



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الحدث والرأي.. هل الضربات الأمريكية السعودية تدخل العراق إلى ساحة الحرب الإقليمية

المصدر

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33

الخميس

2026/07/30

No. : 8111

مام جلال.. القيادة التي أصبحت منهجا

ما علمنا إياه في القيادة والإصغاء والثقة



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

عماد أحمد: الرئيس مام جلال .. حديقة من الزهور، لا زهرة واحدة
لطيف نيروبي: رئيس الاتحاد الوطني وموقف وطني
حليجة وأهلها يستحقون المزيد من المشاريع والخدمات
ضرورة معالجة القضايا عبر الحوار وفي إطار الدستور
أهمية توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين مختلف القوى السياسية
رئيس الجمهورية يحدد موقف العراق الداعم للبنان واستقراره
رئاسة الجمهورية تدين استهداف مقرات الحشد وتحذر من انتهاك السيادة
لقاءات ومباحثات الفخامة.. سيادة الدولة ووحدة الصف... خارطة طريق رئاسية
تفاهم تركي عراقي على الأمن والطاقة ومشروع طريق التنمية
بغداد ترفض الأعمال العدائية وتدعو إلى تجنب العراق الصراعات الإقليمية

قضايا كردستانية

هلمت هوشيار: الشجاعة والمسؤولية الوطنية
نوزاد المهندس: موقف وطني بين الواجب القومي والدبلوماسية
د. محمد رفعت الإمام: الصراع الباباني السوراني

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

علي الزيدي: العراق وتركيا.. استثمار الجغرافيا لصناعة المستقبل
الضربات الأمريكية السعودية تدخل العراق إلى ساحة الحرب الإقليمية
مسيرات الفصائل تفاقم كلفة الصراع الإقليمي على العراق
د.محمد السهر: من ذهب الآلهة إلى ذهب اللصوص..
محمد الساعدي: الفساد في العراق.. معركة شرعية الدولة وثقة المواطن

المرصد التركي و الملف الكردي

باكيرهان: قانون الإطار.. نقطة الانطلاق لبناء تركيا الديمقراطية
معالم «قانون السلام» التركي تتكشف... وتباينات حول قضايا كثيرة
مركز دراسات: "الحزب الجديد" و رسم الخارطة السياسية في تركيا

المرصد الإيراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

تقرير المرصد: ترامب يتوعد بضربة قوية و ملامح مقترح إيراني بديل
تقرير خاص: بعد خمسة أشهر..الكلفة الحقيقية للحرب على إيران

رؤى و قضايا عالمية

القيادة الصارمة وأطروحة الشرعية الديمقراطية
إعادة ضبط الشراكات الأمنية الأمريكية - الخليجية
أسئلة لا تغيب وفلاسفة تجيب





عماد أحمد:

الرئيس مام جلال .. حديقة من الزهور، لا زهرة واحدة

ما الذي علمنا إياه ؟

***ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى**

بل إن وجودهم يمنح التاريخ نفسه معنى جديداً. وكان مام جلال واحداً من هؤلاء النادرين. فقد كرس حياته للكورد وكوردستان، وكان يؤمن بأن حل كل أزمة يبدأ بتقريب الناس من بعضهم، لا بإبعادهم عن بعض. ولم يكن موقعه يستمد قوته من السلطة وحدها، بل تشكل عبر سنوات من النضال والمعاناة، وضبط النفس، والتسامح. وكانت السلطة بالنسبة إليه وسيلة لخدمة الإنسان، لا غاية بحد ذاتها.

لم يكن مام جلال من أولئك القادة الذين يكتفون بقراءة التاريخ، بل كان في كثير من اللحظات المصيرية يغير مساره. وتحولت تجاربه إلى مصدر للحكمة، لا للغرور. وكان يدرك أن لكل إنسان مفتاحاً خاصاً يفتح قلبه، ولذلك كان يخاطب الجميع بلغة الفهم والتفاهم.

يعيش العالم اليوم مرحلة شديدة الحساسية؛ مرحلة تتغير فيها موازين القوى والمصالح يوماً بعد آخر. كما تتحرك منطقنا بين الحرب والسلام، والتهديد والحوار، والتعاون والصراع. ولا يزال العراق يزرع تحت وطأة الأزمات السياسية والاقتصادية، و يقف إقليم كوردستان أمام مرحلة دقيقة ومفصلية. وفي مثل هذه الظروف، تبرز الحاجة إلى قيادة تؤمن بالحكمة أكثر من القوة، وبالحوار أكثر من العنف، وبحماية الوطن أكثر من انتصار طرف على آخر. ولذلك يستحضر كثيرون الرئيس مام جلال بشيء من الحنين، لأنه لم يكن مجرد قائد سياسي، بل كان مدرسة في فن إدارة الأزمات وحلها.

هناك أناس لا يكتفي التاريخ بتسجيل أسمائهم،

لم يكن مام جلال من أولئك القادة الذين يكتفون بقراءة التاريخ

الذي كان يهديه في مختلف المراحل.

ولعل السؤال الأهم اليوم ليس: ماذا فعل مام جلال؟ بل: إلى أي مدى استطعنا نحن أن نستوعب مدرسته الفكرية ونتعلم منها؟ فالقادة يأتون ويرحلون، أما الأفكار والمناهج فلا تبقى حية إلا عندما تجسدها الأجيال في أفعالها.

لم يكن مام جلال زهرة؛ بل كان حديقة. حديقة يجد فيها كل إنسان زهرته الخاصة؛ فهذا يجد الحكمة، وذلك يجد التسامح، وآخر يجد الشجاعة، وغيرهم يجدون الأمل أو الثقة. وكان كشجرة وارفة الظلال، تفسح مكانا للجميع تحت ظلالها، من غير أن تسأل أحدا عن هويته، أو لونه، أو فكره.

رحل مام جلال عن الدنيا، لكن نهجه لم يرحل. فهناك أزهار لا تعيش إلا موسما واحدا، أما الحقائق فتتجاوز الفصول، وتزهو في كل عام بزهور جديدة.

هكذا كان مام جلال؛ لم يكن زهرة تتفتح ثم تذبل، بل كان حديقة يستطيع كل جيل أن يغرس فيها زهرة جديدة. وما دامت كوردستان بحاجة إلى الحكمة، والتسامح، والثقة، والوحدة، فإن تلك الحديقة ستظل خضراء، لأن جذورها قد ترسخت في قلوب الناس، لا في صفحات التاريخ وحدها.

ما علمنا إياه

بالطبع هناك أناس يعبرون الحياة ولا يتركون وراءهم سوى اسم يذكر، بينما يترك آخرون وراءهم

علمنا مام جلال أن القيادة، قبل كل شيء، هي فن الإصغاء. ففي الاجتماعات المهمة، كان ينصت بعناية إلى جميع الأصوات قبل أن يجيب، حتى أولئك الذين كانوا يختلفون معه. وأحيانا كان صمته القصير قبل الحديث يحل أزمة سياسية أكثر مما يفعله خطاب طويل. وهكذا علمنا أن حسن الإصغاء هو نصف الحل، وأن ضبط النفس هو أساس القيادة الحقيقية.

ولم تكن بصيرة مام جلال تقتصر على قراءة السياسة، بل امتدت إلى فهم الإنسان والزمن. وكان يعلم أن ما ينتزع بالقوة قد يفقد بالقوة يوما ما، أما ما يبنى على القناعة والحوار والثقة فهو أبقي وأدوم. ولذلك كان، في معظم الأزمات، يبني الجسور بدلا من إقامة الجدران، ويفتح الأبواب بدلا من إغلاقها، ويزرع الأمل بدلا من روح الانتقام.

وعندما كان إقليم كوردستان على شفا حرب أهلية، سخر جهوده لإرساء المصالحة. وكان يؤمن بأن أي انتصار لا يستحق ثمن تمزيق المجتمع، وأن أي مكسب لا يمكن صونه بدم الأخ. وكانت الغاية الحقيقية للنجاح في نظره أن ينتصر الوطن، لا أن ينتصر طرف بعينه.

وفي مسيرة الحركة الوطنية الكوردية، تعاقب كثير من القادة، لكن مام جلال ترك بصمة مختلفة. فقد كان قلبه ينبض من أجل جميع أجزاء كوردستان، ولم تستطع الحدود السياسية أن تقيد أحلامه. ولهذا لم يكن معروفا في كوردستان وحدها، بل عرف أيضا في عواصم كثيرة من العالم بوصفه رجل الحوار، والتوازن، وصناعة الحلول. وكان يمتلك القدرة على ترجمة مصالح شعبه إلى لغة الدبلوماسية والشراكة الإنسانية. ولم يكن الاتحاد الوطني الكوردستاني، في رؤية مام جلال، مجرد تنظيم سياسي، بل كان مشروعا فكريا جديدا. فقد كان يؤمن بأن أي تنظيم لا يمكن أن يكون قويا إذا ضعفت صلته بالشعب، وأن أي سلطة لا يمكن أن تدوم إذا لم تستند إلى ثقة الناس. وهذا الإيمان هو

علمنا مام جلال أن القيادة، قبل كل شيء، هي فن الإصغاء

لقد علمنا مام جلال أن الشراكة تختلف عن التشابه. فليس من الضروري أن نفكر جميعاً بالطريقة نفسها حتى نتمكن من العمل من أجل هدف مشترك. فالاختلاف، في نظره، كان مصدر قوة، لا سبباً للانقسام. كما علمنا أن السياسة هي فن إيجاد الحلول، لا صناعة الجدران. ففي كل أزمة، كان يفتح نافذة جديدة للحوار بدلا من إغلاق الأبواب. وكان يؤمن بأن وراء كل مشكلة حديثاً لم يقل بعد، وأن كل حديث مؤجل قد يكون بداية لاتفاق جديد.

ومن مدرسة مام جلال تعلمنا أن الوطن أكبر من الحزب، والحزب أكبر من الفرد، والفرد أكبر من المنصب. وقد ظل هذا المعيار الأخلاقي متقدماً على كل مصلحة شخصية أو ظرفية، ولذلك أصبح نهج مام جلال جزءاً أصيلاً من البنية الفكرية الوطنية في كردستان.

واليوم، في وقت تواجه فيه كردستان والعراق والمنطقة والعالم متغيرات واختبارات جديدة، فإن حاجتنا لا تقتصر على استذكاري مام جلال، بل تمتد إلى إحياء فكره وأخلاقه ونهجه. فإذا أصبحت تلك القيم والدروس جزءاً من ثقافة المؤسسات وسلوكنا اليومي، فإن اسم مام جلال لن يبقى حاضراً في صفحات التاريخ فحسب، بل سيواصل الحياة في المستقبل أيضاً.

ويمكن تلخيص فلسفة مام جلال في أربع كلمات: الإنسان، والثقة، والحوار، والوطن. فإذا أصبحت هذه الركائز الأربع دليلاً لتفكيرنا وقراراتنا، فإننا سنسير في طريق أكثر وضوحاً وإشراقاً.

في الحقيقة إن أفضل وفاء لمام جلال لا يكون بمجرد ترديد اسمه أو تعليق صورته على الجدران، بل بأن يتحول نهجه إلى أسلوب حياة، وإلى منهج في ممارسة السياسة والعمل العام. لأن القائد العظيم لا يموت برحيله، بل يظل حياً في عقول الناس، وفي القيم التي غرسها، وفي الدروس التي علمنا إياها عن كيفية بناء الوطن بالحكمة، والوحدة، والثقة، والحوار.

جيلاً يتعلم كيف يفكر، وكيف يتخذ قراره، وكيف لا يفقد بوصلته نحو الحقيقة في أحلك الأزمات.

كان الرئيس مام جلال واحداً من أولئك النادرين الذين لم تقس قيمة وجودهم بعدد سنوات حياتهم، بل بما غرسوه من قيم ودروس في نفوس الناس. لم يكن مجرد قائد سياسي، بل كان مدرسة فكرية وأخلاقية ووطنية، لا تزال دروسها حية في حياتنا حتى اليوم.

وإذا سألنا اليوم: «ما الذي علمنا إياه الرئيس مام جلال؟» فلن يكون الجواب سطورياً قليلاً، لأن حياته بأكملها كانت أعظم كتاب تعليمي.

أولى الدروس كانت الثقة وبناءها. فقد كان يدرك أن السلطة قد تنال بالقوة، لكنها لا تصان إلا بالثقة. فالقائد قد يصل إلى المنصب والرتبة، لكنه إذا خسر قلوب الناس، فقد خسر كل شيء. ولذلك كان يحرص دائماً على بناء الثقة بدلا من ترسيخ الخوف.

الدرس الثاني كان الحوار. ففي زمن آمن فيه كثيرون ببلغة السلاح، آمن هو ببلغة الحوار. وكان يعلم أن الحروب قد تغير الحدود، أما الحوار فيغير القلوب والعقول. ولهذا استطاع أن يحجز لنفسه مكانة من الاحترام في قلوب رفاقه وخصومه على حد سواء.

أما الدرس الثالث فكان التسامح. فقد كان يؤمن بأن الحق لا يصنع مستقبلاً، وأن الانتقام لا يرفع أمة إلى مصاف التقدم. ولم يكن التسامح في نظره علامة ضعف، بل كان دليلاً على نضج الفكر، وقوة الروح، وبعد النظر السياسي.



لطيف نروبي:

رئيس الاتحاد الوطني وموقف وطني

***ترجمة : نرمن عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى**

لأنه يرى أنها تنشر بوضوح تام ولا تحتاج إلى إعادة توضيح أو تأويل. ومع ذلك، وأمام حجم التأييد والتقييمات الإيجابية الواسعة التي حظيت بها الرسالة خارج إطار الاتحاد الوطني الكوردستاني ، أجد من المناسب أن أتناولها بإيجاز، وأعرض وجهة نظري في عدد من النقاط:

- في كثير من المحطات والمراحل الصعبة، يشبه القائد السياسي ربان سفينة في عرض البحر. فعندما تعصف العواصف والأعاصير فتغير مسار الأمواج وتهدد السفينة بالغرق، عندها يحتاج كل ربان إلى اتخاذ قرار حاسم وجريء لإعادة السفينة إلى مسارها الصحيح. غير أن ليس كل ربان يمتلك القدرة على اتخاذ مثل هذه

بعد نشر رسالة بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، حظيت بدعم واسع من قبل شريحة كبيرة من المثقفين والكتاب والإعلاميين والنخب السياسية المستقلة والمحايدة. كما تشكل عبر وسائل الإعلام الحديثة رأي عام إيجابي وواسع على مستوى الإقليم، اعتبر الرسالة موقفا وطنيا ومسؤولا وشجاعا وتاريخيا. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا كان أقل من تحدث عن هذه الرسالة هم كوادرات الاتحاد الوطني الكوردستاني ونخبه السياسية والثقافية؟

ويعود السبب في ذلك إلى أن الرئيس بافل طالباني لا يفضل أن تخضع رسائله للتفسير والإسهاب في شرحها،

رسالة صريحة وواضحة، إلى الخارج، وكذلك الداخل في إقليم كردستان

عندما يصبح أمن وطننا وسيادته في خطر، فلا يمكننا أن نصمت أو نتخلى عن اتخاذ موقف جاد.

• صحيح أن بيننا في الداخل خلافات كثيرة، لكن عندما يكون هناك من يسعى إلى إغراق سفينتنا، فإننا نغض الطرف عن تلك الخلافات، ونتكاتف جميعاً لإنقاذ السفينة من الغرق؛ لأن غرقها لن يصيب شخصاً أو حزباً بعينه، بل سيغرقنا جميعاً، وسيغرق معه شعبنا بأكمله. ولذلك يجب أن نكون رباناً شجاعاً، وأن نتخذ القرار الذي يمكننا من عبور أمواج البحر الهائج والوصول إلى بر الأمان. نعم، لدينا خلافات، لكن وطننا واحد، وشعبنا واحد، وإقليمنا يواجه مصيراً واحداً. وأي اضطراب يصيب أي جزء من وطننا يمسنا جميعاً، ولا نفرق بين مدينة وأخرى في كردستان، ومن واجبنا جميعاً أن نحمي إقليمنا.

• صحيح أن بيننا اختلافات داخلية، لكن عندما يتعرض أمننا الوطني للخطر، ينبغي أن نضع تلك الخلافات جانباً، وأن نوحّد صفوفنا ومواقفنا وخطابنا، لنمنع وقوع الأخطار، ونواجه التحديات، ونحولها إلى فرص.

• صحيح أن محافظة السليمانية تعرضت للقصف، لكننا لا نتحدث عن السليمانية وحدها، بل نعرب عن قلقنا إزاء قصف جميع مناطق إقليم كردستان.

ومن خلال هذه الرسالة، يوجه السيد بافل إلى جميع الأطراف الداخلية والخارجية رسالة واضحة مفادها:

في هذه المرحلة الصعبة والحساسة، لا ننظر إلى المصالح الشخصية والحزبية، بل إن المصلحة الوطنية العليا، وسيادة الوطن، واستقرار شعبنا، تعلو على كل مصلحة أخرى، ومن أجلها أنا مستعد لاتخاذ أصعب القرارات وأكثرها حساسية.

وبهذا الموقف الوطني، سجل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني صفحة مشرقة في تاريخه وتاريخ حزبه، وحظي بدعم قوي وواسع من النخب السياسية والثقافية والإعلامية، وأثبت أنه ماضٍ على النهج الذي رسمه الرئيس الراحل مام جلال.

القرارات، وهنا يكمن الفارق بين الربان الماهر وغيره. والأمر ذاته ينطبق على عالم السياسة بالضبط؛ فعندما تتعرض دولة لكارثة أو حرب أو أزمة أو حدث خطير، يظهر القائد الحقيقي القادر على اتخاذ قرار صعب، والساعي إلى درء الأخطار عن شعبه ووطنه، دون أن ينشغل بما قد يسببه ذلك القرار من أضرار لمصالحه الشخصية، بل يتقدم الصفوف ويتحمل مسؤولية قراره مهما كانت نتائجه. وهذه هي السمة التي تميز القائد الحقيقي عن غيره في المراحل العصيبة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، وعندما أصبحت سيادة وطننا وأمنه في دائرة الخطر، أصدر الرئيس بافل طالباني رسالة صريحة وواضحة، وجه جزءاً منها إلى الخارج، وجزءاً آخر إلى الداخل في إقليم كردستان. فقد حملت الرسالة جانباً يتسم بالهدوء، وآخر بالحزم؛ وجانباً دبلوماسياً، وآخر يعكس القلق؛ كما تضمنت عرضاً للمخاطر، إلى جانب طرح الحلول.

وجاء في الرسالة، وبكل وضوح، موجهها حديثه إلى الرأي العام في كردستان والمنطقة والعالم:

• لقد أعلننا حيادنا منذ بداية الحرب، ولا نرغب في أن نكون طرفاً فيها، ونرى أن الخيار الأمثل هو إجراء المفاوضات وحل المشكلات بالطرق السلمية.

• لا يمكن لأي طرف أن يحقق نصراً حقيقياً عبر الحرب، وجميع الأطراف تستطيع صون مصالحها من خلال السلام.

• نبذل كل ما في وسعنا لإبعاد الحرب عن ديارنا، لكن



حليجة وأهلها يستحقون المزيد من المشاريع والخدمات

اجتمع السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الأحد ٢٠٢٦/٧/٢٦ في دباشان، مع السيدة نخشة ناصح، محافظ حليجة. وأعرب الرئيس بافل عن تقديره للدور والخدمات التي قدمتها السيدة نخشة ناصح، بوصفها أول امرأة تتولى منصب محافظ في إقليم كردستان والعراق، بما قدمته من نموذج ناجح في الإدارة وخدمة محافظة حليجة وعوائل الشهداء الأبرار. وخلال الاجتماع، استعرضت محافظ حليجة، في تقرير قدمته، برامج المحافظة ومهامها واحتياجاتها، داعية جميع الأطراف إلى التعاون من أجل تقديم المزيد من الخدمات لأهالي حليجة. من جانبه، أكد الرئيس بافل جلال طالباني دعم الاتحاد الوطني ومساندته لإنجاح أعمال المحافظة، مشيراً إلى أن حليجة وأهلها يستحقون المزيد من الخدمات، وأن المرحلة الراهنة تتطلب العمل على تنفيذ مشاريع أكثر وأفضل للمدينة.



ضرورة معالجة القضايا عبر الحوار وفي إطار الدستور

استقبل السيد شيخ جعفر شيخ مصطفى، نائب رئيس إقليم كردستان، الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، السيدة كارن فان غيرسبيرخن، المستشارة العسكرية الهولندية في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

وجرى خلال الاجتماع بحث الأوضاع السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، إلى جانب مناقشة آخر مستجدات الشرق الأوسط وتداعياتها على العراق وإقليم كردستان.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، جرى التأكيد على أهمية استمرارها وتوسيعها، فضلا عن تعزيز التعاون المشترك في المجالين العسكري والأمني.

كما تناول الاجتماع التهديدات والمخاطر التي يشكلها تنظيم داعش الإرهابي على المنطقة، والمساعدات العسكرية التي يقدمها التحالف الدولي لقوات البيشمركة، بالإضافة إلى جهود إصلاح وتوحيد قوات البيشمركة.

كما واستقبل السيد شيخ جعفر شيخ مصطفى، نائب رئيس إقليم كردستان، الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، السيدة دومينيك كوفاتش، القنصل العام لجمهورية المجر بالوكالة في إقليم كردستان.

وخلال اللقاء، جرى التأكيد على أهمية العلاقات بين المجر وإقليم كردستان، ولا سيما تعزيز التعاون والتنسيق والعمل المشترك بين الجانبين، بما يساهم في دعم الاستقرار السياسي وتعزيز أمن المنطقة.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن الأوضاع السياسية الداخلية في إقليم كردستان، والجهود المبذولة لتشكيل الكابينة الجديدة لحكومة إقليم كردستان.

وتناول اللقاء أيضا القضايا العالقة بين أربيل وبغداد، حيث شدد الطرفان على ضرورة معالجة تلك القضايا عبر الحوار وفي إطار الدستور.



أهمية توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين مختلف القوى السياسية

شدد الاتحاد الوطني الكردستاني، على الأهمية الاستراتيجية لمد جسور التواصل مع مختلف الشرائح المجتمعية في العاصمة بغداد، مؤكداً أن الاستماع لنض الشارع يشكل ركيزة أساسية في توجهاته الحالية. وعقد مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد الدكتور خالد شواني، الثلاثاء، اجتماعاً مع كوادر المكتب، جرى خلاله مناقشة برنامج العمل للمرحلة المقبلة، واستعراض أولويات العمل السياسي والتنظيمي والإعلامي، بما ينسجم مع رؤية وتوجهات المكتب السياسي وبما ينسجم مع أهداف وتطلعات قيادة الاتحاد الوطني. وأكد مسؤول المكتب السياسي في بغداد، خلال الاجتماع، أهمية العمل بروح الفريق الواحد، وتعزيز التنسيق بين أعضاء المكتب، وتوزيع المهام والمسؤوليات بما يسهم في رفع مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المرسومة. كما شهد الاجتماع تبادل الآراء والمقترحات بشأن تطوير آليات العمل، ومتابعة الملفات ذات الأولوية، إلى جانب التأكيد على الاستمرار في التواصل مع مختلف الشرائح المجتمعية في بغداد.

الدكتور خالد شواني يستقبل وفد التغيير في بغداد
كما واستقبل الدكتور خالد شواني، مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد، يوم الأربعاء، وفداً من حركة التغيير، في مقر المكتب السياسي بالعاصمة بغداد، لبحث آخر المستجدات السياسية والعلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وشهد اللقاء مناقشة عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها سبل تعزيز التواصل والتنسيق بين بغداد وإقليم كردستان، بما يسهم في معالجة القضايا العالقة وفق الدستور، وبما يحقق الاستقرار ويحفظ الحقوق والمصالح المشتركة.

وأكد الجانبان أهمية توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين مختلف القوى السياسية، والعمل بروح المسؤولية الوطنية لإيجاد حلول جذرية ومستدامة للقضايا القائمة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، بما يصب في خدمة مصالح المواطنين وترسيخ الاستقرار السياسي.



رئيس الجمهورية يحدد موقف العراق الداعم للبنان واستقراره

ويؤكد أهمية التوافق الوطني اللبناني وتعزيز مؤسسات الدولة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٦ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور نواف سلام والوفد المرافق له.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مجمل العلاقات الثنائية بين البلدين، والتأكيد على أهمية استمرار التواصل وتوسيع آفاق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن استعراض تطورات الأوضاع في المنطقة.

وأوضح رئيس الجمهورية أن المرحلة الحالية تفرض تضافر الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، مؤكدا دعم العراق لكل ما يسهم في ترسيخ الاستقرار، والدفع بالعلاقات العراقية - اللبنانية نحو شراكات أكثر فاعلية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يحقق المصالح المتبادلة ويلبي تطلعات الشعبين الشقيقين.

وأكد فخامة الرئيس ثاميدي موقف العراق الداعم لأمن لبنان واستقراره السياسي والاقتصادي، مشددا على أهمية التوافق الوطني اللبناني وتعزيز مؤسسات الدولة بما يحفظ سيادة لبنان ووحدته.

كما تطرق فخامته إلى الأوضاع في المنطقة، مشيرا إلى ضرورة وقف التصعيد وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية لحل الأزمات بما يحفظ الاستقرار والسلم الإقليمي والدولي.

من جانبه، أكد الدكتور نواف سلام أن لبنان ينظر إلى العراق بوصفه شريكا عربيا محوريا، وأن حكومته تتطلع إلى توسيع مجالات الشراكة والارتقاء بها، بما ينعكس إيجابا على مصلحة البلدين، ويترجم الإرادة المشتركة إلى مشاريع وبرامج عملية، معربا عن تقديره لمواقف العراق الداعمة لتعزيز الأمن والاستقرار في لبنان.

وحضر اللقاء عن الجانب العراقي وزير المالية السيد فالح الساري، ووزير النفط السيد باسم العبادي، ووزير الاتصالات السيد مصطفى سند، ورئيس الدائرة العربية في وزارة الخارجية السفير أسامة الرفاعي، فيما حضر عن الجانب اللبناني وزير المالية السيد ياسين جابر، ووزير الطاقة والمياه السيد جوزيف الصّدي، ووزير الاتصالات السيد شارل الحاج، والسفير اللبناني لدى العراق السيد خليل عبد الله محمد، ومدير الأمن العام اللواء حسن شقير.



رئاسة الجمهورية تدين استهداف مقرات الحشد وتحذر من انتهاك السيادة

تدين رئاسة الجمهورية القصف الذي استهدف مقرات قوات الحشد الشعبي في عدد من المناطق، والذي أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من المنتسبين، وتعدّه اعتداء مرفوضاً وانتهاكاً صارخاً لسيادة العراق واستهدافاً لمؤسساته الأمنية الرسمية بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نوّك فيه رفض العراق القاطع الاعتداء على أراضيّه، نجدد موقفنا الثابت الراض لاستخدام الأراضي العراقية منطلقاً أو ساحة للاعتداء على دول الجوار أو لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، انطلاقاً من الالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتدعو رئاسة الجمهورية جميع الأطراف إلى احترام سيادة العراق والامتناع عن أي أعمال من شأنها زعزعة أمنه واستقراره، وضرورة تغليب لغة الحوار لمعالجة الأزمات بما يحفظ أمن المنطقة ويجنب شعوبها مزيداً من التصعيد والتوتر.

رئاسة الجمهورية
الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦



لقاءات ومباحثات الفخامة..

سيادة الدولة ووحدة الصف... خارطة طريق رئاسية لمواجهة التحديات

شهدت رئاسة الجمهورية خلال الأسبوع الأخير حراكا سياسيا ووطنيا ودبلوماسيا مكثفا، عكس حضورها الفاعل في إدارة الحوار الوطني ومتابعة الملفات الحيوية التي تمس أمن العراق واستقراره ومستقبله، فقد عقد فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي سلسلة من اللقاءات مع قيادات سياسية وأمنية وبرلمانية ودينية ومدنية ودبلوماسية، تناولت مجمل القضايا التي تواجه البلاد، في إطار رؤية تؤكد أن بناء الدولة يبدأ من ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز التوافق الوطني، وتحصين الجبهة الداخلية، وتفعيل الشراكة بين مؤسسات الدولة ومختلف القوى الوطنية.

واتسمت لقاءات فخامته بتنوع محاورها، بدءا من مناقشة المستجدات الأمنية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المختصة، مروراً بالحوار مع القوى السياسية حول ترسيخ الاستقرار وإنجاح المسار التشريعي، وصولاً إلى التأكيد على أهمية النأي بالعراق عن صراعات المنطقة، وحماية سيادته، والحفاظ على منجزاته الأمنية. كما أولى فخامته اهتماما خاصا بملفات العدالة، والعمل المدني، والخطاب الديني المعتدل، والتغيرات المناخية، والأمن المائي، بوصفها ملفات تمثل ركائز أساسية لبناء دولة مستقرة وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

وفي الجانب المجتمعي والثقافي، شدد رئيس الجمهورية على الدور الوطني الذي تضطلع به المرجعيات والمؤسسات الدينية في ترسيخ قيم الاعتدال والتسامح والتعايش، مؤكداً أن الهوية الوطنية الجامعة تتعزز بالحوار واحترام التنوع. كما أكد أن منظمات المجتمع المدني تمثل شريكا أساسيا في ترسيخ الديمقراطية وتنمية روح المبادرة والمسؤولية، فيما حملت رسالته في ذكرى رحيل الشاعر محمد مهدي الجواهري بعدا وطنيا وثقافيا يعكس الوفاء لرموز العراق وصيانة ذاكرته الحضارية.

وعلى الصعيد الخارجي، واصل فخامته اهتمامه بتعزيز علاقات العراق الدولية، مؤكداً خلال استقباله سفير جمهورية النمسا أهمية تطوير التعاون الثنائي والانفتاح على الشراكات التي تخدم المصالح المشتركة، بما ينسجم مع سياسة عراقية متوازنة تقوم على الحوار والتعاون واحترام المصالح المتبادلة.

وتكشف مجمل هذه اللقاءات والتصريحات عن نهج رئاسي يقوم على إدارة التوازنات الوطنية، وتعزيز التفاهم بين مختلف المكونات والقوى السياسية، وتأكيد أن استقرار العراق وأمنه وسيادته تمثل الثوابت التي ينبغي أن تتوحد حولها جميع الجهود الوطنية، بما يهيئ البيئة المناسبة لمواصلة مسيرة الإصلاح والبناء والتنمية، ويعزز ثقة المواطنين بمؤسسات دولتهم.

مباحثات مع مستشار الأمن القومي مستجدات الملف الأمني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٦ تموز ٢٠٢٦ في قصر بغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم العبودي.

وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الوضع الأمني في البلاد، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية تعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية وتكثيف الجهود لحماية أمن العراق واستقراره، وترسيخ سيادة الدولة وإنفاذ القانون بما يوفر بيئة آمنة داعمة لمسييرة التنمية، ويحقق المصالح العليا للبلاد، مثمنا التضحيات التي تقدمها القوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها في أداء واجباتها الوطنية.

من جانبه، استعرض السيد قاسم العبودي أبرز نشاطات مستشارية الأمن القومي، وجهودها في تنسيق العمل مع المؤسسات الأمنية المختصة ومتابعة الملفات ذات الصلة بالأمن الوطني بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الراهنة.

مباحثات مع رئيس ائتلاف دولة القانون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس ائتلاف دولة القانون السيد نوري المالكي.

وجرى خلال اللقاء استعراض الأوضاع العامة في البلاد والمنطقة، حيث تم التأكيد على أهمية اعتماد نهج الحوار والتشاور المستمر بين القيادات الوطنية لإيجاد معالجات واقعية لمختلف التحديات انطلاقاً من المسؤولية المشتركة في صون مصالح البلاد وترسيخ الاستقرار السياسي.

كما تمت الإشارة إلى ضرورة توحيد الجهود ومواصلة التنسيق بين القوى السياسية تعزيزاً لوحدة الصف وتحقيقاً لتطلعات المواطنين.

مباحثات مع رئيس هيئة الحشد الشعبي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الإثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، ببغداد، رئيس هيئة الحشد الشعبي السيد فالح الفياض.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع الأمنية في البلاد والمستجدات الإقليمية، وتم التأكيد على أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار، والنأي بالبلد عن الصراعات في المنطقة، والعمل على تخفيف التوترات ونزع فتيل الأزمات فيها.

كما تمت الإشادة بالتضحيات التي قدمتها القوات الأمنية بمختلف صنوفها، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على المنجزات الأمنية المتحققة.

طروحات مراجع الدين تمثل رافدا مهما لترسيخ الروح الوطنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٦ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، سماحة العلامة السيد مرتضى المدرسي، نجل المرجع الديني آية الله العظمى سماحة السيد محمد تقي المدرسي، والوفد المرافق له.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، أهمية الدور الوطني والإنساني الذي يضطلع به مراجع الدين في صون النسيج الاجتماعي، وإرساء نهج الوسطية والاعتدال، وإعلاء قيم التفاهم والتكافل، وبما يسهم في حماية استقرار البلاد.

وأضاف فخامته أن الرؤى الوطنية التي يطرحها مراجع الدين تمثل رافدا مهما لترسيخ الوعي بالمسؤولية الوطنية، وتوطيد الثقة بين أبناء الوطن، وتعزيز وحدة المجتمع وقدرته على مواجهة التحديات.

من جانبه، أشاد سماحة السيد مرتضى المدرسي بالنهج الذي يعتمده فخامة رئيس الجمهورية في إقامة التواصل مع مختلف الفعاليات والشخصيات الوطنية، مؤكداً أن تضافر الجهود الوطنية، واستلهاهم القيم الأخلاقية والإنسانية، يمثلان أساساً لمواجهة التحديات وبناء مستقبل يليق بالعراقيين.

الخطاب الديني المعتدل يعزز قيم التسامح والتعايش المشترك

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفد الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء.

وخلال اللقاء، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن الخطاب الديني المعتدل، يعزز احترام التنوع، ويرتقي بالوعي المجتمعي، ويرسخ المشتركات الجامعة بين العراقيين، لافتاً إلى الدور المحوري الذي تضطلع به المرجعيات والمؤسسات الدينية في دعم المنظومة القيمية، وتوجيه الخطاب نحو ما يجمع أبناء الوطن

الواحد، ويحد من أسباب الفرقة والخلاف.

كما أوضح فخامته أن العراق، بما يمتلكه من إرث ديني وعلمي، قادر على أن يقدم تجربة رائدة في بناء نموذج وطني متكامل فيه القيم الدينية مع الهوية الوطنية، بما يحفظ استقرار المجتمع ويصون وحدته. من جانبه، أكد الوفد أن المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء سيواصل أداء رسالته العلمية والدينية، ويضطلع بدوره في نشر قيم الاعتدال والتسامح، مثمنا المواقف الوطنية المسؤولة لفخامة رئيس الجمهورية ودعمه لجهود المرجعيات الدينية في أداء دورها الديني والمجتمعي.

سيادة القانون تمثل الركيزة الأساسية لبناء الدولة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة السيد جبار حردان. وجرى خلال اللقاء بحث عمل الهيئة وآليات تنفيذ مهامها وفق الأطر الدستورية والقانونية، حيث أكد رئيس الجمهورية أن سيادة القانون تمثل الركيزة الأساسية لبناء الدولة وأن ترسيخ مبادئ العدالة وتطبيق التشريعات النافذة بمهنية وشفافية يعززان ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. من جانبه، استعرض السيد رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة أبرز أعمال الهيئة والملفات التي تتابعها والجهود المبذولة في تنفيذ مسؤولياتها القانونية.

العمل المدني قوة وطنية تعزز دور المواطن في صناعة المستقبل

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفداً يمثل عدداً من منظمات المجتمع المدني. واستعرض اللقاء واقع العمل المدني، والفرص الكفيلة بتطوير بيئته والارتقاء بأدائه، فضلاً عن التحديات التي تواجه المنظمات في أداء رسالتها. وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن الاستثمار في المبادرات المجتمعية يرسخ دعائم الاستقرار الوطني ويعزز الديمقراطية، ويمثل ركيزة أساسية لبناء المجتمع وتعزيز دور المواطن في صناعة المستقبل. كما أوضح فخامته أن منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً محورياً في استنهاض الطاقات الوطنية، وتقديم المبادرات النوعية، وتكريس ثقافة المسؤولية والعمل المشترك، مشيراً إلى أن رئاسة الجمهورية تنظر إلى العمل المدني بوصفه قوة وطنية مساندة، تسهم في إحياء روح المبادرة والعطاء، وتعميق قيم التكافل الاجتماعي والانتماء. بدورهم، ثمن أعضاء الوفد اهتمام ودعم فخامة رئيس الجمهورية للفعاليات المدنية، مؤكداً أن بناء شراكات فاعلة بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني يمثل خطوة مهمة نحو توسيع المشاركة المجتمعية.

أهمية ترسيخ التعاون بين السلطات وإنجاح المسار التشريعي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الإثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس كتلة العزم النيابية السيد محمود القيسي. وجرى، خلال اللقاء، بحث التطورات السياسية والأمنية في البلاد، والتأكيد على أهمية ترسيخ التعاون والتنسيق بين السلطات الدستورية والقوى السياسية، بما يعزز الاستقرار ويدفع بمسيرة البناء والإصلاح. وأكد السيد الرئيس ضرورة مواصلة العمل بروح المسؤولية الوطنية وتغليب المصلحة العليا للبلاد، وتمكين مجلس النواب من أداء دوره التشريعي وإقرار القوانين التي تلبي تطلعات المواطنين، ودعم الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري وتطبيق الإصلاحات ومكافحة الفساد. بدوره، أعرب السيد محمود القيسي عن تقديره لمواقف رئيس الجمهورية الداعمة للحوار والتوافق الوطني، مؤكدا حرص كتلة العزم النيابية على مساندة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار وتوحيد الصف الوطني.

مباحثات مع رئيس حركة بابليون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦، في بغداد، رئيس حركة بابليون السيد ريان الكلداني. وتناول اللقاء تطورات الأوضاع العامة في العراق، والتأكيد على أهمية تنسيق المواقف الوطنية في التعامل مع التحديات التي تواجه البلاد وبما يضمن حماية المصلحة الوطنية العليا. وجرى التأكيد على أهمية تكامل الأدوار بين السلطات الدستورية، وتعزيز دور القوى السياسية في تهيئة البيئة الملائمة للمضي في استكمال الاستحقاقات المقبلة. كما تم التأكيد على أهمية الحفاظ على سيادة العراق ووحدته، ودعم كل الجهود الرامية إلى ترسيخ أمنه واستقراره.

مباحثات مع رئيس كتلة أبشريا عراق النيابية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٨ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس كتلة أبشريا عراق النيابية السيد علي حاتم الحسن. وأكد فخامة رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، أن تعزيز فاعلية الأداء النيابي يمثل ضماناً لدعم مسار التنمية والإصلاح عبر تشريعات رصينة ورقابة مسؤولة تواكب متطلبات المرحلة. كما شدد فخامته على أهمية بناء تفاهات وطنية راسخة تهيئ أرضية مشتركة لمعالجة القضايا الوطنية، وتوفير البيئة المناسبة لإقرار القوانين التي تخدم المصلحة العامة وتساهم في إنجاح البرنامج الحكومي وتحقيق أهدافه. من جانبه، أكد السيد علي حاتم الحسن حرص كتلة أبشريا عراق النيابية على دعم المسارات الوطنية، التي تساهم في الارتقاء بالعمل النيابي، وإعلاء المصلحة العامة.

ضرورة الحفاظ على الأمن المائي والمناخ

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٨ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، الوفد التفاوضي الدائم للتغيرات المناخية، وأعضاء اللجنة التوجيهية، حيث جرى بحث مستجدات ملف المناخ والخطوات اللازمة للارتقاء بقدرة العراق على مواجهة التحديات البيئية.

وتمت خلال اللقاء، الذي حضرته وزيرة البيئة السيدة سروه عبد الواحد، مناقشة واقع التغيرات المناخية وسبل التعامل معها، حيث أكد السيد الرئيس أن هذه الظاهرة باتت تمثل تحدياً يتطلب استجابة وطنية شاملة، مشيراً إلى ضرورة تطوير آليات فعالة للتكيف مع آثارها، فضلاً عن اعتماد سياسات متكاملة للحفاظ على الأمن المائي وحماية القطاع الزراعي ومجمل الموارد الطبيعية، موضحاً أهمية تنسيق الجهود بين المؤسسات ذات العلاقة وتوسيع التعاون مع الشركاء الدوليين، بما يدعم تنفيذ الالتزامات البيئية للعراق ويعزز قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

من جانبهم، قدم أعضاء الوفد إيجازاً عن مسار جولات المفاوضات المناخية الدولية وأولويات العراق في الجولات المقبلة، فضلاً عن الخطوات المتخذة لزيادة فرص الحصول على الدعم الفني والتمويلي للمشاريع البيئية، مثنين اهتمام رئيس الجمهورية ومساندته للجهود الرامية إلى ترسيخ حضور العراق في المحافل الدولية المعنية بالمناخ.

من الوفاء للجواهري أن يحتضن العراق رفات شاعره الأكبر

وفي بيان لفخامته استذكر رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، يوم الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، اسهامات شاعر العراق والعرب الأكبر محمد مهدي الجواهري في ذكرى رحيله. وفي ما يلي نص المنشور:

« في ذكرى رحيل شاعر العراق والعرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، نستذكر قامة أدبية ووطنية عظيمة أسهمت في صياغة جوانب عديدة من وجدان العراق الحديث. وإن من الوفاء لرموز الوطن أن يعود رفات شاعره الكبير إلى الأرض التي أحبها وأحبته. ألم يحن الوقت ليحيي السفح عن قرب؟ لعنا نهى لذلك أسبابه، ليحتضن العراق نهره الثالث. ».

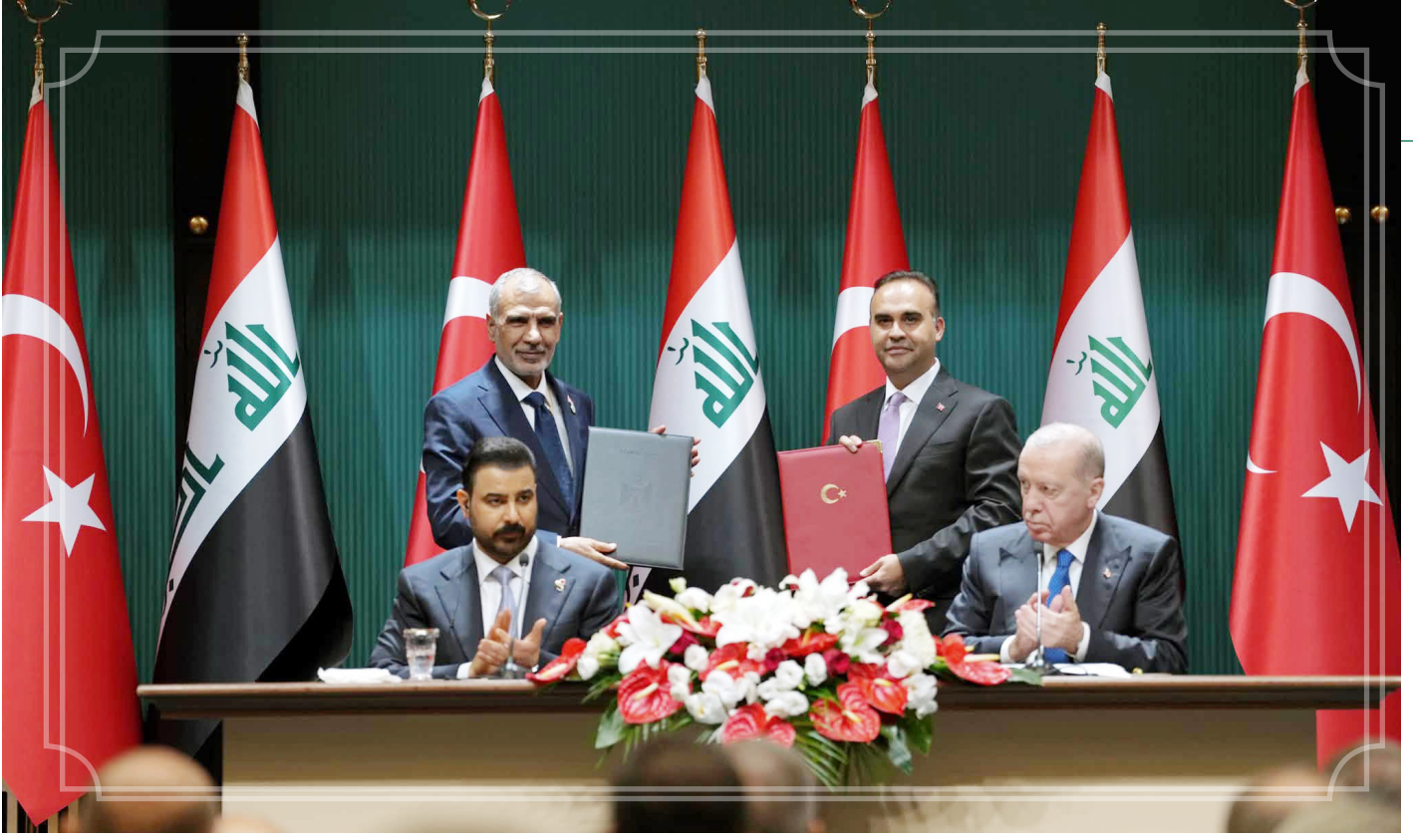
استقبال سفير النمسا بمناسبة انتهاء مهام عمله

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٦ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، سفير جمهورية النمسا لدى العراق السيد أندريا ناسي، بمناسبة انتهاء مهامه الدبلوماسية.

و جرى، خلال اللقاء، استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، وتطوير آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات، بما يخدم المصالح المتبادلة للشعبين الصديقين.

وأشاد السيد الرئيس بالجهود التي بذلها السفير النمساوي خلال فترة عمله في العراق، ودوره في دعم مسار العلاقات العراقية النمساوية، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة.

بدوره، أعرب السفير أندريا ناسي عن تقديره للتعاون الذي حظي به في العراق، مؤكداً حرص بلاده على مواصلة توطيد العلاقات الثنائية والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.



تفاهم تركي عراقي على الأمن والطاقة ومشروع طريق التنمية

البيان المشترك للبلدين بمناسبة اختتام الزيارة الرسمية لرئيس مجلس الوزراء العراقي إلى أنقرة

تلبية للدعوة الرسمية الموجهة إلى دولة السيد علي فالح الزيدي، رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق، أجرى دولته زيارة رسمية إلى الجمهورية التركية، يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ تموز ٢٠٢٦، على رأس وفد رفيع المستوى، ضم عددا من كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين والاقتصاديين. وخلال الزيارة، عقد دولة رئيس مجلس الوزراء مباحثات شاملة مع فخامة رئيس جمهورية تركيا تناولت العلاقات الثنائية، والتطورات الإقليمية، والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وقد جرت هذه اللقاءات في أجواء ودية اتسمت بالثقة المتبادلة وحسن الجوار، وأكدوا عزمهما على مواصلة هذا النهج البناء، وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

وهنا فخامة الرئيس أردوغان دولة السيد رئيس مجلس الوزراء بمناسبة توليه منصبه، وكذلك بمناسبة تشكيل الحكومة، متمنيا له التوفيق في جهوده لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في العراق، فيما اعرب سيادته عن شكره لفخامة الرئيس أردوغان على الدعوة الكريمة وحفاوة الاستقبال، وما أسفرت عنه الزيارة من نتائج ناجحة.

وابدى الجانبان ارتياحهما للمستوى الحالي للعلاقات الثنائية، وأكدوا التزامهما بمواصلة تطوير هذه العلاقات، في مختلف المجالات، من خلال الاتصالات المنتظمة والمستمرة، في إطار الآليات القائمة بين البلدين، بجانب التأكيد على أهمية مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، ومجموعة التخطيط المشتركة، واللجان الدائمة المشتركة التي أنشئت لتوفير إطار مؤسسي واستراتيجي للتنمية المستدامة للعلاقات الثنائية، كما اتفقا على عقد الاجتماع الخامس لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى في بغداد، في موعد يتم الاتفاق عليه بين الطرفين لاحقا.

كما اتفق الجانبان على تعزيز الأساس القانوني للعلاقات الثنائية من خلال استكمال إجراءات التصديق المعلقة على

الاتفاقيات القائمة، وتوقيع وثائق جديدة في المجالات التي تنطوي على إمكانيات إضافية للتعاون، فضلا عن تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وتفعيل أعمال اللجان المشتركة.

وفي إطار التعاون الأمني، جدد الجانبان تأكيدهما أهمية الحفاظ على سيادة دول المنطقة وأمنها وسلامة أراضيها ووحدتها السياسية، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار الإقليمي، حيث أعرب فخامة الرئيس أردوغان عن تقديره للحكومة العراقية لدعمها جهود "تركيا خالية من الإرهاب"، كما ناقشا التدابير المشتركة الواجب اتخاذها في مجالي مكافحة الإرهاب والأمن، مع التركيز بشكل خاص على التنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن البلدين، وأكد الجانب العراقي أهمية التعاون الثنائي والتنسيق الأمني المشترك للقضاء على التهديدات العابرة للحدود، بما يحفظ أمن وسيادة البلدين الجارين ويخدم استقرار المنطقة.

واستعرض اللقاء الخطوات الكفيلة بترجمة إرادة البلدين السياسية المشتركة إلى نتائج ملموسة، بما يعزز التعاون في مجالات المياه، والطاقة، والتجارة، والزراعة، والربط الإقليمي، والنقل، والصناعات الدفاعية، والاستثمار، والتعليم، وشدد الجانبان على أهمية تعزيز الترابط في مجالي الطاقة والنقل من خلال مشروع طريق التنمية، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار والازدهار في المنطقة، مؤكداً التزامهما المشترك بتنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن، وعزمهما إبرام اتفاقية شاملة للتعاون في مجال الطاقة، بما يسهم في تعزيز أمن الطاقة في البلدين.

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما لتقارب موقفيهما إزاء التطورات الإقليمية الراهنة، واتفقا على مواصلة التنسيق الوثيق بشأن هذه القضايا، ولا سيما تطورات القضية الفلسطينية، مع التزامهما بمواصلة تعزيز علاقتهم الأخوية مع سوريا، من خلال دعم وحدتها وسلامة أراضيها وسيادتها، وتعزيز الحوكمة الشاملة فيها، بما يسهم في توسيع نطاق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وجرى الاتفاق على الاحتفال خلال العام المقبل بالذكرى المئوية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتركيا، وذلك من خلال تنظيم فعاليات وزيارات متبادلة.

مباحثات موسعة بين البلدين

وترأس رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، ورئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان، المباحثات المشتركة الموسعة التي جرت بين الجانبين، مساء اليوم الثلاثاء، في المجمع الرئاسي بالعاصمة التركية انقرة. وشهدت المباحثات مناقشة عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، شملت الشروع بتنفيذ مشروع طريق التنمية الاستراتيجي، فضلا عن ملفات ذات صلة بقطاعات النفط والمياه والطاقة والأمن والتجارة والنقل والتربية، وتعزيز التعاون وتنمية المشاريع بين البلدين، فضلا عن الاتفاق على انتظام اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بملف المياه.

وعبر سيادته عن شكره وتقديره للسيد أردوغان والجمهورية التركية على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مبينا أن العراق وتركيا يتشاركان في الجغرافية والحضارة، وأن الحكومة العراقية تسعى إلى إقامة شراكة اقتصادية فاعلة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء المضي قدما في تنفيذ طريق التنمية الاستراتيجي، الذي سيكون مسارا اقتصاديا مهما لكلا البلدين، مجددا رغبة الحكومة بمشاركة الشركات التركية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في العراق.

من جانبه، جدد الرئيس التركي ترحيبه بالسيد الزيدي والوفد المرافق له، وأكد على تنامي الإرادة المشتركة للتعاون في جميع المجالات، وبذل المزيد من الجهود لتنمية العلاقات الثنائية، مشددا على استعداد تركيا لدعم العراق في مجال الطيران المدني، وتنفيذ مشروع طريق التنمية، وكذلك استعداد الشركات التركية للعمل والاستثمار في مختلف القطاعات التنموية بالعراق.



علي الزيدي:

العراق وتركيا.. استثمار الجغرافيا لصناعة المستقبل

خيار سياسي. وينطبق الأمر ذاته على تركيا، التي تمتلك قاعدة صناعية متقدمة، وموقعا استراتيجيا، وخبرة واسعة في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل. وعندما ننظر إلى إمكانات البلدين معا، فإننا لا نرى حدودا مشتركة فقط، بل نرى مساحة واسعة لبناء واحدة من أهم الشراكات الاقتصادية في المنطقة.

العالم يعيد رسم خرائط التجارة وسلاسل الإمداد. والممرات الاقتصادية أصبحت عنصرا رئيسيا في المنافسة الدولية. وفي هذا المشهد الجديد، يمتلك العراق وتركيا فرصة تاريخية لتحويل موقعهما الجغرافي إلى قيمة اقتصادية، تجعل منهما حلقة وصل بين

خلال العقود الماضية، كثيرا ما تم عرض العلاقة بين العراق وتركيا من زاوية الملفات التي تحتاج إلى إدارة: الأمن، والمياه، والتجارة، وحركة الحدود. لكن منطقتنا تقف اليوم أمام فرصة مختلفة، تفرض علينا أن ننظر إلى المستقبل بعين أكثر طموحا. فلم يعد السؤال كيف ندير التحديات المشتركة، بل كيف نحولها إلى فرص تصنع الازدهار لشعبينا.

إن العراق الذي أتوجه منه اليوم إلى أنقرة ليس العراق الذي عرفته المنطقة قبل سنوات. فقد اختار طريق الاستقرار والإصلاح والتنمية، وأعاد ترتيب أولوياته على أساس بناء اقتصاد قوي، ودولة فاعلة، وعلاقات خارجية متوازنة تجعل التعاون الإقليمي ركيزة للنمو، لا مجرد

الاستقرار لا يمكن أن تحققه الصراعات، بل المشاريع المشتركة

الخليج وآسيا وأوروبا.
ومن هنا تأتي أهمية مشروع طريق التنمية، الذي لا
ننظر إليه كمشروع عراقي فحسب، بل باعتباره مشروعاً
إقليمياً يعيد تعريف مفهوم الربط الاقتصادي في الشرق
الأوسط. فهذا المشروع لا يختصر الزمن لنقل البضائع
فقط، وإنما يخلق مدناً جديدة، ومناطق صناعية، وفرصاً
استثمارية، وآلاف الوظائف، ويمنح المنطقة شرياناً
اقتصادياً جديداً يربط الموانئ بالأسواق العالمية.

ولا يمكن لأي شراكة استراتيجية أن تكتمل دون
بيئة مستقرة وآمنة. لذا فإن العراق يؤمن بأن أمنه وأمن
تركيا يتطلبان تعاوناً وثيقاً يقوم على الاحترام المتبادل
للسيادة، ومواجهة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتنمية
لا تزدهر إلا في ظل الأمن.

كما أن المياه لم تعد قضية فنية فحسب، بل أصبحت
قضية تنموية تمس مستقبل ملايين المواطنين.
ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع إلى إدارة مشتركة لهذا
الملف تقوم على المصالح المتبادلة، والتعاون العلمي،
والاستثمار في التقنيات الحديثة، بما يحقق الأمن المائي
والغذائي لشعوبنا.

إن الشرق الأوسط بحاجة اليوم إلى قصص نجاح
جديدة، والعراق وتركيا قادران على تقديم واحدة من أهم
هذه القصص إذا نجحا في الانتقال من مرحلة التعاون
التقليدي إلى مرحلة التكامل الحقيقي. فكل استثمار
مشترك، وكل مصنع جديد، وكل خط نقل، وكل مشروع
للطاقة، سيكون استثماراً في استقرار المنطقة بأسرها.

إننا نؤمن بأن الاستقرار لا يمكن أن يحققه الصراعات،
بل المشاريع المشتركة. ولا يصنع التنافس بين الجيران،
بل التكامل بينهم. وكلما نجحنا في بناء هذا النموذج،
اقتربنا جميعاً من شرق أوسط أكثر استقراراً ونموً وازدهاراً.

***رئيس مجلس وزراء العراق**
***وكالة الأناضول التركية**



بغداد ترفض الأعمال العدائية وتدعو إلى تجنب العراق الصراعات الإقليمية

رئاسة الجمهورية: القصف يتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

الحكومة العراقية: خطة أمنية محكمة لمنع تهديد دول الجوار

الحكومة العراقية: ندعو الجميع إلى عدم الانجرار لمسارات تفاقم عدم الاستقرار

أصدر المجلس الوزاري للأمن الوطني بياناً أكد فيه رفض الحكومة العراقية القاطع لأي انتهاك لسيادة البلاد، مشدداً على المضي في اتخاذ الإجراءات الأمنية والدبلوماسية والقانونية الكفيلة بحماية العراق وصون أمنه واستقراره، إلى جانب مواصلة تنفيذ خطط حصر السلاح بيد الدولة وتعزيز نهج الحوار واحترام القانون الدولي. وفيما يأتي نص بيان المجلس:

عقد المجلس الوزاري للأمن الوطني اجتماعاً طارئاً برئاسة القائد العام للقوات المسلحة، رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يوم الأربعاء ٢٠٢٦/٧/٢٩، لمناقشة تطورات الوضع الأمني والاعتداء الذي شنته القوات

الجوية الأمريكية والسعودية صباح هذا اليوم، والذي أسفر عن سقوط كوكبة من الشهداء والجرحى الأبرياء. وعبر المجلس عن استنكاره وإدانتته لهذا الاعتداء، الذي جاء في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تتواصل فيه مع الأطراف المعنية للتحقق والمعالجة لكل ما أثاره الجانبان السعودي والأمريكي في ما يتعلق باستهداف الأراضي السعودية.

وقرر مجلس الأمن الوطني وضع خطة أمنية متكاملة لمسك الأرض للتصدي لأي انتهاك لسيادة العراق، ومنع أي مصدر من أن يعمل على تهديد دول الجوار. ووجه المجلس وزارة الخارجية للتحرك وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لتوثيق الحالة وتثبيت حقوق العراق المشروعة.

واكد الاجتماع موقف الحكومة الثابت والرافض للأعمال العدائية كافة، بصرف النظر عن الجهة المنفذة لها أو المبررات المستندة إليها، مشدداً على أن التعاطي مع مثل هذه الاعتداءات ومواجهتها يُعد مسؤولية حصرية للحكومة العراقية ومؤسسات الدولة الدستورية دون سواها.

كما جدد المجلس التزام الحكومة بترسيخ الاستقرار في المنطقة، والمساهمة بفاعلية في حفظ الأمن والاستقرار الدوليين، وتبني سياسة خارجية قائمة على الحوار والتعاون واحترام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وتوظيف الوسائل الدبلوماسية سبيلا لحل النزاعات، وفق نهج استراتيجي للنأي بالعراق عن الصراعات الإقليمية، بما يحفظ مصالحه الوطنية ويصون أمن شعبه وسيادته.

ومن هذه المنطلقات وتحملا لمسؤولياتها الوطنية، باشرت الحكومة منذ الأيام الأولى لتشكيلها بجهود حثيثة لتعزيز سيادة القانون وتأطير العمل الأمني ضمن المؤسسات الرسمية للدولة. وفي الوقت ذاته، تؤكد الحكومة رفضها لهذه التصرفات الاحادية غير المبررة، التي لا تقتصر آثارها على المساس بالسيادة الوطنية، بل تعيق أيضا المساعي الحكومية الجادة في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي.

تدعو الحكومة جميع الأطراف إلى عدم الانجرار إلى مسارات تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتقوض خطة انفاذ القانون التي تبنتها الحكومة منذ تسلم مسؤوليتها.

ويؤكد المجلس المضي في تنفيذ الاتفاق الأمني لانسحاب التحالف الدولي في نهاية شهر أيلول ٢٠٢٦ واستكمال إجراءات خطة حصر السلاح بيد الدولة.

ويعرب المجلس عن بالغ تعازيه لعوائل الشهداء ، ويتمنى الشفاء العاجل للجرحى مؤكدا ان دماء العراقيين تحظى بأعلى درجات الاهتمام والمسؤولية.

بيان لرئاسة الجمهورية

تدين رئاسة الجمهورية القصف الذي استهدف مقرات قوات الحشد الشعبي في عدد من المناطق، والذي أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من المنتسبين، وتعدّه اعتداء مرفوضا وانتهاكا صارخا لسيادة العراق واستهدافا لمؤسساته الأمنية الرسمية بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه رفض العراق القاطع الاعتداء على أراضيها، نجدد موقفنا الثابت الرافض لاستخدام

الأراضي العراقية منطلقاً أو ساحة للاعتداء على دول الجوار أو لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، انطلاقاً من الالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتدعو رئاسة الجمهورية جميع الأطراف إلى احترام سيادة العراق والامتناع عن أي أعمال من شأنها زعزعة أمنه واستقراره، وضرورة تغليب لغة الحوار لمعالجة الأزمات بما يحفظ أمن المنطقة ويجنب شعوبها مزيداً من التصعيد والتوتر.

رئاسة الجمهورية الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦

اجتماع طارئ للإطار التنسيقي

استضاف رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزبيدي، الأربعاء، ٢٩ - تموز - ٢٠٢٦، بالقصر الحكومي، اجتماعاً طارئاً للإطار التنسيقي لبحث الاعتداءات الأمريكية - السعودية على سيادة العراق. وأدان الإطار التنسيقي العدوان الذي استهدف الأراضي العراقية، وأدى إلى استشهاد عدد من منتسبي هيئة الحشد الشعبي وإصابة آخرين، في انتهاك صارخ لسيادة العراق وحرمة أراضيه، وبما يخالف مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. واستغرب الإطار التنسيقي هذا الاعتداء في الوقت الذي تتبنى الحكومة فيه سياسة خارجية متوازنة تقوم على بناء علاقات التعاون والشراكة مع محيطه الإقليمي والمجتمع الدولي. وتقدم الإطار التنسيقي بخالص العزاء والمواساة إلى ذوي الشهداء، وتمنى الشفاء العاجل للجرحى، وأكد الإطار التنسيقي أن أمن العراق وسيادته لا يمكن القبول بتجاوزه أو المساس به تحت أي ظرف، مع رفض تحويله إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية. كما يؤكد أن الهجمات التي استهدفت العراق وانتهكت سيادته لا تخدم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى احتواء الأزمة وخفض التصعيد، بل تسهم في تعقيد المشهد وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.

الحشد الشعبي : تصعيد بالغ الخطورة

أعلنت هيئة الحشد الشعبي، الأربعاء، تعرض عدد من مقارها لهجمات من قبل القوات الأمريكية والسعودية، مؤكدة، أن تلك الهجمات أسفرت بحسب المعلومات الأولية عن ارتقاء عدد من الشهداء وإصابة آخرين، فيما عدّ هذا الاستهداف تصعيداً بالغ الخطورة وانتهاكاً لسيادة العراق. وقالت هيئة الحشد الشعبي في بيان: «عدداً من مقار هيئة الحشد الشعبي الرسمية في مناطق متفرقة من العراق، تعرضت لهجمات شنتها القوات الأمريكية والسعودية، ما أسفر، بحسب المعلومات الأولية، عن ارتقاء عدد من الشهداء وإصابة آخرين، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في عدد من المباني والممتلكات التابعة للهيئة». وأضاف البيان: «أننا نعدّ هذا الاستهداف تصعيداً بالغ الخطورة، وانتهاكاً لسيادة العراق، واستهدافاً لمؤسساته الأمنية الرسمية»، مؤكداً، أن «الجهات المختصة تتابع الموقف ميدانياً، فيما لاتزال عمليات إحصاء الخسائر وتقييم الأضرار مستمرة».

وأشار إلى، أنه «سيتم إطلاع الرأي العام على آخر المستجدات والتفاصيل الرسمية حال اكتمال المعلومات، عبر البيانات الصادرة عن هيئة الحشد الشعبي».

أعلنت هيئة الحشد الشعبي، الأربعاء، استشهاد ٢٠ منتسبا وإصابة ٣٢ آخرين في الهجمات الأمريكية - السعودية. وقالت الهيئة، في بيان: إن «الحصيلة غير النهائية للهجمات الأمريكية-السعودية المشتركة، والتي استهدفت عددا من مقر هيئة الحشد الشعبي الرسمية في عدد من المحافظات العراقية، أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن (٢٠) مجاهدا، وأصيب (٣٢) آخرون بجروح».

وأضافت، أنه «وفقا للمعلومات التي جمعت، فقد طالت الهجمات مقر الهيئة في محافظات بغداد، واسط، نينوى، البصرة، كركوك، كربلاء، وديالى، ما أسفر أيضا عن أضرار مادية متفاوتة لحقت بعدد من المقار والآليات والمعدات العسكرية».

الزبيدي يزور مقر هيئة الحشد الشعبي

وأجرى رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، السيد علي فالح الزبيدي، الأربعاء، زيارة إلى مقر هيئة الحشد الشعبي، حيث التقى رئيس الهيئة وعددا من القيادات والمسؤولين الأمنيين فيها. واستمع سيادته إلى شرح مفصل بشأن الاعتداءات التي تعرض لها العراق فجر اليوم، وأسفرت عن استشهاد وإصابة عدد من منتسبي هيئة الحشد الشعبي في عدد من المحافظات.

ووجه السيد القائد العام للقوات المسلحة بتكريم عوائل الشهداء، وتوفير الرعاية الصحية الكاملة للجرحى، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان علاجهم، بما في ذلك نقلهم إلى خارج العراق إذا اقتضت حالتهم الصحية ذلك.

القيادة المركزية الأمريكية: نفذنا مع السعودية ضربات دقيقة

أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، الأربعاء، عن تنفيذها ضربات دقيقة في العراق بالتنسيق مع السعودية.

وقالت القيادة في بيان ورد لـ السومرية نيوز، ان «الولايات المتحدة والسعودية نفذتا ضربات دقيقة في العراق استهدفت مواقع لوجستية ومخازن أسلحة قالت إنها تابعة لفصائل متحالفة مع إيران».

واضافت انو«ذلك جاء ردا على أكثر من ٣٠ هجوما بطائرات مسيرة خلال الساعات الـ ٢٢ الماضية».

وأكدت القيادة أن «الهجمات على القوات الأمريكية لم تنجح»، محذرة الحرس الثوري الإيراني ووكلاءه «من مواصلة الهجمات لتجنب المزيد من الرد العسكري».

فيما أعلنت وزارة الدفاع السعودية عن «تنفيذ ضربات نوعية ضد أهداف تابعة للفصائل بالعراق بالتنسيق مع القيادة المركزية الأمريكية».

واصدرت وزارة الدفاع السعودية، الأربعاء، بيانا حول القصف على مواقع الحشد بالعراق.

وقالت الوزارة في بيان ورد لـ السومرية نيوز، انه «انطلاقا من حق الدفاع عن النفس الذي يكفله القانون الدولي وفق المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، قامت القوات المسلحة السعودية بالتنسيق مع القيادة المركزية الوسطى الأمريكية هذا اليوم الأربعاء بشن ضربات نوعية محددة ضد أهداف تابعة لتلك الفصائل المتواجدة على أراضي جمهورية العراق والمرتبطة بالاستهدافات على المنشآت البترولية في المملكة».

واكدت أنها «لا تسعى إلى التصعيد إلا أنها سترد على أي عدوان تتعرض له».

كتلة الاتحاد الوطني تدعو لإبعاد العراق عن التوترات

دانت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي، الاعتداءات على الأراضي العراقية، داعيا الى إبعاد البلاد عن التوترات في المنطقة.

وجاء في بيان لكتلة الاتحاد الوطني النيابية: «تدين كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني الاعتداء السافر الذي تعرضت له قوات الحشد الشعبي والذي ذهب ضحيته عدد من الشهداء والجرحى».

وأضاف البيان: «كذلك ندين ونستنكر الاستهدافات المستمرة التي يتعرض لها اقليم كردستان ونعده انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية وللقوانين الدولية ولمبادئ حسن الجوار».

وأكدت كتلة الاتحاد الوطني، أنه «في الوقت الذي ندين فيه هذه الاعتداءات على الاراضي العراقية نؤكد على ضرورة إبعاد العراق عن التوترات التي تشهدها المنطقة وعدم استخدام اراضيه لتهديد دول الجوار».

الصدر يستنكر محاولات جر العراق لحرب لا طائل منها

أعرب زعيم التيار الوطني الشيعي السيد مقتدى الصدر، اليوم الأربعاء، عن استنكاره استهداف الأراضي العراقية، فيما دعا الحكومة إلى ضبط الأمن وفرض السيادة.

وقال السيد الصدر، في تدوينة على منصة (X): إن «أرض العراق أرض المقدسات وعاصمة مذهب آل رسول الله صلى الله عليه وآله، وإذ لم تكن هذه الأرض المقدسة منطلقا لقصف الجمهورية الإسلامية فعلى الإخوة في الحرس الثوري عدم قصف أراضينا المستقلة المقدسة، كما على الميليشيات المنفلتة عدم إعطاء الذريعة للإخوة في دول الخليج العربي لاستهداف أرضنا المقدسة» داعيا الجميع «للتحلي بروح الأخوة والسلام وعدم الانجرار خلف مخططات العدو الصهيوني لجرّ الإخوة للقتال والتناحر».

وأضاف: «إنني أستنكر استهداف الأراضي العراقية المقدسة من كل الدول والجهات وأستنكر أفعال الميليشيات الوقحة لجرّ العراق لحرب لا طائل منها»، داعيا الحكومة إلى «ضبط الأمن وفرض السيادة والعمل الجاد من أجل سلامة الشعب العراقي ومقدساته وعدم الانجرار للخرافات الطائفية المقيتة».

وأوضح، أن «العراق وشعبه بحاجة للسلام وكفانا حربا قد استنزفت كل مقدرات العراق وكرامته مع شديد الأسف، كما أدعو للحذر من خلايا الإرهاب النائمة في الداخل والخارج، والتي ستستعمل الطائفية حجة لزعزعة الأمن في العراق المقدس».

وتابع: «هذه دعوة سلم وسلام مني لجميع دول الجوار لنعيش بعيدا عن القواعد والتطبيع والهيمنة الاستعمارية المقيتة».

الكلبوسي يطالب بتحقيق شامل ومحاسبة المتورطين

دان رئيس مجلس النواب هيبب الكلبوسي، الأربعاء، الاعتداء الذي استهدف مواقع تابعة للقوات الأمنية العراقية، فيما دعا القائد العام للقوات المسلحة إلى إجراء تحقيق شامل وشفاف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ سيادة العراق ومحاسبة المتورطين.

وقال الحلبوسي في بيان، إن «الاعتداء الذي استهدف مواقع تابعة للقوات الأمنية العراقية وأسفر عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى، يمثل انتهاكا مرفوضا لسيادة العراق، ومساسا بأمنه واستقراره، وتجاوزا على مؤسسات الدولة الأمنية التي تؤدي واجباتها في حماية الوطن والدفاع عنه».

وأضاف أن «سيادة العراق ووحدة أراضيه تمثلان خطأ أحمر لا يجوز المساس به»، مشددا على أن «احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يقتضي الامتناع عن أي أعمال عسكرية تنتهك سيادة الدول أو تهدد أمنها واستقرارها». ودعا الحلبوسي القائد العام للقوات المسلحة إلى «إجراء تحقيق شامل وشفاف في هذا الاعتداء، واتخاذ جميع الإجراءات الدبلوماسية والقانونية التي تحفظ حقوق العراق وسيادته»، بالتوازي مع «كشف الجهات المتورطة في أي أعمال عدائية تنطلق من الأراضي العراقية باتجاه دول الجوار، ومحاسبة المسؤولين عنها وفق أحكام القانون». وأكد أن الدستور العراقي ينص على «عدم استخدام الأراضي العراقية مقرا أو ممرا لأي اعتداء على أي دولة، وعدم السماح باستخدامها منطلقا للإضرار بأمن واستقرار الدول المجاورة».

وجدد الحلبوسي التأكيد على «ضرورة تحييد العراق عن الصراعات الإقليمية والدولية، وعدم جره إلى أتون الحروب»، مبينا أن «المصلحة الوطنية العليا تقتضي أن يبقى العراق ساحة للاستقرار والحوار والتعاون، لا ميدانا لتصفية الحسابات أو تبادل الرسائل العسكرية».

واختتم بيانه بتقديم التعازي إلى عوائل الشهداء، متمنيا الشفاء العاجل للجرحى، وداعيا الله أن يحفظ العراق وشعبه، ويديم عليه نعمة الأمن والاستقرار.

الزعلي: قواتنا قادرة على جعل المعتدين يدفعون الثمن

دان الأمين العام لـ «عصائب أهل الحق»، الشيخ قيس الخزعلي، اليوم الأربعاء، القصف الجوي الذي استهدف مقرات للحشد الشعبي وأسفر عن سقوط شهداء وجرحى، واصفا الاعتداء بأنه «انتهاك صارخ واستمرار للاستهتار بالسيادة والكرامة الوطنية العراقية».

وقال الخزعلي في بيان: «بقلوب يعتصرها الحزن والألم، نتقدم بأحر التعازي باستشهاد عدد من أبناء الحشد الشعبي، سائلين المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته ويمن على الجرحى بالشفاء العاجل».

وأكد الخزعلي أن «استهداف قوة أمنية عراقية داخل الأراضي العراقية يمثل انتهاكا صارخا لسيادة البلاد، ويزيد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي، في وقت تبذل فيه الحكومة جهودا حثيثة لترسيخ سلطة الدولة ومنع انزلاق البلد إلى مزيد من التصعيد».

وانتقد الأمين العام لـ «عصائب أهل الحق» الأطراف المنفذة للهجوم، مشيرا إلى أن «قيام دول أجنبية، يدعي بعضها أنها حليفة والأخرى أنها شقيقة، بمهاجمة قواتنا الأمنية وقتل أبنائنا بدعاوى لم يتم إثبات صديقتها، ودون ترك المجال للقائد العام للقوات المسلحة لاتخاذ الإجراءات القانونية والأمنية المطلوبة، هو انتهاك واستمرار للاستهتار بالسيادة والكرامة الوطنية، وهو أمر لا يقبله أي عراقي شريف».

وحذر الأمين العام لـ «عصائب أهل الحق» من التداعيات الخطيرة لهذا الاعتداء، داعيا كافة أبناء الشعب والقوى السياسية والفعاليات الاجتماعية إلى توحيد الموقف وحرص الصفوف لمواجهة هذه الاعتداءات، مع التأكيد على

تقديم الدعم الكامل للحكومة في اتخاذ القرارات الحازمة لتأمين السيادة الوطنية. كما أشار الخزعلي إلى ضرورة الإسراع بإكمال خروج القوات الأجنبية من الأراضي العراقية بشكل كامل، والعمل الفوري على تطوير القدرات الدفاعية للبلاد عبر التعاقد على شراء منظومات دفاع جوي متطورة لحماية الأجواء ومنع الخروقات المستمرة، مؤكداً أن القوات العراقية قادرة على حماية أرضها وجعل المعتدين يدفعون ثمن تجاوزاتهم.

العامري: إعادة تقييم الاتفاقيات مع واشنطن

ادان الأمين العام لمنظمة بدر، هادي العامري، الأربعاء، العدوان «السعودي - الأمريكي» السفير على مقر الحشد الشعبي. وقال العامري في بيان ان «الحكومة مطالبة باتخاذ موقف حازم وراذع تجاه العدوان الذي استهدف مقر الحشد الشعبي، مستدركا بالقول: «ناسف لاستمرار النهج العدائي للرياض رغم مساعي حسن الجوار، ونؤكد أن الغطاء الأمريكي لهذا الهجوم يفرض علينا إعادة تقييم شاملة للاتفاقيات الأمنية مع واشنطن».

السوداني يحذر من تبعات انتهاك السيادة

أدان رئيس الوزراء السابق، محمد شياع السوداني، بأشد العبارات، الاعتداءات التي استهدفت مقرات الحشد الشعبي، معتبرا إياها انتهاكا صارخا لسيادة العراق وخرقا واضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأكد السوداني في بيان، أن توقيت هذه الهجمات يثير الكثير من علامات الاستفهام، لا سيما أنها جاءت بالتزامن مع تحركات الحكومة العراقية وتشكيلها لجان تحقيق رسمية للنظر في المزاعم المتعلقة بانطلاق طائرات مسيرة من الأراضي العراقية، الأمر الذي يعكس حرص الدولة والتزامها بمعالجة الملفات عبر الأطر القانونية والمؤسسية بعيدا عن التصعيد العسكري. وشدد على أن العراق يحتفظ بكامل حقوقه المشروعة التي كفلها القانون الدولي، وخصوصا المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن أمنه وسيادته وسلامه شعبه، مؤكدا أن المساس باستقرار البلاد أمر مرفوض ولا يمكن السكوت عنه.

إيران تصدر بيانا

ادانت وزارة الخارجية الإيرانية، الأربعاء، القصف الأميركي السعودي على العراق. وقالت الخارجية الإيرانية في بيان، ندين بأشد العبارات الهجمات العدوانية الأمريكية السعودية على عدد من المناطق في العراق، مبينة ان «هذه الهجمات تعد اعتداء صارخا على السيادة الوطنية العراقية ووحدة أراضيها وانتهاكا فاضحا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وللقواعد الأساسية للقانون الدولي». وأضافت ان «هذه الهجمات تأتي في سياق مساعي الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لتوسيع نطاق الحرب والصراع في منطقة غرب آسيا»، لافتة الى «اننا نتقدم بخالص التعازي باستشهاد عدد من أبناء الشعب العراقي جراء هذه الهجمات العدوانية». وأكدت «دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتضامنها الكامل مع الحكومة والشعب العراقي».

قضايا كردستانية



هلمت هوشيار:

الشجاعة والمسؤولية الوطنية

*ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

من هذا المنطلق، جاء بيان بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، بشأن الهجمات الإيرانية على إقليم كوردستان، ليعبر عن رؤية سياسية واضحة وجريئة؛ تدافع عن سيادة إقليم

في مرحلة زمنية يتعرض فيها الوطن لهجمات عدائية، يعد الإعراب عن أي كلمة موقفاً بحد ذاته، ولا يمكن إدراج الصمت بأي حال ضمن إطار المسؤولية الوطنية.

تنحية جميع الخلافات السياسية جانبا، لأن أمن المواطنين يجب أن يعلو فوق أي خلاف، كما أن اللحمة الداخلية هي السلاح الدفاعي الأكثر فاعلية لمواجهة التهديدات الخارجية.

تتطلب هذه المرحلة خطابا وطنيا شاملا يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ويؤكد على حماية سيادة العراق والإقليم بالتنسيق مع المجتمع الدولي لضمان عدم تكرار مثل هذه الهجمات.

إن الشجاعة الحقيقية تكمن في الإعراب عن موقف واضح ومسؤول دفاعا عن الوطن وحفظا لكرامة شعبه، لا في

الشعارات الحادة والمفرغة من مضمونها. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول: إن البيان يمثل رسالة سياسية واضحة تظهر أن الدفاع عن

إقليم كردستان لا يتنافى مع التعاطي السياسي المتوازن. فالمسؤولية الوطنية تتطلب، من جهة، التمسك بالمبادئ الأساسية للاستراتيجية السياسية والقومية، والعمل، من جهة أخرى، على إيجاد حلول كفيلة بصون الأمن والاستقرار.

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، يحتاج إقليم كردستان إلى خطاب موحد يجمعنا ولا يفرقنا، يحمي الجميع ولا يزعج بنا في المجازفات، ويؤكد على أن سيادة الوطن غير قابلة للمساومة، وأن أمن المواطنين يجب أن يتصدر سلم الأولويات، بعيدا عن الحسابات الحزبية الضيقة والاستقطابات السياسية.

كوردستان والعراق، وترفض أسر أمن المواطنين ورهنه بالتجاذبات والتعقيدات السياسية الإقليمية. إن أي اعتداء -وتحت أي ذريعة كانت- يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللسيادة العراقية، ويضع الأمن والاستقرار -الذين يشكلان الركيزة الأساسية للتعايش- في مرمى الخطر. لذا، فإن إدانة هذه الأفعال ليست مجرد موقف سياسي أو حزبي ضيق، بل هي واجب وطني وأخلاقي يقع على عاتق جميع الأطراف السياسية.

إن ما يقرأ في بيان الرئيس بافل ليس خطابا انفعاليا أو تصعيديا يزيد المشهد تعقيدا، بل إنه يرفض بوضوح وجلاء

كل أشكال الاعتداء، ويدعو في الوقت ذاته إلى التعامل مع الأزمة عبر القنوات السياسية والدبلوماسية، بما يحفظ كرامة العراق وإقليم كردستان، ويبقى المنطقة من انزلاقات أعمق.

إن هذا النوع من الخطاب هو ثمرة فهم عميق لطبيعة المنطقة؛ إذ يقع إقليم كردستان في رقعة جغرافية شديدة الحساسية، وأي موقف غير مسؤول من شأنه أن يهدد بشكل مباشر أمن المواطنين والاستثمار والاقتصاد والعلاقات الإقليمية. لذا، فإن المسؤولية الوطنية تتجلى في الدفاع عن الحقوق دون الانجرار نحو مواقف تزيد من تعقيد المشهد السياسي.

ولعل الرسالة الأبرز في البيان تتمثل في التأكيد على وحدة الموقف الداخلي؛ فعندما تتعرض أرض إقليم كردستان وحدوده لهجمات عدائية، ينبغي

يحتاج إقليم كردستان إلى خطاب موحد يجمعنا ولا يفرقنا



نوزاد المهندس:

موقف وطني بين الواجب القومي والدبلوماسية الجديدة للمرحلة

تكرر تهديداتها وهجماتها. صحيح أن إيران دولة كبرى وقوية في المنطقة، وصراعها الأساسي يدور مع الدول العظمى، ومن حقها الدفاع عن سيادتها وحدودها ومصالحها، ولكن لا يمكن لإيران في كل جولة صراع أن توجه ضرباتها مباشرة إلى إقليم كردستان، وتختزل ساحة الحرب الشاسعة وتحصرها في الإقليم وحده، لتهاجمه مدفوعة بآلام الضربات التي تتلقاها في مضيق هرمز أو جنوب إيران.

من الواضح أن إقليم كردستان، طوال الأعوام الـ ٣٤ الماضية، كان دائما ضحية وتكبد خسائر فادحة جراء ممارسات دول الجوار، في حين أنه لم يشكل يوما مصدرا للتهديد أو القلق أو المواجهة لتلك الدول، بل اختار دائما جانب الأخوة والصداقة وحسن الجوار، حتى وإن كان ذلك على حساب أخوانه. ورغم أنه كان قادرا على إثارة الفوضى وفتح بوابات لدخول قوات دول أخرى إلى العمق الإيراني، وإذكاء نيران الحرب الداخلية، إلا أن الموقف الأخوي الأقرب للإقليم تجاه إيران تمثل في منع تهريب الأسلحة

في أعقاب الهجمات بالمسيرات والصواريخ التي شنتها إيران في الأيام الماضية دون أية ذريعة مقنعة، مستهدفة إقليم كردستان في السليمانية والعاصمة أربيل، أعلن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، بافل طالباني، موقفا قوميا شجاعا للغاية؛ إذ أدان واستنكر هذه الهجمات الإيرانية، مؤكدا أن حقوقنا القومية خط أحمر، ولن نقبل تحت أية ذريعة أو مسمي عدم احترامها. كما أوضح أن صمتنا وعدم ردنا لا ينبعان من ضعف الموقف أو الجبن، بل إن أواصر الصداقة وحسن الجوار والتاريخ المشترك هي التي تدفعنا لضبط النفس. ونحن حريصون في هذه المرحلة على تبني الحياد الإيجابي منعا لتأجيج نيران الحرب، ولتجنب إقليمتنا وشعبنا الويلات والدمار، فضلا عن الحفاظ على أمن إيران نفسها لذا، لا ينبغي لإيران بعد الآن شن هجمات، بقصد أو بغير قصد، على إقليمنا، في وقت لم يكن فيه إقليم كردستان يوما طرفا ضد إيران، ولم يتخذ أي موقف عدائي تجاهها. ومن ثم، فإن واجب إيران هو أن تأخذ هذا الموقف الودي للإقليم بنظر الاعتبار، وألا

لم يكن فيه إقليم كردستان يوما طرفا ضد إيران

إلى الداخل الإيراني.

وهنا يبرز هذا السؤال الحساس: هل موقف الرئيس بافل غريب ومثير للدهشة في هذا التوقيت، أم أنه أمر طبيعي جدا وواجب قومي يمليه عليه منصبه؟ بكل تأكيد، هو واجب قومي ووطني أساسي يفرضه عليه التاريخ وواقع المرحلة الراهنة؛ ليظهر هذا الموقف الشجاع ويذكر الصديق والعدو بالوجود الكردي وقيادته والكيان الدستوري للإقليم.

لم يعد هناك داعٍ للخوف والقلق، بل يجب في هذه المرحلة وضع حد لهذه التهديدات والوعيد، والقول لهم: كما أن لكم الحق في حماية شعوبكم وبلدانكم، فإن لنا هذا الحق أيضا. ربما لا نمتلك القدرة من حيث القوة والتكنولوجيا العسكرية والاقتصادية للرد بالمثل، إلا أن المنطقة والعالم المعاصر لا يسمحان بالاعتداء والتدخل العسكري، وإذا ما أقحم الجانب الإيراني في مثل هذه المغامرة، فستجد إيران نفسها في مواجهة مع العالم بأسره، وتضيق عليها الحلقات من كل جانب.

أما بالنسبة لغرابة الموقف كما يراه البعض، فإن ذلك يعود إلى أن الاتحاد الوطني يمتلك تاريخا سياسيا وعسكريا واقتصاديا طويلا ومشتركا مع إيران. وقد قدم كلا الطرفين يد العون والخدمات الصديقة للآخر، ولا يمكن تذرية هذا التاريخ في مهب الريح بسهولة؛ فمن واجب الطرفين الحفاظ على هذا الإرث وعدم مقايضته بمكاسب تكتيكية عابرة.

ومن هذا المنطلق، اتخذ الرئيس بافل، من واقع مكانته الشخصية والتاريخية وحساسية المرحلة وحجم المخاطر

والتحديات التي تواجه كيان إقليمنا، هذا الموقف القومي الذي يستوجب من جميع القادة والأحزاب والجماهير مساندته ودعمه، وعدم تركه وحيدا أو التنصل منه.

من جهة أخرى، فإن الدبلوماسية المرنة والبعيدة عن الصخب الإعلامي مع الجميع، والتي ينتهجها رئيس الاتحاد الوطني في هذه المرحلة، لها تأثير كبير على حاضر ومستقبل إقليمنا. فالسياسي الحكيم، البعيد النظر والشجاع، هو من يستشعر المخاطر قبل الجميع، ويبادر باتخاذ مواقف شجاعة تقطع الطريق أمام التطورات الخطيرة، ساعيا للحفاظ على المصالح الوطنية والقومية لشعبه وإنقاذه وتجنبيه نيران الحرب المستعرة والدمار.

وبهذه الطريقة، يسجل موقف الرئيس بافل كإنجاز ومبادرة تاريخية كبرى تحيي الروح والحس القومي في نفوس الجميع، وتجعل الصديق والعدو يحسبون للکرد وقضيتهم ألف حساب.

في الوقت الحالي، بقدر ما تمتلكه الدبلوماسية المرنة من قدرة على حل الأزمات، فإن الحروب والنزاعات الحادة لا تحقق نصف ذلك. لذا فإن الدبلوماسية الناجحة تتمثل في الاحترام المتبادل، التوازن، حسن الجوار، حماية مصالح الجميع، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، احترام القوانين الدولية وسيادة الدول، وتطوير كافة العلاقات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، والثقافية، والتي تشكل جميعها ركائز أساسية للبقاء، القوة، وحفظ السلم والأمن للجميع وللإنسانية جمعاء. والاتحاد الوطني ورئيسه يدركان هذه الحقائق جيدا، ولهذا فتحت الأبواب والنوافذ علمصراعيها لبناء وتأسيس علاقات دبلوماسية مع الجميع في المنطقة ومع الدول العظمى، بما يخدم حاضر ومستقبل شعوب منطقتنا.

على أمل أن تعيد إيران وقيادتها في هذه المرحلة الحساسة - التي لا تصب فيها الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية في مصلحتها - النظر في مواقفها وقراراتها ودبلوماسيتها تجاه دول وشعوب المنطقة عامة، وتجاه إقليم كردستان خاصة.



د. محمد رفعت الإمام:

الصراع الباباني السوراني

دروس الماضي القاسية للحاضر والمستقبل

وبدلاً من الاتحاد مع الجار السوراني الشمالي بغية إحراز وحدة كردية، تنافس البابانيون مع أقرانهم السورانيين لإحراز الزعامة على زمام أكبر في كردستان. ولذا، اندلعت بينهما ست حروب حامية الوطيس لمدة ١٣٠ سنة (١٧٠٠-١٨٣٥). وقد تسببت التوسعات السورانية جنوب ناحية كركوك وتهديد بابان في نشوب الحرب الأولى (١٧٠٣-١٧٠٢) التي انتهت بانتصار باباني واعتراف السلطة العثمانية للأمير الباباني بإمارة سنجد بابان ومركزه قرية قلعة جوالان، على أن يكن مرتبطاً بلواء كركوك. وبسبب الخلاف بين البابانيين والسورانيين على

تعد إمارة بابان (١٦٤٩-١٨٥٠م) واحدة من أهم وأكبر وأقوى الإمارات الكردية في التاريخ الحديث. وقد تمتعت بموقع جيوسراتيجي بين ولاية بغداد العثمانية وبلاد فارس. وقد توسطت بابان الإمارات الكردية من أردلان (كردستان الفارسية) شرقاً وحتى بوتان غرباً وبين سوران شمالاً وحتى كرميان وبغداد العثمانية جنوباً. وقد تميزت بابان بخصوبة أراضيها وثراء اقتصادياتها، وامتلكت قوة عسكرية مدربة ومتطورة ومسلحة بمقياس العصر آنذاك. وقد قامت بدور مهم خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ووسعت حدودها حتى ضمت أربيل ونواحيها.

يجب ألا تمتد الآثار السلبية لهذا الصراع التاريخي إلى الواقع الراهن

المتواطئة معها ضد خصوصهم البابانيين. وقد انتهت
المواجهة بهزيمة عبد الرحمن باشا ولجؤه إلى فارس
القاجارية عام ١٨٠٨.

وطبيعي أن الرؤية العثمانية تعتبر الحركة البابانية
«تمردا وعصيانا» وخروجا على «طاعة» السلطان -
ال خليفة. وفي المقابل، ثمة تيار كردي يرى أنها بداية
اليقظة الكردية للظفر بإستقلال كردستان. ومنذ هذا
التوقيت، ازدادت قناعة السلطات العثمانية بأن الخيانات
العائلية والخلافات العشائرية أقصر الطرق إلى هزيمة
الكردية وكردستان والكرد».

واقتنع السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) بأنه
للسيطرة المباشرة على كردستان الغربية (العثمانية) لابد
من القضاء تماما على حكم إمارات بابان في السليمانية
وسوران في رواندوز وبهدينان في العمادية وبوتان في
الجزيرة.

وفي تلك الأثناء، عادت الحروب البابانية السورانية
مجددا إثر هجوم السوراني على السليمانية عاصمة
البابانية. ولذا، نشبت الحرب الخامسة بينهما (١٨١٨-
١٨٢٠م)، وتدخل العثمانيون وفرضوا الصلح عليهم.
وعندما توسعت الطموحات السورانية وسيطرت على
أربيل ورواندوز، تحالف الباباني مع البوتاني ضد السوراني
ونشبت الحرب السادسة والأخيرة (١٨٣٤-١٨٣٥م)
لتنتهي بهزيمة ساحقة للإمارة السورانية وإخراجها من
أربيل ورواندوز وانتهائها كإمارة قوية.

هكذا، إذا كانت «العداوة» قد وسمت أو بالأحرى
وصمت العلاقات البابانية - السورانية، فإن «تحالف
المصالح» قد رسم مسار العلاقات البابانية- البوتانية.
وعموما، اتسمت العلاقات البابانية- الأرمنية بـ «التوتر»
غالبا نظرا لموقعهما الحدودي ونشوب حروب بينهما
وعمليات تهريب ناهيك عن اللجوء منهما وإليهما.
وحاول البابانيون فرض هيمنتهم على الإمارات الكردية
«الصغيرة» من أمثال موكريان وهكاري بالتحالف
وبالمصاهرة أو بالضم عنوة على نحو ما حدث مع كرميان

إمارة كرميان، وقعت الحرب الثانية (١٧٢٠-١٧٢٣)،
وانتهت بالصلح تحت رعاية عثمانية واحتفاظ كل فريق
بالأراضي التي تحت يديه. وعندما انتصف القرن الثامن
عشر، حاولت سوران ضم بعض عشائر بابان إليها، فنشبت
الحرب الثالثة (١٨٥٠-١٨٥١)، وانتهت بانتصار بابان بدعم
عثماني ودفع سوران جزية.

وحينما استغل البابانيون والسورانيون ضعف
العثمانيين أواخر القرن الثامن عشر لشغل فراغها، قامت
الحرب الرابعة (١٧٩٧-١٧٩٩) التي كانت بمثابة حرب
استنزاف وانتهت بإبرام هدنة دون إحراز أي طرف منهما
نصرا حاسما.

وفي تلك الأثناء، شرع السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-
١٨٠٧) في إصلاح الدولة العثمانية. وقد تزامنت هذه
الإصلاحات مع صعود قوة الإمارة البابانية لاسيما زمن
أميرها عبد الرحمن باشا (١٨٧٩-١٨١٣م) الذي أخذ
يثبت دعائم وضعه الداخلي، واكتساب حلفاء خارجيين
من الإمارات الكردية المجاورة، ووكيل شاه فارس في
كارمنشاه رغم معارضة باشوية بغداد. واستغل بدهاء تأزيم
العلاقات العثمانية الفارسية.

وأمام صعود إمارة بابان، سعت السلطة العثمانية في
بغداد إلى تفكيك قوتها عن طريق إزاحة أميرها القوي
عبد الرحمن باشا ووضع بدلا منه ابن عمه خالد باشا
«المتواطئ» مع والي بغداد.

ولهذا، نشبت بين عامي (١٨٠٦-١٨٠٨م) مواجهات
ضارية بين القوات البابانية المتحالفة مع قوات والي
كارمنشاه وبين القوات العثمانية وقوات العشائر الكردية

ويجب الخروج من عقدة رواندوز – السليمانية إلى بناء مشروع وطني

المستوى السياسي، رهن الطرفان انتصاراتهما على «تدخل خارجي»، الشاه والسلطان، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع. والحصاد: استنزاف كردي للصالح الفارسي – العثماني. وجيوستراتيجيا، إذا كانت جبال روادوز جعلت سوران تصمد، فإنها صارت حبيسة. وإذا كانت سهول السليمانية منحنتها قوة اقتصادية، فقد عرضتها للغزو. واجتماعيا، تسببت الحروب الأهلية في تدمير النسيج العشائري. واقتصاديا، استنزفت الحروب موارد بابان وسوران وجعلت الطرق غير آمنة. والحصاد: استنزاف طويل للمقدرات الكردية.

هكذا، نستطيع رصد حصاد الصراع الباباني – السوراني على مدار ١٣٠ سنة كآلاتي: الخاسر الأكبر هو الشعب الكردي، والرايح الأكبر هو المحتل الفارسي – العثماني. والأسوأ، صارت ثنائية روادوز – السليمانية رمزا للانقسام الكردي. ولاغرو؛ إذ في غياب دولة مركزية وتدخل خارجي مع صراع موارد، تحول الصراع الباباني – السوراني إلى تدمير ذاتي.

ولذا، يجب ألا تمتد الآثار السلبية لهذا الصراع التاريخي إلى الواقع الراهن والمستقبل القريب وحتى البعيد.

ويجب الاعتماد على قدرات الذات الكردية وتوحيدها، وعدم التعويل على أجندات خارجية. ويجب الخروج من عقدة روادوز – السليمانية إلى بناء مشروع كردي وطني مشترك ليكون دعامة كردية قوية في شرق أوسط يغلي ويفور ويتمخض عن ميلاد شرق أوسط جديد.

***أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في
جمهورية مصر العربية**

وضمها إلى السليمانية. وبإيجاز، نستطيع رسم شبكة علاقات بابان الكردية كآلاتي: عداوة مع سوران، تحالف مع بوتان، صراع حدود مع أردلان، سيطرة على الصغار. ونسبيا، أجادوا لعبة التوازن الإستراتيجي بين الهلال الفارسي الشيعي والهلال العثماني السني. وفي نهاية المطاف، انتصر العثماني، فلا باباني (١٨٣٥) ولا سوراني (١٨٥٠).

وقد اتفق المؤرخون على أن الصراع الباباني – السوراني يعد «أطول وأدمى صراع كردي داخلي». وحسب تفسير المدرسة التاريخية القومية الكردية، يعد هذا الصراع بمثابة «خيانة للتاريخ القومي» وأورث إرثا مؤلما. وقد تسبب هذا الصراع في ضياع فرصة اتحاد الباباني السوراني البوتاني في بنية واحدة تمهيدا لبناء دولو كردية قومية على غرار ما حدث لقوميات أوروبا في التاريخ الحديث. ووفقا لمحمد أمين زكي، صبت هذه الحروب الانتحارية في صالح المحتل الفارسي والعثماني وضياع الحق الكردي.

وكانت المدرسة الاستعمارية الفارسية – العثمانية الأسعد والأريح من نجاح إستراتيجية «تفرق تسد» بين الدوائر الكردية لدرجة اعتبار الصراع الباباني – السوراني «صحي ومفيد» لدولتي الشاه والسلطان.

وقد ارتأى العثماني أن الصراع الباباني – السوراني يحول دون قيام دولة كردية فتية، واستغله في تبرير القضاء على الإمارات الكردية لإنهاء الفوضى وإدخال القانون، ووظفه في تصوير أن الإمارات الكردية غير قادرة على حكم نفسها.

ووفقا لتفسير مدرسة التاريخ الاجتماعي – الاقتصادي، يعد الصراع الباباني – السوراني «صراع موارد». وحسب ديفيد مكدول الإنجليزي، بينما أرادت بابان السيطرة على طرق تجارة أربيل – كركوك، سعت سوران للهيمنة على مناجم روادوز وضرائب سهل أربيل.

ولا ريب أن الصراع الباباني – السوراني الطويل الأمد والمدى قد أعطى دروسا قاسية للکرد كافة. فعلى

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



الضربات الأمريكية السعودية تدخل العراق إلى ساحة الحرب الإقليمية

الحدث والرأي

تنفيذ ضربات مشتركة في العراق، فجر الأربعاء، استهدفت مواقع ومقار للحشد الشعبي وفصائل عراقية، حيث أعلن الحشد الشعبي مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصا جراء هذه

***مركز «صدارة» للمعلومات والاستشارات**

الحدث:

أعلنت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية

ولذلك، فإن اللجوء لشن هجمات واسعة، بالتنسيق مع واشنطن، يظهر نفاذ صبر المملكة، وتبنيها لمقاربة أكثر حزمًا، خاصة وأن الهجمات الأخيرة التي استهدفت أراضيها جاءت في فترة الهدنة القائمة بين إيران والولايات المتحدة، وتتزامن مع ضربات قامت بها جماعة الحوثي على الأراضي السعودية، مما يلقي بظلال الشك على أن هناك تنسيقًا بين الفصائل العراقية وجماعة الحوثي، وأن هذه الهجمات مرتبطة أكثر بالتصعيد بين الرياض والحوثيين.

في ضوء ذلك، يتجه المشهد لأحد احتمالين، الأول هو استمرار التصعيد، وقيام الحشد الشعبي بالهجوم على أهداف سعودية يقابله رد سعودي، وهو ما سيضع الفصائل العراقية تحت ضغوط محلية أوسع خاصة في ظل الضغوط الأمريكية واحتمالات توسع الاستهداف الأمريكي.

أما الاحتمال الآخر،

فهو احتواء التوتر سريعًا،

نظرًا لأن التصعيد لا يخدم أولويات الحكومة العراقية مما يدفعها لمحاولة ضبط الفصائل، كما أن المملكة ستكتفي بالهجمات التي نفذتها باعتبارها كافية لرسم معادلة توازن جديدة تقوم على الرد على الفصائل التي تهاجم الأراضي السعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، تظل إيران لاعبًا فاعلاً مهماً في تحديد أي المسارين أرجح، نظرًا لحساسية وضع العراق بالنسبة لإيران، ولأولوية ضبط مستوى التصعيد على الجبهات بما يخدم مسار التفاوض مع واشنطن ويجنب حلفاءها الاستنزاف غير المحسوب باعتبار أن المواجهة مازالت طويلة.

الضربات التي طالت مناطق مختلفة من العراق. وقد جاء هذا بعد أن أعلنت وزارة الدفاع السعودية، يوم الاثنين ٢٠٢٦/٧/٢٧، اعتراض وتدمير عدد من المسيرات، قالت إنها انطلقت من العراق، وحاولت استهداف منشآت بترولية في المنطقتين الشرقية والرياض. من جانبها، نفت فصائل «المقاومة الإسلامية في العراق»، مسؤوليتها عن القصف الذي تعرضت له السعودية، وتوعدت برد «قاس» في حال أقدمت المملكة على أي فعل. أما الحكومة العراقية، فقد نفت علمها بأي عمل عسكري استهدف السعودية انطلاقًا من أراضيها، فيما أفاد مصدر حكومي عراقي، بإلغاء الزيارة التي كانت مقررة لرئيس مجلس الوزراء علي الزبيدي إلى المملكة العربية السعودية غدا الخميس.

الرأي:

حاولت السعودية على مدى أشهر إقناع بغداد بأن الهجمات بالطائرات المسيّرة التي

تستهدف أراضي المملكة ومنشآتها النفطية، تنطلق من داخل العراق ولكن دون إقرار بغداد بذلك ودون الالتزام بوقف تلك الهجمات. كما أبدت السعودية مخاوفًا من تواجد الحشد الشعبي في المناطق العراقية المحاذية لها، خاصة صحراء النجف والمثنى، وطالبت بإبعاده عن تلك المناطق. ويأتي هذا التصعيد بعد أسبوعين من زيارة وزير الخارجية العراقي إلى الرياض، بهدف طي صفحة التوتر بين الجانبين، حينها كشف تقارير أمريكية، أن غضبا سعوديا انفجر في اللقاء بعد أن رفض الوفد العراقي رواية السعودية، حتى بعد أن عرض الجانب السعودي أدلة مباشرة على ذلك، شملت مسارات الطائرات المسيّرة التي استخدمت في الهجمات.

اللجوء لشن هجمات واسعة،
بالتنسيق مع واشنطن،
يظهر نفاذ صبر المملكة



مسيّرات الفصائل تفاقم كلفة الصراع الإقليمي على العراق

***صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية**

خلال الشهرين الماضيين، تزامنت سلسلة من التطورات الأمنية مع مساعي رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي لإعادة تموضع بغداد إقليمياً وتعزيز علاقاتها مع واشنطن وعواصم عربية، وهو تزامن دفع مراقبين إلى التساؤل عما إذا كانت هناك ضغوط منسقة لإرباك هذا المسار.

وقبيل زيارة الزيدي إلى واشنطن في ١٣ يونيو (حزيران) ٢٠٢٦، أعلنت فصائل عراقية رفضها تسليم سلاحها، في خطوة أعادت ملف السلاح خارج سلطة الدولة إلى صدارة أجندة الزيارة، فيما اعتبرت الولايات المتحدة أن حصر السلاح بيد الحكومة يمثل اختباراً أساسياً للشراكة مع بغداد.

وبالتزامن مع وجود الزيدي في واشنطن، تعرضت مناطق في إقليم كردستان العراق لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، ما أعاد تسليط الضوء على هشاشة الوضع الأمني، في وقت كانت الحكومة تسعى إلى إظهار قدرتها على فرض الاستقرار.

وفي الفترة نفسها، أعلنت السلطات السورية ضبط شحنات وإحباط عمليات مرتبطة بالطائرات المسيّرة عبر منطقة التنف والحدود العراقية، في سياق تشديد دمشق إجراءاتها الأمنية لمواجهة عمليات تهريب السلاح.

والطائرات المسيّرة عبر الحدود، وهو ما أضاف بعداً إقليمياً إلى الضغوط الأمنية المحيطة بالعراق. وتصاعدت التطورات عندما أعلنت السعودية، في ٢٧ يوليو (تموز)، اعتراض طائرات مسيّرة انطلقت من الأراضي العراقية واستهدفت منشآت نفطية في المنطقة الشرقية. وأعلنت بغداد فتح تحقيق، مؤكدة أنها لن تسمح باستخدام الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار، كما طالبت بالحصول على بيانات فنية للمساعدة في التحقيق. وفي ٢٨ يوليو (تموز) ٢٠٢٦، أعلنت السعودية مجدداً أن دفاعاتها الجوية اعترضت ودمّرت طائرات مسيّرة قادمة من العراق حاولت استهداف منشآت بترولية في المنطقة الشرقية. وجاءت هذه التطورات في وقت كانت حكومة الزبيدي تحاول تقديم نفسها شريكاً قادراً على إعادة دمج العراق في محيطه العربي، وفتح صفحة جديدة مع دول الخليج، بالتوازي مع الحفاظ على توازن علاقاتها مع إيران والولايات المتحدة.

كلفة الانفتاح الإقليمي

يرى مراقبون أن الضغوط الأمنية لم تقتصر على الداخل العراقي، بل امتدت إلى ملفات تمس علاقات بغداد الخارجية؛ إذ انتقلت من هجمات داخلية إلى حوادث على الحدود السورية، ثم إلى هجمات استهدفت السعودية انطلاقاً من الأراضي العراقية، ما وضع الحكومة العراقية في موقف دفاعي. وبحسب هؤلاء المراقبين، فإن تزامن هذه الأحداث الأمنية مع تحركات الحكومة العراقية نحو واشنطن والعواصم العربية عكس نمطاً من الضغوط التي رفعت كلفة الانفتاح الإقليمي لبغداد، وأعادت ملف الفصائل المسلحة إلى واجهة العلاقات العراقية - العربية. وكانت وزارة الدفاع السعودية قد أعلنت، فجر الأربعاء، تنفيذ ضربات نوعية محددة، بالتنسيق مع القيادة المركزية الأمريكية، استهدفت مواقع تابعة لميليشيات موجودة على الأراضي العراقية، قالت إنها مرتبطة بالهجمات التي استهدفت منشآت بترولية داخل المملكة. وأكدت الوزارة أن العملية تأتي في إطار ممارسة السعودية حقها المشروع في الدفاع عن نفسها ومقدّراتها، مشددة على أن المملكة لا تسعى إلى التصعيد، لكنها سترد على أي عدوان تتعرض له، مع احتفاظها بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين. ولقيت الإجراءات التي اتخذتها السعودية رداً على الاعتداءات التي استهدفت منشآت بترولية في المنطقة الشرقية دعماً خليجياً واسعاً؛ إذ أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقوفها الكامل إلى جانب المملكة، وتأييد التدابير التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها. وفي العراق، دعا زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الأربعاء، «الحرس الثوري» الإيراني و«الميليشيات المنفلتة» إلى عدم «قص الأراضى العراقية» وعدم إقحام البلاد في الصراع الإقليمي. وقال الصدر، في بيان صحافي، إن الحكومة العراقية ملزمة بضبط الأمن وفرض السيادة والعمل على حماية الشعب العراقي ومقدّساته، محذراً من الانجرار إلى «الخرافات الطائفية»، ومشدداً على أن العراق «بحاجة إلى السلام بعد الحروب التي استنزفت مقدّراته».

تأييد خليجي وعربي لجميع إجراءات السعودية

وحظيت الإجراءات التي اتخذتها السعودية، رداً على الاعتداءات التي استهدفت منشآت بترولية في المنطقة الشرقية، بدعم خليجي واسع؛ إذ أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقوفها الكامل إلى جانب المملكة، وتأييد جميع التدابير التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، في وقت عدت فيه الرياض أن الضربات التي نفذتها ضد ميليشيات في العراق تأتي في إطار حقها المشروع في الدفاع عن النفس، مؤكدة أنها لا تسعى إلى التصعيد، لكنها سترد على أي عدوان يستهدفها.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وأكد جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن دول المجلس تقف صفاً واحداً إلى جانب السعودية، وتؤيد جميع الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها. واستنكر البديوي، في بيان، الأربعاء، استمرار الاعتداءات الإرهابية التي تشنها الميليشيات الموالية لإيران في العراق ضد المملكة، وعدّها أنها تمثل تصعيداً خطيراً وانتهاكاً صارخاً للسيادة السعودية، وتشكل تهديداً مباشراً لأمن المملكة واستقرارها، وللأمن والسلم الإقليميين. وشدد على أن استمرار هذه الاعتداءات يقوض الجهود الدولية الرامية إلى خفض التصعيد وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

الكويت

في السياق نفسه، أعلنت الكويت تضامنها الكامل مع السعودية، مؤكدة وقوفها إلى جانبها ودعمها جميع الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها ومقدّراتها، بما في ذلك حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، وفق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقالت وزارة الخارجية الكويتية إن استمرار تعرض المملكة لاعتداءات الميليشيات التابعة لإيران في العراق يعكس إصرار تلك الجماعات على مواصلة التصعيد، وزعزعة أمن واستقرار المنطقة، مشيرة إلى أن أحدث تلك الاعتداءات تمثل في إطلاق طائرات مسيرة، في محاولة لاستهداف منشآت بترولية بالمنطقة الشرقية، في وقت تبذل فيه السعودية جهوداً للإسهام في إنهاء التصعيد الإقليمي. وأكد البيان أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

قطر

وتواصلت الإدانات العربية للهجوم الذي استهدف منشآت بترولية في المنطقة الشرقية، إذ أعربت قطر عن إدانتها الشديدة لمحاولة استهداف المنشآت بطائرات مسيرة انطلقت من الأراضي العراقية، وعدت ذلك انتهاكاً صارخاً لسيادة المملكة وتهديداً لأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، فضلاً عن كونه خرقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار.

وأكدت وزارة الخارجية القطرية تضامن الدوحة الكامل مع السعودية، ودعمها جميع الإجراءات المشروعة التي تتخذها للحفاظ على سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها.

البحرين

كما أدانت البحرين بشدة تكرار المحاولات الإرهابية لاستهداف المنشآت البترولية السعودية بطائرات مسيّرة انطلقت من الأراضي العراقية، وعدّت أن تلك الهجمات تمثل تصعيدا خطيرا يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين، وانتهاكا صارخا لمبادئ حسن الجوار وقواعد القانون الدولي، وتقويضا للجهود الرامية إلى خفض التصعيد بالمنطقة. وأكدت المنامة تضامنها الكامل مع المملكة، ودعمها المطلق لجميع الإجراءات التي تتخذها لحماية سيادتها وأمنها واستقرارها، بما في ذلك حقها في الرد على مصادر العدوان وردع المعتدين، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، مشددة على أن أمن السعودية واستقرارها جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني البحريني والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأشادت البحرين بكفاءة الدفاعات الجوية السعودية في اعتراض الطائرات المسيّرة وتدميرها قبل بلوغ أهدافها، داعية الحكومة العراقية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام أراضيها منطلقا للاعتداء على دول المنطقة، كما طالبت إيران بوقف دعمها للمليشيات المسلحة، وحثت مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته وإدانة الهجمات التي تستهدف دول المنطقة، بما يسهم في حماية أمن الملاحة وإمدادات الطاقة وترسيخ الأمن والسلم الإقليميين.

مصر

وامتدت الإدانات إلى مصر، التي أدانت، بأشدّ العبارات، استهداف المنشآت النفطية في المملكة والاعتداءات التي طالت المملكة الأردنية الهاشمية، وعدّت أنها تمثل اعتداءات مرفوضة على سيادة الدول والمنشآت المدنية والحيوية، وانتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتصعيدا خطيرا يهدد أمن واستقرار المنطقة ويقوض أمن الطاقة العالمي.

وأكدت القاهرة تضامنها الكامل مع السعودية والأردن، ودعمها جميع الإجراءات التي يتخذها البلدان للحفاظ على أمنهما واستقرارهما وحماية سيادتهما ومقدّراتهما، مجددة رفضها القاطع لأي اعتداء يستهدف المنشآت المدنية أو البنية التحتية الحيوية، أو يمس سيادة الدول العربية.

البرلمان العربي

كذلك، أكد البرلمان العربي تضامنه الكامل مع السعودية في الحفاظ على أمنها واستقرارها وصون سيادتها وحماية منشآتها الحيوية. وأدان رئيس البرلمان العربي محمد اليماحي، في بيان، بأشدّ العبارات محاولات استهداف المنشآت البترولية في المنطقة الشرقية بالمملكة، مشيدا بكفاءة الدفاعات الجوية السعودية ويقظتها في اعتراض المسيّرات المعادية وتدميرها قبل وصولها إلى أهدافها. كما دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم لوقف الاعتداءات التي تنفذها إيران ووكلائها في المنطقة



النزاهة تضبط نحو 60 كغم من الذهب

د.محمد السهر:

من ذهب الآلهة إلى ذهب اللصوص..

للقداسة، وإشارة إلى النور الذي يربط الأرض بالسماء. واليوم، ونحن نقراً خبراً عن ضبط ستين كيلوغراماً من الذهب مدفونة تحت أرضية كراج منزل يعود إلى أحد أقارب مسؤول متهم بقضايا فساد، لا نقف أمام واقعة جنائية فحسب، بل أمام صورة تختزل المسافة الهائلة التي قطعها العراق في رحلة التراجع الحضاري؛ من شعب كان يزين معابده بالذهب، إلى طبقة سياسية تدفن الذهب هرباً من العدالة.

في حضارات وادي الرافدين، لم يكن الذهب يستخرج بكميات كبيرة من أرض العراق، بل كان يصل عبر شبكات التجارة الممتدة مع الأناضول وإيران والخليج ووادي السند. ولذلك كان نادراً وثميناً، لا

أعلنت هيئة النزاهة قبل أيام عن ضبط 60 كغم من الذهب مدفونة تحت الأرض في كراج منزل يعود لأحد أقارب وكيل وزير النفط عدنان الجميلي، وبعملية حسابية بسيطة نجد أن حاصل ضرب 60 × 175 مليون سعر سبيكة الذهب عيار 1 كغم = 10.5 مليار دينار) يعادل 8 مليون دولار أمريكي حسب سعر صرف الدولار في البنك المركزي العراقي..

لم يكن الذهب في العراق مجرد معدن نفيس، ولم يكن في أي يوم رقماً في خزانة أو سبائك تكدّس في الأقبية وتدفن تحت التراب؛ إذ ومنذ أن أشرقت أولى شمس الحضارة على أرض سومر، اكتسب الذهب معنى يتجاوز قيمته الاقتصادية ليصبح لغة للجمال، ورمزا

وهنا تكمن المفارقة الحضارية المؤلمة. ففي العراق القديم كان الذهب يعرض للناس ليشهدوا على عظمة المدينة، أما في عراق اليوم فيخفى عن الناس لأنه شاهد على انهيار الضمير.

إن أخطر ما فعلته منظومة الفساد خلال العقود الماضية أنها لم تسرق المال العام فحسب، بل سرقت منظومة القيم. فقد أصبح الثراء السريع فضيلة عند البعض، وأصبحت الوظيفة العامة طريقاً إلى الثروة لا إلى الخدمة، وتحول المنصب من تكليف أخلاقي إلى فرصة للاستحواذ على المال، حتى صار دفن الذهب تحت الأرض يبدو، في نظر الفاسدين، إجراء احترازي عادياً.

لكن الذهب، مهما أخفي، يظل يحمل مفارقة لا تخطئها العين، فهو معدن لا يصدأ، غير أن الأيدي التي تسرقه تصدأ أخلاقياً؛ وهو يبقى لامعاً، بينما تتآكل

سمعة الأمم التي تسمح بتحويل ثرواتها إلى كنوز مدفونة في السرايب.

إن العراق الذي قدّم للعالم أول المدن، وأول القوانين، وأول الملاحم، لا يستحق أن يصبح بلداً تكتشف فيه كنوز الفساد أكثر مما تكتشف فيه كنوز المعرفة. وما بين ذهب أور الذي أضاء ذاكرة الإنسانية، وذهب اليوم المدفون تحت الأرض، تمتد قصة طويلة عنوانها انحدار القيم قبل انحدار الاقتصاد. ولعل أعظم ما نحتاج إليه ليس العثور على مزيد من الذهب المدفون، بل استعادة ذلك المعنى القديم الذي جعل من الثروة وسيلة لبناء الحضارة، لا وسيلة لدفنها.

يستخدم في الحياة اليومية إلا بقدر ما يعكس مكانته الرمزية.

كان الذهب يزيّن تيجان الملوك، ويغلف الأواني الطقسية، وتصاغ منه الحلي التي ترافق النخبة إلى قبورها، كما كشفت المقابر الملكية في أور عن روائع لا تزال تبهر العالم حتى اليوم. ولم تكن تلك القطع مجرد مظاهر للترف، بل كانت تعبيراً عن الإيمان بأن الإنسان يحمل معه إلى العالم الآخر شيئاً من نور الحياة.

وفي المخيال الرافديني ارتبط الذهب بالآلهة أيضاً. فقد كانت المعابد تكتسب مهابتها بما تضم من نفائس ذهبية، وكانت الإلهة عشتار، سيدة الحب والخصب

والحرب، تجسّد في النقوش والتماثيل وهي تتوشح بالزينة النفيسة، لأن الذهب كان رمزاً للقوة والخلود والبهاء، لا رمزاً للتفاخر الأجوف أو الثراء غير المشروع.

إن الحضارة التي

جعلت الذهب زينة للمعابد، لم تكن تؤمن بأن قيمته في ذاته، بل فيما يمثله من معنى. ولذلك ظل الذهب خادماً للفكرة الكبرى التي كانت تتمثل في تمجيد الإنسان، وتكريم الآلهة، وإعلاء شأن المدينة.

أما اليوم، فإن المشهد يبدو مقلوباً بصورة تدعو إلى الأسى، فالذهب يختبئ تحت الإسمنت، حيث لم يعد شاهداً على الإبداع، بل دليلاً مادياً على الخوف. فالشخص الذي يدفن عشرات الكيلوغرامات من الذهب تحت الأرض لا يحاول حماية ثروة مشروعة، بل يحاول إخفاء أثر جريمة، لأنه يدرك أن المال الذي لا يستطيع أن يرى الشمس هو مال ولد في الظلام.

أصبح الثراء السريع فضيلة والوظيفة العامة طريقاً إلى الثروة لا إلى الخدمة



محمد حسن الساعدي:

الفساد في العراق.. معركة شرعية الدولة وثقة المواطن

الرشوة والمحسوبية إلى نهب المال العام وتزوير العقود الحكومية، وصولاً إلى التلاعب في المشاريع الاستثمارية الكبرى. وقد ساهمت المحاصصة السياسية في تكريس هذه الظاهرة، إذ تحولت الوزارات والهيئات إلى حصص للأحزاب، تدار وفق الولاءات الحزبية والطائفية أكثر مما تدار وفق معايير الكفاءة والنزاهة، مما جعل مكافحة الفساد مهمة شبه مستحيلة؛ لأن من يفترض بهم محاربتهم هم، في كثير من الأحيان، جزء من بنيته. انعكاسات الفساد على المجتمع العراقي خطيرة للغاية، فهو يضعف ثقة المواطن بالدولة، ويجعل مؤسساتها عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى أنه يعرقل التنمية الاقتصادية، إذ تهدر

يعد الفساد في العراق ظاهرة مركبة ومعقدة، تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عقود، حتى باتت واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع. فبعد عام ٢٠٠٣، ومع انهيار مؤسسات الدولة المركزية، وجد العراق نفسه أمام فراغ إداري وأمني فتح الباب واسعاً أمام شبكات الفساد لتتعدد داخل أجهزة الحكم، مستفيدة من ضعف الرقابة وتعدد مراكز القوى. وبالتالي فإن هذا الواقع جعل الفساد ليس مجرد سلوك فردي أو حالات معزولة، بل منظومة متكاملة لها أدواتها وأذرعها داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. الفساد في العراق يتجلى في صور متعددة، من

مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات جذرية.

التي يحتاجها لإعادة بناء اقتصاده. كما أن استمرار الفساد يضعف قدرة الدولة على الاستفادة من مواردها الطبيعية، وعلى رأسها النفط، الذي يفترض أن يكون رافعة للتنمية لا مصدرا للنهب.

رغم كل هذه التحديات، فإن مكافحة الفساد في العراق ليست مستحيلة، لكنها تتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات جذرية. ومن أبرز هذه الإصلاحات تعزيز استقلالية القضاء وتفعيل دور الهيئات الرقابية، إلى جانب إعادة هيكلة النظام الإداري بما يقلل من فرص المحسوبية والرشوة. كما أن إشراك المجتمع المدني والإعلام في فضح قضايا الفساد يمثل عاملا مهما في خلق ضغط شعبي مستمر على الطبقة السياسية. ولا يمكن إغفال دور التربية والتعليم في بناء ثقافة جديدة ترفض الفساد وتؤمن بقيم النزاهة والشفافية.

يبقى الفساد في العراق ظاهرة معقدة تتغذى من ضعف الدولة والانقسامات السياسية والاجتماعية، لكنه أيضا أحد أبرز العقبات أمام بناء عراق مستقر ومزدهر. كما إن مواجهة هذه الظاهرة ليست مجرد خيار سياسي، بل ضرورة وجودية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، حيث لا يمكن لأي مشروع إصلاح أو اقتصادي أن ينجح ما لم يكسر هذا الطوق الذي يفرضه الفساد على مؤسسات الدولة والمجتمع.

مليارات الدولارات في مشاريع وهمية أو عقود غير شفافة، بينما يبقى المواطن يعاني من نقص الكهرباء والمياه والبنى التحتية. بالإضافة إلى أن تفشي الفساد يعزز الفوارق الاجتماعية، حيث تتكدس الثروات في أيدي قلة مرتبطة بمراكز النفوذ، فيما تتسع دائرة الفقر والبطالة بين عامة الناس.

من الناحية السياسية، يعد الفساد أحد أبرز أسباب هشاشة النظام الديمقراطي في العراق. فحين تشتري الأصوات وتزور الانتخابات أو تستغل الموارد العامة في الحملات السياسية، يصبح التداول السلمي للسلطة مجرد واجهة شكلية تخفي وراءها صفقات ومساومات، ما يجعل هذا الواقع يضعف شرعية المؤسسات المنتخبة ويزيد من حالة الإحباط الشعبي، وهو ما يفسر موجات الاحتجاجات المتكررة التي يشهدها العراق منذ سنوات، حيث يرفع المتظاهرون شعار مكافحة الفساد كأحد المطالب المركزية.

المجتمع الدولي بدوره لم يغفل هذه الظاهرة، فقد أدرج العراق في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد العالمية، وهو ما انعكس سلبا على صورته أمام المستثمرين والشركات الأجنبية؛ لأن غياب الشفافية وسيادة الفساد يجعلان البيئة الاستثمارية طاردة، ويحدان من فرص العراق في استقطاب رؤوس الأموال

المرصد التركي و الملف الكردي



قانون الإطار ..نقطة الانطلاق لبناء تركيا الديمقراطية

عندما تحل القضية الكردية، ستدخل تركيا عهدا جديدا بالكامل

موقع حزب (DEM)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أدلى الرئيس المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تونجر باكيرهان، بتصريحات خلال الاجتماع الدوري للكتلة البرلمانية، تناول فيها آخر التطورات السياسية، فيما يأتي أبرز ما جاء فيها:

إيران تفرغ غضبها من الهجمات الأمريكية والإسرائيلية في الكرد

أيها الأصدقاء،

كما تعلمون، كان الحديث يدور عن اتفاق لوقف التصعيد في الشرق الأوسط. لكن مع إعلان دونالد ترامب إنهاء وقف إطلاق النار الذي أعلن خلال الحرب مع إيران، عادت طبول الحرب لتقرع من جديد في المنطقة.

وقد استؤنفت الهجمات على إيران، كما ردت طهران على تلك الهجمات. لكن بدلا من الرد بقوة على الولايات المتحدة، توجه إيران غضبها نحو الشعب الكردي فكلما تعرضت لهجمات من الولايات المتحدة أو إسرائيل، تحاول تفريغ غضبها عبر استهداف الكرد، ومدنهم، ومناطقهم. وقد أسفر الهجوم الذي شنته القوات الإيرانية والقوات شبه العسكرية الموالية لها على القوات الكردية عن مقتل تسعة من مقاتلي البيشمركة التابعين لحزب كومه. ومنذ اندلاع الحرب في ٢٨ شباط/فبراير، تعرض إقليم كردستان لما يقارب ألف هجوم بالصواريخ والطائرات المسيّرة وكأن هذه الصواريخ تطلق على إسرائيل!

أسألكم بالله، ما علاقة إقليم كردستان بالحرب الدائرة داخل إيران؟

لقد تعرض الإقليم حتى الآن لما يقارب ألف صاروخ وطائرة مسيرة. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل ٢٨ من عناصر البيشمركة، وإصابة نحو ١٥٠ من عناصر البيشمركة والمدنيين. وفي الوقت نفسه، شهدت إيران خلال أسبوع واحد فقط إعدام ٢٠ شخصا، غالبيتهم من المعتقلين الكرد والمعارضين. إننا ندين هذه الهجمات بأشد العبارات، ونتقدم بالتعازي إلى الشعب الكردي. لتكن رؤوس أبناء كردستان الشرقية مرفوعة. ويجب أن تتوقف هذه المجازر. وعلى النظام الإيراني أن يدرك جيدا أن شعب كردستان الشمالية يقف إلى جانب شعب كردستان الشرقية. فنحن لا نقبل هذه المجازر. لقد مضى قرن كامل والسياسات نفسها مستمرة وأي فائدة تجنيها إيران من مهاجمة الكرد؟ إن هذه الهجمات لن تلحق الضرر إلا بإيران نفسها. فليتحلّ الجميع بقدر من الكرامة. لقد التزم الكرد الحياد عندما هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران ولم يستخدموا السلاح، وأعلنوا بوضوح أنهم ليسوا طرفا في هذه الحرب لكن بدلا من احترام هذا الموقف، يجري قتلهم وقصف مناطقهم. ثم يقال إن اسم الدولة هو الجمهورية الإسلامية! ومن هنا ندعو إيران إلى التخلي عن هذه السياسات فالكرد اليوم ليسوا كما كانوا في عهد معاهدة قصر شيرين، وليسوا كما كانوا في زمن اتفاقية سايكس - بيكو. لقد تغير الزمن كثيرا واليوم يشكل الكرد، الذين يقدر عددهم بنحو ٦٠ مليون نسمة، إحدى أكثر القوى تنظيما

وحيوية في الشرق الأوسط. ولذلك، ينبغي للجميع أن يتصرفوا بعقلانية. فلا أحد يمكنه أن يحقق شيئا عبر قتل الكرد، أو قصف مناطقهم، أو استهداف إقليم كردستان الواقع داخل حدود دولة أخرى. وأؤكد أن أنظارنا واهتمامنا تتجه إلى إيران، وإلى شعبنا هناك، وإلى العمال والمعارضين فيها. ونجدد تحذيرنا للنظام الإيراني، وندعوه إلى وقف هذه المجازر فالكرد ليسوا أعداء لإيران، ولا لأي دولة أخرى. إنهم يطالبون فقط بحقوقهم الديمقراطية والسياسية والاجتماعية. فبدلاً من الإعدامات وقصف المناطق الكردية، لماذا لا تختارون التعايش مع الكرد على أساس المساواة والشراكة والكرامة الإنسانية؟

ابدأوا أولاً بإرساء الإطار القانوني الذي يضمن ذلك. ونأمل أن تتوقف، اعتباراً من الآن، الهجمات والمجازر التي تستهدف الكرد في إيران.

قانون الإطار هو نقطة الانطلاق لبناء تركيا الديمقراطية

منذ ٢٧ شباط/فبراير، نمضي في طريق السلام والمجتمع الديمقراطي. لقد حملت تركيا، في الفترة الممتدة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٧ شباط/فبراير، أمل السلام على جناحي حمالة. وفي السابع والعشرين من شباط، تنفس ملايين المواطنين السلام، ورفعوا أصواتهم دعماً له وما تحقق منذ ذلك التاريخ ليس قليلاً، وإن لم يكن كاملاً.

لقد قطعنا شوطاً مهماً بل وصلنا إلى مرحلة يمكنها أن تقود تركيا إلى منعطف تاريخي في مسار حل القضية الكردية. لكن عبور هذا المنعطف يتطلب منا، في المرحلة المقبلة، أن نتحمل مسؤولياتنا التاريخية. ولكي نعبر هذه المرحلة، يجب أولاً أن نضع أساساً متيناً.

ونقطة الانطلاق لبناء تركيا الديمقراطية هي قانون الإطار فالتاريخ أحياناً يكتب الملاحظة نفسها مرتين، وهذا لا يحدث كثيراً.

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩، توصلت القيادات المؤسسة للدولة التركية في أماسيا إلى اتفاق مع الكرد، ووقعت بروتوكولاً يعترف بحقوقهم لكن ذلك البروتوكول الذي وقع في أماسيا طوي ونسي طوال ١٠٥ أعوام.

وبعد مرور ١٠٥ سنوات، وفي يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، امتدت يد جديدة تحت قبة هذا البرلمان، وصدر قرار وصفه باكيرهان بأنه قرار تاريخي.

ونحن نقرأ هذا التطور بوصفه إعلاناً للوفاء، بعد قرن كامل، بالوعود التي قطعت عند تأسيس الدولة. ومن هذا المنطلق، فإن الخطوة الأولى لترجمة هذا الإعلان إلى واقع يجب أن تكون إقرار قانون الإطار.

بداية حقيقية وبوابة لمرحلة جديدة

إن قانون الإطار ليس نهاية لمسار السلام، بل هو بداية جوهريّة، وبوابة سندخل منها إلى مرحلة جديدة. ولكي نعبر هذه البوابة، يجب إقرار قانون الإطار فوراً والبدء بتطبيقه دون تأخير. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي إعداد خريطة طريق مشتركة تحظى بتوافق جميع الأطراف والرأي العام.

كما يجب إطلاق عملية الديمقراطية، والشروع في بناء الاندماج الديمقراطي. وقد زار وفدنا سجن إمرالي، والتقى بالسيد عبد الله أوجلان وقد حملنا تحياته ومحبتة إلى جميع أبناء تركيا، وإلى الكرد، والعمال، والعلويين، والنساء. وخلال اللقاء، كرر السيد أوجلان موقفا سبق أن أكدته مرارا، قائلا: «إذا فصلت الكردي عن التركي فلن يبقى كردي، وإذا فصلت التركي عن الكردي فلن يبقى تركي». وبهذا الكلام، أعاد التأكيد على جوهر الحل وحقيقته ولهذا، فإن أماننا الكثير من العمل. صحيح أن الوقت محدود، لكن إذا توحدنا، وعملنا جنبا إلى جنب، وتكاتف عقولنا وأيدينا، فبإمكاننا أن نقود تركيا نحو السلام. إن مشروعنا لبناء جمهورية ديمقراطية قد يكون صعبا، لكنه ليس بعيد المنال. إنه مشروع طموح، لكنه واقعي ولتحويل هذا المشروع إلى حقيقة، علينا أن نعمل بكل قوة من أجل إقرار قانون الإطار.

يجب أن ينسجم توقيت قانون الإطار ومضمونه وآلية إقراره مع روح العملية

انظروا، إن السيد أوجلان يقدم أكثر الخطوات جرأة وجذرية وقد شهدنا جميعا كيف يسعى إلى تغيير مسار التاريخ. لكن، للأسف، ما زالت الترتيبات السياسية والقانونية اللازمة تتأخر كما أن الأخطاء في إدارة العملية تضر بها. ومن هذا المنطلق، فإننا ننظر بإيجابية إلى التوافق الذي جرى خلال اللقاءات بين ممثلي الحكومة، والسيد دولت بهتشلي، ووفدنا، بشأن ضرورة استمرار هذه العملية، لكننا نؤكد أن توقيت قانون الإطار، ومضمونه، وآلية إقراره يجب أن تكون جميعها منسجمة مع روح العملية. فإذا جاء القانون بصورة أحادية أو فرض بالإملاء، أو أعاد إنتاج السياسات التي استمرت طوال قرن، فإنه لن يفتح الطريق، بل سيغلقه. كما أن إدارة حرب نفسية عبر وسائل الإعلام لا تليق بكرامة السلام. ولهذا، ينبغي ألا يقع أحد في مثل هذه الأخطاء كما يجب أن يكون قانون الإطار شاملا للجميع.

الوضع القانوني لأوجلان هو جزء من قانون السلام ويجب تنظيمه

ينبغي أن يضمن القانون للسيد عبد الله أوجلان ظروفًا تتيح له العمل والتواصل بحرية. فالوضع القانوني للسيد أوجلان هو، في نظرنا، جزء من القانون الذي يقوم عليه السلام ولهذا، يجب تنظيم وضعه القانوني بصورة واضحة. كما ينبغي أن يتضمن قانون الإطار الآليات اللازمة لتنفيذ عملية نزع السلاح وعليه أيضا أن يهيئ الأرضية السياسية والقانونية لإقرار قوانين الاندماج الديمقراطي، من خلال إزالة العقبات القانونية والسياسية القائمة. وبالتزامن مع إقرار قانون الإطار المتوقع في البرلمان، ينبغي للمؤسسات السياسية أن تضع أيضا خريطة طريق تقوم على التوافق المجتمعي والشراسة الوطنية.

كما يتعين على السلطة التنفيذية أن تضطلع بدورها في تهيئة مناخ إيجابي لعملية السلام. وأولى الخطوات المطلوبة هي إنهاء نظام تعيين الأوصياء على البلديات فوراً، وعودة ممثلي الشعب المنتخبين إلى إدارة الحكومات المحلية.

وكما سبق أن أكدنا، فإننا نجدد دعوتنا إلى فتح معبر نصيبين – قامشلو الحدودي. فهذه الخطوة ستسهم في دعم عملية السلام، وتعزيز اقتصاد البلدين، والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي والسياسي في سوريا.

وعندما ندعو إلى فتح هذا المعبر، فإننا ندعو أيضاً إلى إعادة فتح بوابة الشرق (دوغو كابي) في ولاية قارص على الحدود التركية – الأرمنية، لما لذلك من أثر إيجابي في تعزيز الاستقرار الإقليمي. كما ينبغي للسلطة القضائية أن تقدم مساهمة إيجابية في عملية السلام، فليس من المقبول إصدار أحكام بالسجن لمدة ٢٠ عاماً بحق شخصيات مثل آيشه غوكان.

كما يجب تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية التركية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والإسراع في فتح الطريق أمام الإفراج عن المعتقلين.

يجب الإفراج عن يوكسكداغ و دميروطاش وسائر المعتقلين السياسيين

وأود أن أشدد على نقطة مهمة، فكل من وقف إلى جانب السلام خلال سنوات الصراع، ثم تعرض للظلم أو الإقصاء، يجب معالجة أوضاعه وفي مقدمتهم أكاديميو السلام، وكذلك جميع الموظفين الذين فصلوا بموجب المراسيم التنفيذية، إذ ينبغي إعادتهم إلى وظائفهم من دون أي شروط أو استثناءات.

كما لا يجوز أن يعتدى على أشخاص خرجوا إلى وسط أنقرة للمطالبة بحقوقهم في العمل والعيش الكريم. ولا يجوز إهانتهم، أو تمزيق ملابستهم، أو تكبيلهم بالأصفاد واعتقالهم، أو استخدام الغاز ضدهم. ويجب أن يلتقي كل من فيغن يوكسكداغ وصالح الدين دميروطاش، وسائر المعتقلين السياسيين، بشعوبهم، وعائلاتهم، ورفاقهم في أقرب وقت ممكن فهذه، وغيرها من الخطوات، يمكن أن تسهم في تعزيز هذه العملية ودفعها إلى الأمام.

وجهتنا في حزب DEM هي السلام، وطريقنا هو الجمهورية الديمقراطية

إن وجهتنا، بوصفنا حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)، هي السلام، وطريقنا هو بناء الجمهورية الديمقراطية. ونحن نؤمن بأن معادلة تضمن الحقوق القومية للکرد، وتحقق الديمقراطية لجميع أنحاء تركيا، ستوفر مستقبلاً أفضل لجميع ٨٦ مليون مواطن.

ولهذا نؤمن بهذا الطريق، ونعمل من أجله على مدار الساعة. لكننا ندرك أيضاً أن هناك أطرافاً داخل تركيا تسعى إلى عرقلة هذا المسار وتشتيت وجهته. ولا يظن أحد أننا نسير مرتدين نظارات وردية. فنحن نتابع بدقة كل التفاصيل، ونقرأ بعناية تصريحات جميع الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين.

ومنذ انطلاق هذه العملية، لم تتمكن وسائل الإعلام المناهضة للسلام من تبني لغة تليق بالسلام. فما زالت تستخدم لغة التفوق والانتصار والهزيمة، وتغذي أوهام المنتصر والمهزوم. كما تواصل، بخطابها، خدمة القوى الخارجة عن الأطر الطبيعية، بما يهدد بإفساد العملية. وتحاول إثارة البلبلة حول قانون الإطار عبر أساليب الحرب النفسية، وتشويه مسار العملية.

ونسألهم:

ما الذي ستجنونه من استمرار موت الشباب؟
ولماذا كل هذا الحماس للحرب والصراع وسفك الدماء؟
أما كفاكم قرن كامل من الصراعات؟
أما كانت عشرات الانتفاضات كافية؟
وإلى أين تريدون أن تصلوا بالحرب النفسية والعمليات الإعلامية؟
لقد أوصلتنا هذه السياسات إلى ما نعيشه اليوم: اقتصاد متدهور، وتفكك اجتماعي، وغياب للديمقراطية. وهذه هي النتيجة الطبيعية للصراع، والحرب، وسياسات الإنكار والإقصاء. ونؤكد في الختام أن وسائل الإعلام المناهضة للسلام، سواء كانت قريبة من الحكومة أو من المعارضة، ستتحمل القوى السياسية التي تقف وراءها مسؤولية كل ما تقوم به من مناورات ومحاولات لإفشال هذه العملية. وليكن معلوما للجميع أن الشعب الكردي يحمل المسؤولية السياسية كاملة لمن يقف خلف هذه السياسات.

عندما تحل القضية الكردية، ستدخل تركيا عهدا جديدا بالكامل

أيها الشعب التركي العزيز،

ثقوا تماما أنه إذا تطورت عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، فقد يخسر البعض امتيازات محدودة، لكن ستة وثمانون مليون مواطن سيكونون الرابحين. سيفوز المتقاعدون، والعمال، والعلويون، والشباب. ولو أردنا تعداد المكاسب التي ستتحقق من نجاح هذه العملية لاحتجنا إلى الكثير من الوقت، لكنني سأكتفي ببعض العناوين.

إذا نجحت العملية وتمكنا معا من بناء السلام والمجتمع الديمقراطي، فتخيلوا ألا يعتقل بعد اليوم، في ساعات الفجر الأولى، رؤساء البلديات المنتخبون أو المسؤولون المحليون. وتخيلوا ألا يضطر الناس إلى الاعتماد على الخضراوات الفاسدة والخبز البائت. وتخيلوا أن تنتج البلاد الرفاه بدلا من الأزمات الاقتصادية. وتخيلوا أن تتحول نقاط التفتيش على الطرق المؤدية إلى وان وآمد وماردين إلى ممرات تجارية تربط هذه المدن ببعضها. وتخيلوا أن يصبح حق ارتداء الحجاب مكفولا بنص القانون، لا مجرد واقع قائم. وأن تتوقف أعمال استهداف منازل العلويين، ويحصل المواطنون العلويون على حقوقهم الكاملة بوصفهم مواطنين متساوين. وتخيلوا أن تجلس أم جندي وأم مقاتل من الكريلا إلى المائدة نفسها، وهما على يقين بأن أبنائهما لن يفقدوا حياتهم مرة أخرى. فهل يمكن أن تكون هناك صورة أجمل من هذه؟

كل صاروخ أو رصاصة تطلق في جوارنا ينعكس أثرها مباشرة على الاقتصاد التركي. وتخيلوا أن تصبح تركيا، بدلا من أن تكون متضررة من التطورات الإقليمية والدولية، دولة تصنع الأحداث وتؤثر فيها. وباختصار، عندما تحل القضية الكردية، ستدخل تركيا مرحلة جديدة تماما، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وسيذكر بكل فخر واعتزاز كل من ساهم في حل القضية الكردية. ولهذا نقول إن بناء نظام سياسي ديمقراطي، قائم على المساواة والرخاء والشمول، يمر عبر السلام والمجتمع الديمقراطي، وعبر الحل الديمقراطي للقضية الكردية. وأول خطوة على هذا الطريق هي قانون الإطار، الذي ينبغي أن يعكس دفء المصافحة التاريخية بعد قرن كامل من الانقسام. ومن أجل أخوة قائمة على السلام والديمقراطية والمساواة، فإن ربيعنا هو هذا الربيع، وصيفنا هو هذا الصيف. لن يكون هناك ربيع آخر، ولن ننتظر صيفا آخر.

سنبني الحياة الجديدة في مناخ سياسي جديد وبخطاب جديد

وبهذه المناسبة، سيزورنا رئيس البرلمان السيد نعمان قورتولموش عقب انتهاء اجتماع كتلتنا البرلمانية مباشرة. وسنطرح عليه اليوم، كما فعلنا مرارا في مناسبات مختلفة، مقترحاتنا ورؤيتنا. ونؤمن بأن السيد قورتولموش سيواصل أداء دوره الإيجابي في هذه المرحلة، وأنه سيسهم أيضا في إقرار قانون الإطار.

أيها الأصدقاء الأعزاء،

في الختام، سنمضي بخطوات قوية نحو السلام انطلاقا من الأساس الذي سيرسيه قانون الإطار. وكما قال قدير إينانير، سنواصل الإصرار على السلام الكبير، وسنواصل تنمية الأمل بالسلام الذي حملته هاليسه آنا. لقد استغرق يشار كمال أكثر من ثلاثين عاما لإنجاز أعظم أعماله الروائية، «محمد النحيل»، وهي رواية تحكي قصة ولدها الظلم، وتمثل واحدة من آلاف القصص المشابهة التي عرفتتها هذه الأرض.

وهل تعلمون ما هي رسالتها؟

يقول يشار كمال: إذا كان الصعود إلى الجبل سببه سياسيا، فإن النزول منه يجب أن تكون له أيضا شروطه السياسية. وكما قال، فإن اسم هذا الشرط هو السلام المشرف.

واليوم نقف على أعتاب تحويل هذا الشرط إلى واقع.

ومن أجل عبور هذه العتبة، سيواصل حزب DEM مرة أخرى إحياء النفس الجديد والقوي للبناء الديمقراطي.

وسنبني الحياة الجديدة في ظل مناخ سياسي جديد، وبخطاب جديد.

وخلال المرحلة المقبلة، سنخوض، مع جميع رفاقنا، نضالا واسعا في كل الميادين، من البيئة، والعمل، وسبل العيش، إلى القانون، والديمقراطية، والتنظيم، والسلام.

وسنعمل على إيصال حزب DEM وملايين المواطنين إلى المكانة التي يستحقونها.

وبهذه المشاعر، أحبيكم جميعا بكل احترام ومحبة.



معالم «قانون السلام» التركي تتكشف... وتباينات حول قضايا كثيرة

١٨ فبراير (شباط) الماضي من إعداد تقريرها حول المقترحات القانونية للعملية؛ كشف رئيس البرلمان نعمان كورتولموش عن بعض ملامح القانون، الذي كان أحد المطالب الأساسية لزعيم حزب «العمال الكردستاني»، السجين، عبد الله أوجلان، في مقابل دعوته إلى حل الحزب ونزع أسلحته التي أطلقها في ٢٧ فبراير ٢٠٢٥.

قانون مؤقت

وقال كورتولموش، في مؤتمر صحفي ليل الأربعاء/ الخميس عقب ختام جولته على الأحزاب، إن هذا القانون، الذي يراود إقراره قبل بدء العطلة

*تقرير خاص-الشرق الاوسط: تكشف ملامح «القانون الإطاري» لعملية السلام والمجتمع الديمقراطي في تركيا التي تسميها الحكومة بـ«عملية تركيا خالية من الإرهاب»، والتي تستند إلى حل حزب «العمال الكردستاني» ونزع أسلحته، وسط استمرار التباينات حول نطاقه، ووضع زعيم الحزب السجين عبد الله أوجلان.

وبعد جولة استمرت يومين على الأحزاب السياسية في البرلمان التركي، بما فيها حزب «الجيد» القومي، الذي قاطع أعمال «لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية» التي انتهت في

القانون المقترح سيركز في محتواه على تكريس دور أوجلان بصفته كبيرا للمفاوضين

خاصة بتنظيم الوضع القانوني والسياسي لأوجلان، وأن القانون سيركز في محتواه على تكريس دور أوجلان بصفته «كبيراً للمفاوضين».

وقال تملي، في مقابلة تلفزيونية، الخميس، إن هذا التوجه يأتي بناء على ما فهم من تصريحات المسؤولين الأتراك مؤخراً، ولا سيما تصريحات رئيس البرلمان، نعمان كورتولموش، الذي لَمَح إلى وجود ترتيبات قانونية وشيكة.

وأوضح أن «القانون الإطاري» المقترح يركز على جانبين أساسيين؛ أولهما الجانب القانوني، ويتعلق بتحديد الوضع الرسمي والقانوني لأوجلان في إطار العملية السياسية. وثانيهما الجانب الإجرائي، ويهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة تتيح لأوجلان المشاركة الفعالة والمباشرة في عملية التفاوض، بما في ذلك ضمان إجراء لقاءات دورية وتوفير الأدوات اللازمة للمساهمة في تصميم كافة مراحل العملية. وفيما يتعلق بقضية مسلحي حزب «العمال الكردستاني»، تحدث تملي عن «انتقال تدريجي»، لافتاً إلى أن العملية لا تقتصر على مجرد «إلقاء السلاح»، بل تشمل ترتيبات لعودة أعضاء الحزب وتسوية الأوضاع القانونية لآلاف الأشخاص، سواء الموجودين حالياً في السجون أو المقيمين خارج

الصفية للبرلمان، لن يكون «عفواً عاماً أو خاصاً»، بل قانون مؤقت ومستقل (يطبق لمرة واحدة)، ونص موجز يتألف من ١٢ مادة.

وبينما توجد رغبة مشتركة بين الأحزاب في إجراء «عملية السلام» في إطار البرلمان، لا تزال هناك خلافات جوهرية حول نطاق القانون؛ إذ يرغب حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للکرد، أن ينشئ القانون إطاراً واسعاً للديمقراطية يوجه الإصلاحات المستقبلية في القانون الجنائي، والنظام العقابي، وقانون مكافحة الإرهاب، والتحول الديمقراطي.

وطالب حزب «الشعب الجمهوري» (تحت قيادة أوزغور أوزيل قبل إعلانه الثلاثاء عن تشكيل حزب جديد) بأن يتم طرح مسودة محددة أولاً، حتى يتمكن من تحديد موقفه.

وقال كورتولموش إن نطاق «القانون الإطاري» وآلية الرقابة عليه ومدته ستحدد بوضوح في نصه.

وضع أوجلان وعناصر «الكردستاني»

بدوره، كشف نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، سيزائي تملي، أن القانون المقترح يتضمن مادة قانونية

لا تزال هناك خلافات جوهرية حول نطاق القانون

المقترح أي مواد تتعلق بالعفو العام الذي يناقش علنا، أو تعديل المواد الأربع الأولى من الدستور التركي، والتي تشمل تعريف المواطنة، واللغة الرسمية للبلاد، وعلم ونظام الجمهورية التركية، أو نظام الحكم المحلي.

وأشارت المصادر إلى أنه لضمان عدم اقتصار العملية على اللوائح القانونية فحسب، يخطط لإنشاء «مجلس تنسيق» داخل الحكومة يضم ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل والأسرة، ويرفع تقاريره إلى نائب رئيس الجمهورية، جودت يلماز، بهدف تنسيق رصد عملية نزع السلاح، وإجراءات العودة، وجهود الإدماج الاجتماعي.

ويرى حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب» أن آلية التنسيق داخل السلطة التنفيذية وحدها لن تكون كافية، ويطالب بتشكيل لجنة خاصة تحت مظلة البرلمان تضم ممثلين عن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، وحليفه حزب «الحركة القومية»، وأحزاب المعارضة، لتعزيز الشرعية الديمقراطية للعملية، وتم إبلاغ كل من إدارة حزب «العدالة والتنمية» ورئيس البرلمان بهذا الطلب.

البلاد، وأن «القانون الإطار» سيكون بمنزلة حجر الأساس لتغييرات جذرية في العديد من القوانين التركية، بهدف تمهيد الطريق أمام مرحلة سياسية واجتماعية جديدة في البلاد، تنهي الصراع الطويل وتؤسس لاستقرار دائم.

وبينما لم يخض كورتولموش في تفاصيل مواد القانون المقترح، فإن الأوساط البرلمانية تحدثت عن أن المواد تشمل تحديد إجراءات الاستسلام والإجراءات القانونية لأعضاء الحزب ممن سيلقون أسلحتهم، ومراجعة أحكام «التوبة» الفعالة في قانون العقوبات، وتغييرات في قانون تنفيذ التدابير القانونية المتعلقة بجرائم الإرهاب، واستحداث آليات تنفيذ جديدة للمدانين المرضى وكبار السن من أعضاء «العمال الكردستاني»، والتحقق من نزع السلاح والإشراف عليه من قبل الدولة، وإنشاء لجنة برلمانية لمراقبة العملية، ووضع برامج لإعادة الإدماج والتوظيف والاندماج الاجتماعي للعائدين من عناصر «العمال الكردستاني».

لا عفو ولا مساس بالدستور

وبحسب مصادر برلمانية، لا يتضمن القانون



«الحزب الجديد» و رسم الخارطة السياسية في تركيا

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

أطلق الرئيس السابق لحزب «الشعب الجمهوري» التركي، أوزغور أوزال، و٩٠ نائباً منشقاً؛ حزبا سياسيا جديدا باسم «Yeni Parti»؛ أي «الحزب الجديد»، في مسعى لإعادة تنظيم صفوف المعارضة التركية قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة في ٢٠٢٨، وذلك بعد أن تعرض حزب «الشعب الجمهوري» لأزمة قانونية غير مسبوقة؛ أدت إلى عزل أوزال من رئاسة الحزب بقرار قضائي وإعادة رئيسته السابق، كمال كليتشدار أوغلو.

ورغم توقعات بأن يستقطب «الحزب الجديد» معظم ناخبي حزب «الشعب الجمهوري»؛ مما قد يشكل تحديا جديدا للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان؛ فإن اتساع الانقسام داخل أروقة المعارضة قد يصب في نهاية المطاف في مصلحة الرئيس ويعزز فرصه في تمديد بقائه في السلطة لولاية جديدة. وتأسيسا على ذلك، يناقش هذا التقدير مدى قدرة الحزب الجديد بقيادة أوزغور أوزال على إعادة تشكيل الخريطة الحزبية في تركيا، وفرص نجاحه في المنافسة على السلطة واستقطاب أنصار الشعب الجمهوري، وانعكاس ذلك على مستقبل حزبي «العدالة والتنمية» و«الشعب الجمهوري».

خلافاً داخلية:

جاء إعلان أوزال عن تشكيل حزب سياسي جديد نتيجة لعدة مقدمات وتطورات متسارعة، منها:

١. انقسامات داخلية:

برزت الانقسامات داخل حزب «الشعب الجمهوري» بعد خسارة كمال كليتشدار أوغلو -رئيس حزب الشعب الجمهوري آنذاك- الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو ٢٠٢٣؛ أمام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وفي وقت لاحق، قاد رئيس بلدية إسطنبول الموقوف، أكرم إمام أوغلو، الدعوات للتغيير داخل حزب «الشعب الجمهوري» ودعم ترشيح أوزال، الذي فاز حينها برئاسة الحزب في نوفمبر ٢٠٢٣، منهياً بذلك فترة حكم كليتشدار أوغلو، التي دامت ١٤ عاماً كزعيم للحزب.

٢. قرار قضائي بعودة كليتشدار أوغلو:

برز الانقسام بشكل أكبر في صفوف حزب الشعب الجمهوري، وذلك عقب أزمة قيادية اندلعت إثر حكم قضائي في مايو ٢٠٢٦؛ أبطل نتائج المؤتمر العام الاعتيادي الـ ٣٨ للحزب الذي عقد في نوفمبر ٢٠٢٣؛ بسبب مزاعم بوجود مخالفات تتعلق بشراء أصوات المندوبين لصالح أوزغور أوزال، الذي عزل بعد ذلك من منصبه وأعيد كليتشدار أوغلو إلى رئاسة الحزب، والذي رفض بعد ذلك محاولات فريق أوزال ودعواته لعقد مؤتمر عام استثنائي مبكر.

٣. رفض أوزال لقرار العزل:

لم تبق القضية ضمن إطار خلاف حزبي أو قانوني داخلي؛ إذ تطورت سريعاً إلى احتجاجات من قبل أنصار أوزال في الشارع؛ مما استدعى تدخلاً أمنياً في مقر الحزب بالعاصمة أنقرة لإخراج أوزال وقيادات ومناصرين كانوا يرفضون تسليم المقر للإدارة السابقة التي أعادها القضاء مؤقتاً؛ بهدف تحجيم الاحتجاجات الشعبية.

فرص صعود:

يملك الحزب الجديد الذي أسسه أوزال مجموعة من المقومات التي تؤهله للصعود بقوة في المشهد السياسي التركي، وأهمها:

١. انضمام عشرات النواب إلى صفوفه:

جاء تأسيس «الحزب الجديد» إثر أزمة سياسة غير مسبقة داخل حزب الشعب الجمهوري؛ لذا ينتظر بعد انتقال ٩١ نائباً إلى صفوفه أن يكون حزب المعارضة الأول في تركيا، في ظل توقعات بانضمام ٣ أعضاء آخرين؛ ما يمنحه امتيازات مؤسسية عدة، مثل تحديد قاعات الكتل البرلمانية التي ستخصص للحزب الجديد، وعدد المستشارين، وغير ذلك من الإمكانيات التي يوفرها البرلمان للأحزاب؛ بما يعزز استمرارية الدور الرقابي للمعارضة. كما تجري إدارة أوزغور أوزال تحضيرات قانونية وسياسية لمواصلة استخدام مكتب رئيس الحزب والمساحات المخصصة حالياً لكتلة حزب الشعب الجمهوري.

٢. دعم شخصيات بارزة:

يحظى الحزب بدعم سياسي من رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، الذي دعا المواطنين من داخل محبسه إلى النضال جنبا إلى جنب مع أوزغور أوزال. بجانب دعم رئيس بلدية أنقرة، منصور يافاش، الذي سارع بتهنئة أوزال عقب الإعلان عن تأسيس الحزب الجديد. وفي تصريح أدلى به بعد الاجتماع الأول للحزب في أنقرة، قال أوزال للصحفيين إن حزبه سيدعم ترشح أكرم إمام أوغلو لرئاسة الجمهورية في انتخابات عام ٢٠٢٨، ولكن من الممكن إجراؤها قبل ذلك.

٣. رمزية التوقيت:

إعلان أوزال عن تأسيس الحزب في ذكرى معاهدة لوزان -والتي أنهت رسميا الحرب بين تركيا ودول الحلفاء وكرّست الاعتراف الدولي بسيادة الدولة التركية الحديثة وحدودها عام ١٩٣٢- ومن مبنى البرلمان الأول يحمل رسالة طمأنة مهمة للقاعدة الشعبية لحزب الشعب الجمهوري؛ مفادها أن الحزب الجديد هو الامتداد الحقيقي لمبادئ الجمهورية والإرث السياسي لحزب الشعب الجمهوري، في مواجهة القيادات الجديدة التي فرضتها الأحكام القضائية.

٤. الاستراتيجية التنظيمية للحزب:

يحاول أوزال تفادي أية عراقيل قانونية أو تنظيمية قد تؤخر انطلاقة الحزب، بعد أن تم إدراج جميع مؤسسي الحزب من نواب البرلمان؛ لإغلاق الباب أمام وزارة الداخلية لإطالة أمد تأسيس الحزب عبر طلب تحريات عن أسماء بعض المؤسسين. وتحسبا لأي اعتراض من الوزارة على مسمى «الحزب الجديد»، حددت أسماء بديلة منها «حزب التغيير» وأسماء أخرى احتياطية لم يكشف عنها، بحسب بعض التقارير.

٥. تجاوز الإطار التقليدي لحزب الشعب الجمهوري:

أعلن أوزال أن الحزب سيمثل قاعدة سياسية واجتماعية أوسع، تضم منظمات المجتمع المدني وال نقابات المهنية وشرائح اجتماعية مختلفة، كما أكد أنه يتم العمل على نموذج تنظيمي يسمح لمختلف الشرائح بالمشاركة المباشرة في آليات صنع القرار. كما سيستند البرنامج السياسي للحزب إلى النظام والمبادئ العامة لحزب الشعب الجمهوري خلال فترة رئاسة أوزال، إلا أن الحزب سينطلق في مرحلة التأسيس بنظام داخلي وبرنامج محدود النطاق، على أن يعد لاحقا برنامج أكثر شمولا ويطرح للتصويت خلال المؤتمر العام الاعتيادي الأول.

٦. إنجاز المتطلبات التنظيمية:

بمجرد الإعلان عن الحزب الوليد سارع أوزال لإنجاز المتطلبات التنظيمية والقانونية للتمكن من المشاركة في الانتخابات، وعلى رأسها تشكيل فروع للحزب في ٤١ ولاية على الأقل، وإتمام مؤتمرات الحزب الكبرى والولايات

المختلفة قبل ٦ أشهر على الأقل من موعد الانتخابات، ومن غير المستبعد اتفاق أوزال مع أحد الأحزاب الصغيرة لخوض الانتخابات تحت سقفه؛ حال الإعلان عن انتخابات مبكرة قبل استكمال شروط حزبه الجديد.

تحديات قائمة:

رغم فرص النجاح التي قد تكون متاحة للحزب؛ لا تزال هناك بعض التحديات التي قد تؤثر في قدرته على ترسيخ مكانته في المشهد الحزبي التركي، ومنها:

١. تأخر الدعم الحكومي:

لا يرتبط الدعم المادي الحكومي بعدد نواب الحزب الحاليين، وإنما بأخر نتائج انتخابات برلمانية حققها الحزب؛ وهو ما يحرم الحزب الجديد من مصادر تمويل حكومية مستقلة في مراحله الأولى.

٢. التاريخ السياسي للانشقاقات:

وهو ما يظهر في حالة التشكك التي تشهدها أحزاب المعارضة التركية منذ سنوات، والتي تضعها أمام تحديات كبيرة في المنافسة على السلطة وعدم الاكتفاء بمقاعد المعارضة، خصوصا مع تعدد حالات الفشل في الأحزاب الجديدة المنشقة في السياسة التركية خلال السنوات الأخيرة. فالتاريخ السياسي لحزب الشعب الجمهوري شهد انشقاقات عدة انتهت غالبا إلى طريق مسدود. ففي العقود الأربعة الماضية؛ شهدت الساحة السياسية التركية العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي انشقت عن الحزب، بداية من حزب «اليسار الديمقراطي» في ثمانينيات القرن الماضي، إلى حزب «البلد» الذي أسسه المرشح الرئاسي في الانتخابات الرئاسية السابقة في ٢٠١٨، محرم إنجه، وكان مصيرها الزوال أو إعادة الاندماج مع أحزاب أخرى، ومع تجدد التجربة تثار التكهنات حول مستقبل الحزب الجديد.

٣. انقسام القاعدة الشعبية:

لأن حالة الانقسام داخل المعارضة، والخلافات التي ما زالت موجودة داخل حزب الشعب الجمهوري؛ تلقي بظلالها على الحزب الجديد، فهناك ناخبون ضمن الأعمار المتوسطة وكبار السن يرفضون أي تغيير في الحزب ويمنحون أصواتهم لشعار الحزب مهما حل بداخله. وعليه، فإن طريق الحزب الجديد لن يكون معبدا، خصوصا أن أوزال ما زال يواجه شكاوى تطالب برفع الحصانة البرلمانية عنه ومحاكمته بتهمة الفساد أيضا.

انعكاسات متباينة:

يمكن تسليط الضوء على أبرز الانعكاسات المحتملة لتأسيس الحزب الجديد في تركيا على حزب الشعب الجمهوري، على النحو التالي:

١. تراجع على الخريطة الحزبية:

قد تمثل استقالة أوزغور أوزال زلزلا سياسيا داخل أروقة حزب الشعب الجمهوري، باعتباره الحزب المعارض الأكبر في تركيا؛ إذ تقلّصت كتلته البرلمانية من ١٣٥ إلى ٤٤ مقعدا داخل البرلمان؛ ما يسلب الحزب صفته التاريخية كقائد للمعارضة التركية داخل البرلمان.

حيث سيحتل «الحزب الجديد» المرتبة الأولى بين أحزاب المعارضة، والثانية بعد حزب «العدالة والتنمية» الحاكم بزعامة الرئيس رجب طيب أردوغان، والذي يستحوذ على ٢٧٧ مقعدا، يليه حزب «الديمقراطية ومساواة الشعوب» في المرتبة الثالثة بـ ٥٦ مقعدا، ثم حزب «الحركة القومية» رابعا بـ ٤٦ مقعدا، وخلفه يأتي حزب «الشعب الجمهوري» في المرتبة الخامسة بـ ٤٤ مقعدا، ثم حزب «الجيد» بـ ٢٩ مقعدا، ويليه تحالف «الطريق الجديد» الذي يضم أحزاب: السعادة والديمقراطية والتقدم والمستقبل، بـ ٢٠ مقعدا من أصل إجمالي مقاعد البرلمان وعددها ٦٠٠.

٢. معضلة القيادة:

أعاد انتخاب أوزال رئيسا لحزب الشعب الجمهوري، عقب خسارة انتخابات الرئاسة في ٢٠٢٣، الثقة لأنصار الحزب من الناخبين؛ إذ مثّل محاولة لتجديد الدماء وبث روح التغيير داخل الحزب؛ مما أسهم في تحقيق الحزب لانتصار تاريخي في الانتخابات البلدية ٢٠٢٤، غير أن أزمة القيادة الأخيرة داخل حزب الشعب الجمهوري والتدخلات الأمنية التي حدثت لتسليم رئاسة الحزب لكليتشدار أوغلو؛ قد تقلل من فرص استقطابه للأجيال الشابة والمستقلين، وفقا لمراقبين.

٣. الدعم المادي:

يمنح القانون التركي دعما ماديا حكوميا لحزب المعارضة الرئيسي، غير أنه بعد انتقال الأغلبية البرلمانية للحزب الجديد، قد تتزايد الاحتمالات القانونية لتقليص الدعم المادي المقدم للحزب، في خطوة إضافية من الحكومة لمضاعفة التحديات أمام حزب الشعب الجمهوري.

وفي هذا الإطار، أشار رئيس حزب «الحركة القومية»، دولت بهشلي، إلى إمكانية تقاسم الدعم المقدم إلى حزب الشعب الجمهوري عقب انتخابات عام ٢٠٢٣، والبالغ أكثر من مليار ونصف المليار ليرة تركية، مع الحزب الجديد على أساس عدد نواب البرلمان المنضمين إليه، واعتبرها «مسألة أخلاقية».

٤. تراجع دعم الشباب:

قد يشهد حزب الشعب الجمهوري تراجعا في دعم الشباب له، خاصة وأن أكرم إمام أوغلو، عمدة إسطنبول السابق، وعمدة أنقرة الحالي، منصور يافاش، أعلنوا دعمهما للحزب الجديد؛ إذ تفقد هذه الخطوة حزب الشعب الجمهوري أهم قواه الجماهيرية للمنافسة على السلطة؛ حيث كانت فئة الشباب أحد العوامل التي حسّنت نتائج الحزب في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة.

وإجمالا، يمثل إطلاق «الحزب الجديد» تطورا مفصليا في مسار المعارضة التركية، خاصة وأنه يمتلك مقومات عدة تؤهله لقيادة المعارضة، إلا أن ذلك يظل مرهونا بقدرته على استكمال إجراءاته التنظيمية وتوثيق قاعدته الانتخابية، إضافة إلى مواجهة الضغوط القانونية التي قد يتعرض لها.

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



ترامب يتوعد بضربة قوية و ملامح مقترح ايراني بديل

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

توعد الرئيس الامريكى دونالد ترامب يوم الاربعاء ٢٠٢٦/٧/٢٩ بشن جولة جديدة من الضربات ضد إيران، مؤكداً أن الرد على الهجوم الصاروخي الإيراني الذي استهدف القوات الأمريكية في الأردن أصبح «حتمياً»، في وقت كشفت فيه صحيفة وول ستريت جورنال أن الرئيس لم يحسم بعد طبيعة أو حجم الضربة التي يعتزم تنفيذها. ونقلت الصحيفة عن مسؤول امريكى رفيع مطلع على المناقشات داخل الإدارة، أن ترامب لا يزال يدرس خياراته، ولم

يحدد حتى الآن مكان أو قوة الضربة المحتملة، لكنه «يميل إلى التصعيد» في التعامل مع إيران. وقال ترامب، خلال تصريحات أدلى بها في المكتب البيضاوي، إن الولايات المتحدة «ستضربهم بقوة شديدة، لأن دورنا قد حان»، مضيفاً أن طهران حاولت إقناعه بعدم الرد عقب الهجوم، لكنها «أطلقت النار رغم ذلك، وهي تعلم الآن أن الرد قادم».

وأضاف الرئيس الأمريكي: «هل سأرد دائماً؟ إلى حد كبير»، في إشارة إلى أن الرد العسكري بات الخيار الأقرب. وجاءت تصريحات ترامب بعد هجوم صاروخي باليستي شنته إيران على القوات الأمريكية المتمركزة في الأردن، في تصعيد أنهى الهدنة الهشة التي أعقبت وقف حملة القصف الأمريكية التي استمرت ١٣ يوماً، وكانت تهدف إلى إفساح المجال أمام استئناف المسار الدبلوماسي.

ورغم نجاح أنظمة الدفاع الجوي في اعتراض الصواريخ، فإن الهجوم زاد الضغوط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ رد عسكري، مع دخول المواجهة بين واشنطن وطهران شهرها السادس. وأشار ترامب أيضاً إلى تلقيه إفادة بشأن هجوم بطائرة مسيرة استهدفت ناقلة لتخزين الغاز مملوكة للولايات المتحدة في ميناء دمياط المصري المطل على البحر المتوسط. وقال ترامب دون الخوض في التفاصيل «لقد تلقيت إفادة بالأمر. إنه مجرد تكرار لما سبق، لكن الأمور ستسوى وتعود إلى نصابها».

ورد ترامب على تقرير لرويترز يفيد بأن من المتوقع أن تتسلم إيران شحنة أولى من أصل ما يصل إلى ٤٠٠ وحدة من منصات إطلاق صواريخ الدفاع الجوي المحمولة على الكتف صينية الصنع بالقول إن تطورا من هذا القبيل سيكون أمراً مفاجئاً.

وكان ترامب قال هذا الأسبوع إنه يثق في نظيره الصيني شي جين بينغ والروسي فلاديمير بوتين، حين أكدا له أنهما لن يتدخلتا في الحرب نيابة عن إيران.

وقال ترامب رداً على سؤال عن تقرير رويترز «حسناً، سيكون ذلك أمراً مفاجئاً. أعني أن أموراً كهذه قد تحدث، لكنه سيكون أمراً مفاجئاً. لقد أكد لي (شي) بوضوح شديد أنه لن يشارك في الأمر، لكنه يعلم أنني سأشعر بخيبة أمل كبيرة».

ملاحق مقترح إيران البديل بشأن مضيق هرمز بعد رفضها نموذج ملقا

في هذه الاثناء تتواصل المباحثات بشأن مستقبل مضيق هرمز الاستراتيجي، وكيفية إدارته في المرحلة المقبلة، بعدما تحوّل إلى إحدى العقد الرئيسية في أي اتفاق طويل الأمد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. ومع رفض طهران، يوم الأربعاء، أحدث مقترح عُمانى لإدارة مضيق هرمز بالاستناد إلى النموذج المتبع في مضيق ملقا الآسيوي، برزت ملاحق مقترح تسعى إيران لتطبيقه في المضيق، استناداً خصوصاً إلى البند الخامس من مذكرة التفاهم المبرمة مع واشنطن في شهر يونيو/ حزيران الماضي.

بحسب تصريحات المسؤولين الإيرانيين في الأيام الأخيرة، تسعى طهران إلى سيطرة كاملة على مضيق هرمز بعدما أصبح «جزءاً من أمن إيران القومي»، وفق ما أكدته نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب أبادي، الثلاثاء، في حديث مع التلفزيون الإيراني. وأكد غريب أبادي أن سياسة بلاده تقوم على أساس أن أوضاع مضيق

هرمز «لن تعود إلى ما قبل الحرب»، مشدداً على أن طهران لن تتخلى عن تثبيت سيادتها على المضيق حتى لو كان ذلك على حساب استئناف الحرب عليها. وأقرّ غريب أبادي بأن طهران اكتشفت «طاقة دفاعية جديدة» باسم مضيق هرمز الذي أصبح جزءاً من أمنها القومي.

وتتمسك طهران بموجب البند الخامس من مذكرة التفاهم، بحقها في إدارة مضيق هرمز بالتفاوض مع سلطنة عُمان، وترفض أي تدخل أو دور أمريكي. ونص البند الخامس من المذكرة على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية «ستجري مباحثات مع سلطنة عُمان لتحديد الإدارة المستقبلية والخدمات البحرية في مضيق هرمز، وفقاً للقانون الدولي القابل للتطبيق والحقوق السيادية للدول الساحلية لمضيق هرمز، كما ستتبادل الآراء مع الدول الساحلية الأخرى للخليج الفارسي».

ترامب وتنتياهو بحثاً ٣ خيارات بشأن إيران

الى ذلك قال مسؤول إسرائيلي اليوم الأربعاء إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو استكشفا خلال اجتماعهما جميع السبل الكفيلة بوقف برنامج إيران النووي، بما يشمل الجهود الدبلوماسية والضغط الاقتصادي واستخدام القوة. وأضاف المسؤول، في مؤتمر صحفي، عقده عقب لقاء الزعيمين في البيت الأبيض أمس الثلاثاء، أن نتنياهو لم يبلغ ترامب بأن إسرائيل تفضل شن هجوم على إيران. وذكر المسؤول مشيراً إلى ترامب «في النهاية، القرار له».

وتابع أن أمام ترامب ثلاثة خيارات نوقشت جميعها باستفاضة، وهي «اتفاق (عبر التفاوض)، واستمرار الحصار والضغط الاقتصادي، وضربة عسكرية واسعة النطاق». وأضاف المسؤول أن نتنياهو طرح أيضاً أفكاراً جديدة غير محددة ضمن هذه الخيارات.

وعبر ترامب عن انزعاجه من نتنياهو قبل اجتماعهما، شاكياً من تسريب علني لتفاصيل عن خطط رئيس الوزراء الإسرائيلي للتحديث عن معلومات مخابراتية جديدة بشأن موقع بيكاكس ماونت، وهو منشأة تقع في أعماق الأرض وترتبط بالبرنامج النووي هدد ترامب بقصفها.

ورفض المسؤول أي فكرة عن وجود توتر بشأن هذه القضية، قائلاً إن الحليفين يتبادلان المعلومات المخابراتية بسهولة، ونفى أن يكون نتنياهو ضغط عليه لتصعيد العمل العسكري ضد إيران، وترك الباب مفتوحاً أمام إمكان التوصل إلى حل دبلوماسي. وفي الوقت نفسه، أقر المسؤول الإسرائيلي بأن ترامب هو «الشريك الأكبر» ونتنياهو هو «الشريك الأصغر» في حرب الحليفين على إيران.

وقال المسؤول إن هناك مؤشرات على أن قادة إيران يشعرون بالاضطراب جراء تصاعد التضخم وتزايد الاستياء الشعبي، إلا أن التأثير على الاقتصاد العالمي وأسواق النفط كان أيضاً محل اعتبار. وارتفعت أسعار النفط بشدة اليوم الأربعاء في واحدة من أكبر موجات الارتفاع منذ اندلاع الحرب في ٢٨ فبراير/ شباط بشن حملة قصف جوي إسرائيلية أمريكية مشتركة على إيران. وردت طهران بشن هجمات على إسرائيل ودول الخليج.



الكلفة الحقيقية للحرب على إيران

صحيفة «ديلي تلغراف»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

عن ٣٧/٥ مليار دولار، محذرا من أن وزارة الدفاع (البنتاغون) بدأت تستنزف مخصصاتها المالية. إلا أن الخبراء يرون أن الكلفة الحقيقية للحرب ستكون أكبر بكثير، وأن تأثيرها في الاقتصاد الأمريكي سيكون أشد مما كان متوقعا.

وقالت البروفيسورة ليندا جيه. بيلمز، أستاذة الاقتصاد في جامعة هارفارد وإحدى أبرز الخبراء الأمريكيين في اقتصاديات الحروب: «ينبغي النظر إلى رقم ٣٧/٥ مليار دولار على أنه مجرد قمة جبل الجليد. ومعظم أعضاء الكونغرس لا يتعاملون مع هذا الرقم على محمل الجد.»

تقرير خاص: إميلي سميث و مايكه آيسبرغ: عندما أطلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عملية «الغضب الملحمي» (Operation Epic Fury) في ٢٨ شباط/فبراير، توقع أن تستمر العملية «من أربعة إلى خمسة أسابيع».

لكن بعد مرور خمسة أشهر، لا تزال الحرب في إيران مستمرة، فيما يتحمل دافعو الضرائب الأمريكيون فاتورة مالية تتزايد باستمرار.

وقد أقر وزير الدفاع الأمريكي بيت هيجسيث بأن الحرب كلفت الحكومة الأمريكية حتى الآن ما لا يقل

الأطراف السياسية، ومن المرجح أن ينعكس ذلك عندما يتوجه الأمريكيون إلى صناديق الاقتراع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد موازين القوى داخل الكونغرس.

وقالت لوريل راب، مديرة برنامج الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية في معهد تشاتام هاوس والمسؤولة السابقة في وزارة الخارجية الأمريكية، إن كلفة الحرب وضعت الرئيس أمام «لحظة سياسية بالغة الخطورة».

وأضافت: «سيصوت كثير من هؤلاء الناخبين على أساس القضايا الاقتصادية، والآفاق الاقتصادية ليست مشرقة في الوقت الراهن، مع استمرار ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات التضخم. ومن غير المرجح أن تتغير هذه الوقائع قبل شهر نوفمبر.»

كما تراجع صافي معدل التأييد للرئيس ترامب إلى سالب ١٩/٥٪، بعد أن كان يقارب سالب ١١٪ قبل اندلاع الحرب. ولم يقتصر العبء على الجانب المالي، بل ترافق أيضا مع تزايد الخسائر البشرية.

فقد قُتل ١٨ عسكريا أمريكيا خلال الحرب، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تعترف رسميا بمقتل ١٤ فقط، لأنها لا تحتسب أربعة جنود لقوا مصرعهم بعد إعلان وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل.

وواجهت إدارة ترامب انتقادات متكررة بسبب مستوى الشفافية في إعلانها عن الخسائر البشرية للحرب.

وقال مازيار غيايبي، مدير مركز الدراسات الفارسية

وأضافت البروفيسورة بيلمز، التي ألقت كتابين حول كلفة الحرب في العراق، أن الرقم الذي أورده هيغسيث يستبعد بالكامل التكاليف المتوسطة والطويلة الأجل للنزاع.

ووفقا لتحليل أجرته صحيفة ديلي تلغراف، بلغت الكلفة الحقيقية للحرب على إيران بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ١٥١/٣ مليار دولار حتى ٢٤ تموز/يوليو. وإذا استمرت الحرب بالمعدل الحالي، فمن المتوقع أن ترتفع هذه الكلفة إلى ٣١١/٣ مليار دولار بحلول نهاية العام.

وقد بدأت آثار الحرب تظهر بالفعل على المستهلكين؛

إذ أصبحت أسعار البنزين

أعلى بنسبة ٢١/٧٪

مقارنة بما كانت ستكون

عليه في غياب الحرب،

فيما ارتفعت أسعار وقود

الديزل بنسبة ٣٦/٧٪.

وشهدت أسعار خام

برنت تقلبات حادة

منذ اندلاع الحرب، إذ تجاوز سعر البرميل في كثير من الأحيان ١٠٠ دولار (٧٥ جنيها إسترلينيا)، قبل أن يتراجع مجددا إلى مستويات تقارب أواخر الستينيات من الدولارات للبرميل.

وتشير بعض التقديرات إلى أرقام أعلى بكثير. إذ قالت البروفيسورة ليندا بيلمز إنه عند احتساب الكلفة الكاملة للحرب، فإن الفاتورة النهائية قد تصل إلى تريليون دولار.

ويشكل هذا العبء المالي تحديا سياسيا للرئيس دونالد ترامب مع اقتراب انتخابات التجديد النصفى للكونغرس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد أثبتت الحرب أنها غير شعبية لدى مختلف

الكلفة الحقيقية بلغت 151.3 مليار دولار

وتشير التجارب التاريخية إلى أن الفاتورة النهائية للحرب لن تكون على الأرجح مشابهة للتقديرات الحالية. وقالت البروفيسورة ليندا بيلمز: «لقد تعلمنا من حربي العراق وأفغانستان أن تكاليف الحروب تمتد آثارها المالية لفترة طويلة.» وأضافت أن الحرب في أفغانستان استمرت ١٩ عاما و١٠ أشهر، وبلغت كلفتها التقديرية ٢/٢٦ تريليون دولار. ولو جرى توزيع تلك الكلفة بالتساوي على مدة الحرب، فإن الأشهر الخمسة الأولى كانت ستبلغ كلفتها نحو ٤٧ مليار دولار فقط، وهو رقم يقل بصورة ملحوظة عن الكلفة التقديرية الحالية للحرب على إيران خلال الفترة الزمنية نفسها.

كما أشارت بيلمز إلى أنه في عام ٢٠٠١، كانت الموازنة الأمريكية تحقق فائضا، وكانت واشنطن تنفق نحو ٨٪ من إجمالي الموازنة على فوائد الدين العام.

أما اليوم، فقد ارتفع الدين الأمريكي ليلبلغ ما يعادل ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت تكاليف الاقتراض، وأصبحت الولايات المتحدة تنفق نحو ١٥٪ من موازنتها على سداد فوائد الديون. وأضافت: «لذلك، فمن المرجح أن تترك الحرب على إيران آثارا مالية سلبية طويلة الأمد، حتى إذا تمكنا من إنهاؤها قريبا.»

وبعد مرور خمسة أشهر على حرب كان الرئيس دونالد ترامب قد توقع أن تستمر بضعة أسابيع فقط، قد يتبين أن الرقم الذي أعلنه البنتاغون، والبالغ ٣٧/٥ مليار دولار، ليس سوى الفصل الافتتاحي من الفاتورة الإجمالية التي ستتحملها الولايات المتحدة.

والإيرانية في جامعة إكستر: «تبدو هذه الإدارة شديدة الاهتمام بكيفية ظهورها أمام الرأي العام.» وأضاف: «وهذا يدفعها إلى التستر على الإصابات، وكذلك على تدمير المعدات العسكرية الباهظة الثمن.» وبحسب تحليل أجرته صحيفة التلغراف، فقد ألحقت إيران أضرارا بما لا يقل عن ٢٠ موقعا عسكريا أمريكيا في المنطقة منذ بداية الحرب، من بينها ثلاث منظومات متطورة للدفاع المضاد للصواريخ الباليستية في قاعدة تي الرويس والسدر الجويين في دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى قاعدة موفق السلطي الجوية في الأردن.

لكن، إلى جانب الكلفة المالية والبشرية، هناك كلفة أخرى يصعب قياسها، تتمثل في المكانة العالمية للولايات المتحدة.

ويرى محللون أن كل دولار إضافي، وكل أصل

عسكري إضافي، يُخصص للشرق الأوسط يقلل من قدرة واشنطن على ردع منافسيها في مناطق أخرى، ولا سيما الصين وروسيا.

وقالت لوريل راب: «عندما تُوجَّه الموارد إلى الشرق الأوسط، فهذا يعني أنها لن تُخصص بالقدر نفسه لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو ما يمثل خبرا سارا بالنسبة للصين.»

وأضافت: «هذا بالضبط ما تريده الصين. فهي ترغب في رؤية الولايات المتحدة عاجزة عن توفير الموارد اللازمة لعملياتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما تريد أن ترى تراجع المكانة العالمية للولايات المتحدة.»

بدأت آثار الحرب تظهر بالفعل على المستهلكين

رؤى و قضايا عالمية



د. عامر حسن فياض:

القيادة الصارمة وأطروحة الشرعية الديمقراطية

بالمعروف صعب التحقق غير أنه ليس مستحيلاً، فتجنب قول ما سيفعله بل فعل ما سيقوله متسائلاً: (كيف نطلب من المواطن أن يكون شريفاً والمسؤول لصاً؟!)، مضيفاً أن الفساد يضع إنساناً فاشلاً وبلا خبرة في مكان شخص ناجح وذو خبرة، كما أن الفساد يعني إدارة المؤسسات بالواسطة والمحسوبية وليس

في عالمنا المعاصر الذي يتمدد على التفاهة ويرقد على فرشاة الفساد، أصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمراً صعباً، بيد أنه لم يصل بعد إلى الأمر المستحيل.

فقبل ٤٥ عاماً كانت ماليزيا البلد المتخيم بالفساد والتخلف، فجاءها (مهاتير محمد) متفهماً أن الأمر

خارطة القيادة الحازمة لا بد أن تقوم على شرعية ديمقراطية

المتفاعل لثلاثية: (المواطن - المجتمع - السلطة الدستورية)، وهذا التجسير المتفاعل هو القابلة المأذونة لحكم صالح يقوم على اساس الشرعية الديمقراطية والمستمرة، المستندة إلى عنصرين هما: عنصر (الرضا والقبول) بالانتخابات، وعنصر استمرار الرضا والقبول بالمنجزات عبر التقدم بمسارين هما: مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها، ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية لمكافحة آفات الفقر والبطالة والفساد.

وعليه، فإن خارطة التفكير السليم بقيادة حازمة صارمة لها القدرة على بناء حكم صالح، لا بد أن تقوم على شرعية ديمقراطية. فمن حيث المبدأ: انشغلت أدبيات علم السياسة المعاصرة بأطروحة ديمومة شرعية السلطة والحكم المنتخب.

وتلك الأطروحة تفيد، باختصار، أن الشرعية تبدأ بالانتخاب ولا تتكامل به فقط، كما أنها إن بدأت بالانتخاب لا تدوم إلا بشرط تجدها المتأني من استمرار رضا وقبول الشعب (مصدر السلطات) عن مهمات ووظائف ومنجزات قيادتها ومؤسساتها الدستورية، عندها نلمس الحزم والصرامة لقيادة لا تشخص المناصب، بل تعمل بحزم وصرامة على مأسسة المناصب.

بالكفاءات.

نعم، الدول الناجحة ليست مثالية ولكنها تتمتع بثلاث مزايا هي: مزية القيادة الصارمة الحازمة، وقانون عادل مع الجميع يطبق دون استثناء على الجميع، ومجتمع واعٍ لا يمنح للفسادين مبررات.

هذا المجتمع يعي جيداً أن الكرسي تكليف وليس تشريفاً، وأن المال العام أمانة وليس غنيمة، وأن الأوطان تكبر وتتححر عندما تصبح النزاهة سلوك حياة، سواء كانت فردية أو مجتمعية.

إن القيادة الحازمة الصارمة سواء كانت لفرد أو نخبة ستقودنا إلى القبول بالمستبد إذا كانت تمارس سياسة التجهيل (أي إقصاء واستبعاد العلماء والعقلاء واحتضان الجهل وتقريب الجهلاء)، وإذا كانت تمارس السياسة الأبوية لتمرير ما يُطاع دون مناقشة أو اعتراض، وإذا كانت تمارس سياسة الإلهاء للجمهور بالمهرجانات وتفاهات بناء المشاريع الاستهلاكية المخاصمة للمشاريع الإنتاجية، وإذا كانت تمارس سياسة تشكيل قاعدة اجتماعية زبائنية تقتات وتحتكر الفضلات المسروقة من المال العام وتحمي القائد لأنها تستفيد منها.

هنا لا نريدها هكذا كما وصفناها أعلاه، بل نريدها قيادة حازمة وصارمة تعتمد سياستها على التجسير



ألينا رومانوفسكي و أليسون ماينور:

إعادة ضبط الشراكات الأمنية الأمريكية - الخليجية

مؤسسة «المجلس الاطلسي» الامريكي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أبرز النقاط:

- * عمقت الحرب مع إيران المخاوف المزمنة لدى دول الخليج بشأن مدى موثوقية الولايات المتحدة كشريك أمني، وهو ما يدفع كلا من دول الخليج وواشنطن إلى إعادة تقييم مقاربتهم للشراكة الأمنية.
- * وللحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحيوية، مع إعادة ضبط حجم التزاماتها العسكرية، يتعين على واشنطن أن تتبنى أخيراً التحول من دور الضامن الأمني إلى دور المنسق الأمني في الخليج.
- * ويتطلب ذلك تحديد حدود الدور الأمني الأمريكي بوضوح، إلى جانب اعتماد نهج أكثر تعاوناً في إدارة التهديدات الإقليمية، بما يشمل بناء تحالفات تضم الدول المتقاربة في الرؤى والمصالح.
- واشنطن - على مدى أكثر من ربع قرن، استند الدور الأمريكي بوصفه الضامن الأمني لمنطقة الخليج إلى سياسة من الغموض الاستراتيجي المتعمد، وهي مقارنة أوجدت حالة دائمة من التوتر بين الشركاء الإقليميين وداخل دوائر صنع القرار في واشنطن. إلا أن الحرب مع إيران وضعت حتى أكثر الافتراضات الأساسية التي قامت عليها هذه المنظومة الأمنية موضع تساؤل.

فقد أدت الهجمات الإيرانية غير المسبوقه على دول الخليج خلال هذا العام، إلى جانب غياب أي مشاورات أمريكية مع الحلفاء قبيل اندلاع الحرب، إلى إصابة القادة الخليجيين بإحباط عميق تجاه الدولة التي شكلت شريكهم الأمني الرئيسي منذ حرب الخليج الأولى. وأصبحت دول الخليج اليوم تعيد تقييم استراتيجياتها الأمنية بصورة جذرية، بما في ذلك طبيعة شراكاتها مع الولايات المتحدة. وفي ظل تصاعد ردود الفعل السياسية الداخلية في الولايات المتحدة تجاه الحرب، من المرجح أيضا أن تعيد واشنطن ضبط حجم وجودها العسكري في المنطقة.

وفي ضوء هذه المعطيات، يصبح من الضروري أن تطمئن الولايات المتحدة شركاءها الخليجيين إلى أنها لا تزال قادرة على أن تكون شريكا آمنا أكثر موثوقية، حتى وإن تغيرت طبيعة تلك الشراكة. ولتحقيق ذلك، ينبغي لإدارة الرئيس دونالد ترامب أن تطرح وتنفذ رؤية جديدة لالتزاماتها الأمنية في المنطقة. ويجب أن تستند هذه الرؤية، المدعومة بتوافق كافٍ بين الحزبين داخل الولايات المتحدة، إلى تحويل الدور الأمريكي من ضامن أمني إلى منسق أمني، مع تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ومساعدة دول الخليج في الوقت نفسه على تعزيز قدراتها الدفاعية، والعودة إلى استراتيجية تقوم على بناء تحالفات أقوى مع الدول المتقاربة في التوجهات والمصالح. أما إذا أخفقت الولايات المتحدة في تقديم رؤية جديدة وذات مصداقية لشراكاتها الأمنية مع الخليج، فمن المرجح أن تتجه دول المنطقة إلى بناء منظومة سياسية وأمنية جديدة تستطيع العمل بصورة مستقلة عن واشنطن، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من تآكل النفوذ الأمريكي في منطقة تتمتع بأهمية اقتصادية وجيوسياسية بالغة.

تفكك معادلة الأمن في الخليج

استندت فكرة الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأمني لمنطقة الخليج لعقود طويلة إلى مزيج من الغموض الاستراتيجي والافتراضات الضمنية، أكثر من اعتمادها على ضمانات أمنية رسمية. فحتى في غياب ضمان مماثل للمادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن الرد الأمريكي الحاسم على الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ أقتنع كثيرا من دول الخليج بأن واشنطن ملتزمة بالدفاع عن المنطقة استنادا إلى عقيدة كارتر. كما عزز التوسع في الوجود العسكري الأمريكي الدائم في الخليج عقب عملية عاصفة الصحراء هذا الانطباع، إلى جانب قيادة الولايات المتحدة لتحالف من الدول المتقاربة في التوجهات لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وقد وفرت هذه الترتيبات للولايات المتحدة قواعد عسكرية وحقوق وصول ودعمًا من شركائها الخليجيين، وهو ما أدى دورا محوريا في العمليات العسكرية الأمريكية خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك عمليات التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش. كما منحت واشنطن نفوذا دبلوماسيا واسعا لدى دول الخليج التي أصبحت لاعبا إقليميا مؤثرا في رسم معالم الاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه. كذلك أرست هذه الترتيبات أسس شراكات اقتصادية مهمة في أنحاء الخليج، وربما كان الأهم من ذلك أنها حالت دون تمكن قوى دولية كبرى أخرى من فرض هيمنتها على منطقة تتمتع بأهمية جيوسياسية بالغة.

إلا أن ثقة قادة الخليج في استمرارية الالتزام الأمريكي الضمني أخذت تتراجع تدريجيا خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد أسهمت الحروب الأمريكية غير الشعبية في العراق وأفغانستان، إلى جانب تغير الأولويات الاستراتيجية لواشنطن، في تعميق القلق الخليجي بشأن مدى استعداد الولايات المتحدة للاستمرار بوصفها المظلة الأمنية للمنطقة.

وكذلك بشأن طبيعة هذا الالتزام وحدوده.

وشعرت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بأنهما تعرضتا للتهميش خلال مفاوضات الرئيس باراك أوباما النووية مع إيران، إذ اعتبرتا أنها لم تعط الاهتمام الكافي للتهديد الأمني الأوسع الذي تمثله طهران على منطقة الخليج. ومع إعلان أوباما ومن سبقوه عن توجه الولايات المتحدة نحو التحول الاستراتيجي إلى آسيا، تصاعدت مخاوف دول الخليج من أن واشنطن باتت تمنح أمن الخليج أولوية أقل.

وتفاقمت هذه المخاوف بعد الهجوم الذي نسب إلى إيران على منشأة نفطية سعودية كبرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، والذي تسبب في أكبر اضطراب - وإن كان مؤقتا - في إنتاج النفط العالمي في التاريخ الحديث. وردت إدارة الرئيس دونالد ترامب الأولى بإرسال قوات ومعدات إضافية إلى السعودية، إلا أن إحجامها عن اتخاذ إجراءات أكثر حزما عقب الهجوم ترك الرياض تشعر بخيبة أمل كبيرة.

وفي ظل الشكوك المتزايدة بشأن قوة واستدامة الالتزام الأمني الأمريكي، وبسبب المخاوف من سياسة واشنطن تجاه إيران، تبنت بعض دول الخليج استراتيجيات التحوط، في حين سعت دول أخرى إلى الحصول على ضمانات أمنية أمريكية صريحة.

وبوجه عام، ظلت دول الخليج مترددة في التخلي عن فكرة الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأمني للمنطقة. ويعود هذا التردد، جزئيا، إلى الصعوبات التي واجهتها هذه الدول في تطوير قدرات دفاع جماعي تمكنها من تقليل اعتمادها على واشنطن. فعلى الرغم من التزاماتها بالتعاون الدفاعي الإقليمي، وجهودها لبناء قدرات عسكرية مشتركة، فإن استمرار حالة انعدام الثقة والتنافس الاستراتيجي بين دول الخليج ظل يعرقل تحقيق تكامل أمني إقليمي مستقل.

الضامن الأمني إلى المدمج الأمني

كشفت الحرب الإيرانية هذا العام عن محدودية إطار أمني قائم على الغموض، كما عززت الحاجة إلى أن توضح واشنطن نطاق ودور وجودها في الشرق الأوسط والغرض منه.

ولسنوات، تبنت الولايات المتحدة فكرة التحول من ضامن أمني إلى مدمج أمني، بما في ذلك في استراتيجية مسرح العمليات للقيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) لعام ٢٠٢٣. إلا أن صناع القرار لم يبذلوا جهدا كافيا لتوضيح ما يعنيه هذا التحول عمليا، والأهم من ذلك، ما الذي لا يعنيه. وفي غياب هذا الوضوح، واصلت الولايات المتحدة العمل إلى حد كبير بصفقتها ضامنا أمنيا، مما عزز توقعات قد لا تكون مستعدة للاستمرار في الوفاء بها.

ويشير مسؤولو الدفاع الأمريكيون عادة إلى جهود دمج منظومات الدفاع الجوي الإقليمية باعتبارها مثالا على الدور الجديد الذي يتصورونه، إذ تزود الولايات المتحدة شركاءها الخليجيين بأحدث أنظمة الدفاع الجوي، وتنشر أفرادا أمريكيين داخل الوحدات العسكرية للدول الشريكة، وأنشأت مؤخرا مركزا إقليميا يدمج شبكة مراكز العمليات الجوية المشتركة في أنحاء المنطقة. ورغم أن هذه المبادرات تمثل عناصر مهمة في نهج «المدمج الأمني»، فإنها لا ترقى بعد إلى مستوى استراتيجية إقليمية متكاملة، كما أنها لا تتعارض بالضرورة مع الدور التقليدي للولايات المتحدة كضامن أمني. ومن دون توضيح أكثر دقة لمعنى مفهوم «الدمج»، ستظل الافتراضات الأساسية التي قامت عليها عقيدة كارتر توجه التوقعات بشأن الدور الأمريكي في المنطقة.

كيف سيبدو نهج أمريكي أكثر قوة بوصفه «مدمجا أمنيا» في الخليج؟

ينبغي أولاً أن يقوم على مبدأ مفاده أن دور الولايات المتحدة ليس ضمان أمن المنطقة أو أي دولة بعينها بصورة مستقلة، وإنما يتمثل في تعزيز قدرة شركائها على الدفاع عن أنفسهم في مواجهة التهديدات الخارجية، مع التنسيق معهم لمعالجة التحديات التي قد تزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

ومن هذا المنطلق، فإن الحملة الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران خرجت عن مبدأين أساسيين لهذا الدور. أولاً، تولت الولايات المتحدة الدور القيادي في حملة استهدفت معالجة تهديد كان -على الأقل في ذلك الوقت- تهديداً إقليمياً بالدرجة الأولى، وليس تهديداً مباشراً للولايات المتحدة. ورغم أن امتلاك إيران لسلح نووي مقروناً بصواريخ بعيدة المدى قد يشكل تهديداً عالمياً أوسع، فإن الضربات الجوية الأمريكية التي نفذت في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ ضمن عملية «مطرقة منتصف الليل» (Operation Midnight Hammer) كانت قد احتوت فعلياً التهديد النووي الإيراني على المدى القريب والمتوسط.

أما ثانياً، فقد أخفقت الولايات المتحدة في التنسيق مع شركائها الخليجيين الرئيسيين الموجودين على خطوط المواجهة، بل وحتى مع حلفائها التقليديين في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، قبل إطلاق حملتها ضد إيران أو قبل التفاوض على اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعقبها.

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تنوي تقديم ضمانات أمنية صريحة لأقرب شركائها العرب في الخليج، فعليها أن تدرك أنها لم تعد قادرة على فرض إرادتها أو أصولها العسكرية أو رؤيتها الاستراتيجية على الآخرين. وبدلاً من ذلك، ينبغي لها أن تتبنى نهجاً أكثر تعاوناً يحافظ على نفوذها في المنطقة من خلال إثبات قيمتها عبر ترتيبات الأمن الجماعي، والبنى التحتية الداعمة، والشبكات الأمنية المتكاملة.

وقد أخفق مشروع تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (MESA)، الذي طرح خلال إدارة الرئيس ترامب الأولى، جزئياً لأن واشنطن لم تكن قد تبنت هذا التحول بصورة كاملة، إضافة إلى استمرار حالة انعدام الثقة بين شركائها الخليجيين.

مرتكزات استراتيجية الدمج الأمني

تمتلك الولايات المتحدة، بصفتها مدمجاً أمنياً في الشرق الأوسط، ثلاثة عناصر قوة رئيسية على الأقل. أولها، القدرة على جمع الدول حول طاولة واحدة وحشد العمل الجماعي بين بلدان تتبنى مقاربات مختلفة، وأحياناً متنافسة، للتعامل مع التحديات الأمنية الإقليمية. وثانيها، قدرتها على ربط الشركاء الذين قد لا يتعاونون أو يتبادلون المعلومات الاستخبارية بشكل مباشر فيما بينهم. أما ثالثها، فهو ما تمتلكه من خبرات متقدمة وقدرات عسكرية وتكنولوجية رائدة. وللحفاظ على مكانتها بوصفها الشريك الأمني المفضل في المنطقة، يتعين على واشنطن الاستثمار في هذه المجالات الثلاثة مجتمعة.

وهذا يعني أن على الولايات المتحدة مواصلة الابتكار لضمان قدرتها على تقديم حلول تكنولوجية متقدمة للتعامل مع التهديدات المتطورة بكفاءة، من دون أن تختزل الشراكة الأمنية في مجرد صفقات تسليح أو معدات عسكرية.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي لواشنطن تعزيز انخراطها الدبلوماسي في القضايا الأمنية، مستندة إلى العلاقات الوثيقة التي بنتها القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) مع شركائها في المنطقة وخارجها. وبدلاً من إنشاء هيكل رسمي وشامل على غرار تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (MESA)، ينبغي أن يقوم نهج الولايات المتحدة بوصفها «مدمجاً أمنياً» على القدرات وأن يكون مرناً وقابلًا للتكيف، بما يسمح بتفاوت مستوى مشاركة كل دولة وفقاً لاحتياجاتها وإمكاناتها. وفي هذا السياق، ستشكل منظومات الدفاع الجوي المتكاملة، والعمليات البحرية المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية الركائز الثلاث الأساسية لوظائف الولايات المتحدة كمدمج أمني.

ومن خلال التركيز على هذه القدرات، تستطيع الولايات المتحدة إثبات القيمة المضافة لدورها الجديد، وفي الوقت نفسه دفع عملية التكامل الأمني الإقليمي إلى الأمام، بما يعزز قبول هذا النهج تدريجياً ويوسع شبكات التعاون الأمني المصممة وفق الاحتياجات المشتركة.

ورغم ما يكتنف ذلك من صعوبات، فإن لإسرائيل أيضاً دوراً يمكن أن تؤديه في هذا الإطار التعاوني. غير أن أي تعاون من هذا النوع يجب أن يستند إلى فهم مشترك مفاده أن تعزيز أمن إسرائيل لا ينبغي أن يكون على حساب المصالح الأمنية لبقية شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.

ولا ينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن نفوذها في منطقة تتمتع بأهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للاقتصاد العالمي والتوازنات الجيوسياسية، مثل منطقة الخليج. فمن خلال تبني استراتيجية المدمج الأمني بصورة حقيقية، تستطيع واشنطن الحفاظ على نفوذها، وتعزيز شراكاتها الأمنية، وفي الوقت نفسه إعادة ضبط حجم التزاماتها العسكرية في المنطقة بما يتوافق بصورة أفضل مع مصالحها الاستراتيجية.

أما بالنسبة للدول الخليجية، فإن التعاون مع الولايات المتحدة في وضع هذا النهج موضع التنفيذ يمكن أن يوفر منصة لإقامة الشراكات التشاورية التي طالما سعت إليها، بالتوازي مع جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها الوطنية والجماعية. ومن شأن مثل هذا الترتيب أن يتيح لدول الخليج مواصلة الاستفادة من الخبرات الأمريكية وقدرتها على جمع الشركاء وتنسيق جهودهم، دون الاعتماد الكامل على واشنطن بوصفها المزود الوحيد لأمنها.

وفي الختام، تؤكد الحرب الإيرانية أن كلا من الولايات المتحدة ودول الخليج قد تلقيا دروساً قاسية. وحين الوقت لأن يستخلص الطرفان العبر من تلك التجربة، تمهيداً لإطلاق مرحلة جديدة من الشراكة الأمنية الأمريكية-الخليجية تقوم على التعاون والتكامل، لا على الاعتماد الأحادي أو الغموض الاستراتيجي.

***ألينا إل. رومانوفسكي هي زميلة متميزة في مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط ضمن برامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. وشغلت سابقاً منصب سفير الولايات المتحدة لدى العراق خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، كما كانت سفير الولايات المتحدة لدى الكويت بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٢.**

***أليسون ماينور هي مديرة مشروع التكامل في الشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي (Atlantic Council). وشغلت سابقاً منصب مديرة شؤون شبه الجزيرة العربية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، حيث كانت مسؤولة عن متابعة ملفات السياسة الأمريكية المتعلقة بدول الخليج والجزيرة العربية.**



أسئلة لا تغيب وفلاسفة تجيب

لها، وتمكّنت من السيطرة على مساحات واسعة من القارة الأوروبية، واحتلت مدناً كبيرة منها. في القرون الوسطى التي استمرت من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر، كانت أوروبا لا تمتلك قدرات اقتصادية ومستويات اجتماعية وحتى عسكرية تجعلها متفوقة على الإمبراطورية العثمانية، بدأ الاختلال بين قدرات الطرفين، عندما تحرّرت أوروبا من هيمنة الكنيسة، ومن سيادة الفكر الكهنوتي المتخلف، وشروق شمس العقل الذي فتح الباب للفلسفة والتعليم المدني والعلم. ثورتان تاريخيتان قادتا إلى قفزات تاريخية في

سؤال مزمن لم يغادر رؤوس الفلاسفة والمفكرين العرب على مدى أكثر من قرن. ما عاشه العرب تحت وطأة الاستعمار الأوروبي سنوات طويلة، وتوطّن وباء التخلف في ديارهم، بكل ما فيه من تدن اجتماعي واقتصادي وعلمي وثقافي، وصحي. انفجر سؤال ناري، وهو: لماذا تخلفنا وتقدّم الآخرون؟ اعتقد غالبية المسلمين بمن فيهم العرب، عندما كانوا تحت مظلة الخلافة العثمانية، أنّهم أمة قوية لها مقومات، وقدرات لا تقلّ عما يمتلكه غيرهم من البشر على سطح المعمورة. لقد قارعت الدولة العثمانية القوى الأوروبية المجاورة

مالك بن نبي : الحضارة تبدأ بالفكر وليس بالمال وحده

والقوة الشاملة، ودفعتها قوتها إلى استعمار الأمم المتخلفة الضعيفة. ارتفع السؤال في سطور وأصوات المفكرين العرب: ما أسباب تخلفنا الذي قاد إلى استعمارنا؟

استمر هذا السؤال حاضرا على مدى قرون، ولم يتوقف البحث والتحليل للإجابة عنه من المفكرين العرب. في العقود الأربعة الماضية، برز مفكران عربيان هما عبد الله العروي المغربي ومالك بن نبي الجزائري.

تصدى للسؤال العربي المزمّن ذاته، وهو: لم تخلفنا ولم نستطع أن نلحق بمسيرة التقدم والتطور الهائل والسريع، الذي تنطلق فيه أمم أخرى في هذا العصر؟ المفكران ألفا كثيرا من الكتب تتمحور غالبيتها، حول شروط النهوض والتقدم، وتفكيك جذور التخلف، الذي لا يزال يفعل فعله في كثير من المجتمعات العربية.

المفكر عبد الله العروي ألف عددا كبيرا من الكتب، وهي: «الأيديولوجيا العربية المعاصرة»، و«مفهوم الدولة»، و«مفهوم العقل»، و«مفهوم التاريخ»، و«مفهوم الحرية»، و«العرب والفكر التاريخي» وكتاب «الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية»، وله كثير من الروايات. العروي يمتلك

أوروبا، الأولى كانت اختراع غوتنبرغ للمطبعة سنة ١٤٥٠ ومكنت نسبة كبيرة من الشعب في القارة الأوروبية، من قراءة ما ينتجه الفلاسفة والمفكرون والعلماء في جميع أنحاء القارة، وبدء ازدهار الترجمة، وانتشار التعليم في المدارس والجامعات. الثورة الأخرى كانت بقيادة مارتن لوتر، الذي واجه كنيسة روما الكاثوليكية سنة ١٥١٧، وأسس المذهب البروتستانتي.

ساعدت المطبعة على نشر أفكار مارتن لوتر، وما يطبع من كتب المفكرين والفلاسفة الأوروبيين. في المقابل، منعت السلطنة العثمانية، دخول الاختراع الثوري المطبعة، إلى كامل أراضيها؛ بحجة حماية المصحف من التحريف والتزوير، استمر ذلك المنع إلى سنة ١٧٢٧، عندما سمحت السلطنة باستعمال المطبعة في أراضي الإمبراطورية العثمانية.

تلك القرون الثلاثة، كانت زمنا خصم من العقل والعلم والنهوض في بلاد المسلمين بمن فيهم العرب. استوطن الوهن وعمّت الأمية والجهل وتجدّر التخلف في بلاد العرب الذين هاموا في كهوف الخرافات والشعوذة، في حين اندفعت أوروبا من عصر النهضة إلى التنوير ودخلت عصر الصناعة

العروي : المجتمعات التي تتأخر عن دخول العصر الحديث لا يمكنها فرض شروطها

في التفكير. مالك بن نبي بدأ بالإنسان نفسه، ولم يبدأ من التاريخ. أَلَّف من الكتب: «شروط النهضة»، و«الظاهرة القرآنية»، و«مشكلة الثقافة»، و«الصراع الفكري في البلاد المستعمرة»، و«مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي»، و«المسلم في عام الاقتصاد» و«ميلاد مجتمع».

كان مالك بن نبي يرى أنَّ الحضارة تبدأ بالفكر وليس بالمال وحده، وأنَّ المشكلة في العالم الإسلامي ليست في نقص السكان أو الثروة، إنّما المشكلة في تنظيم المقدرات، وعلى رأسها البشر واستثمارها استثماراً صحيحاً؛ فالأرض إذا لم تزرع تبقى بوراً، وإذا بقي الزمن دون استثماره يبقى مجرد وقت يتحرك دون عطاء، والحضارة لا تستورد، لكنّها تنتج.

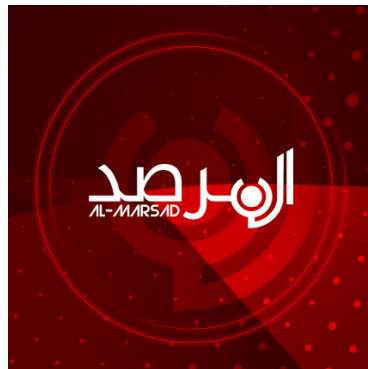
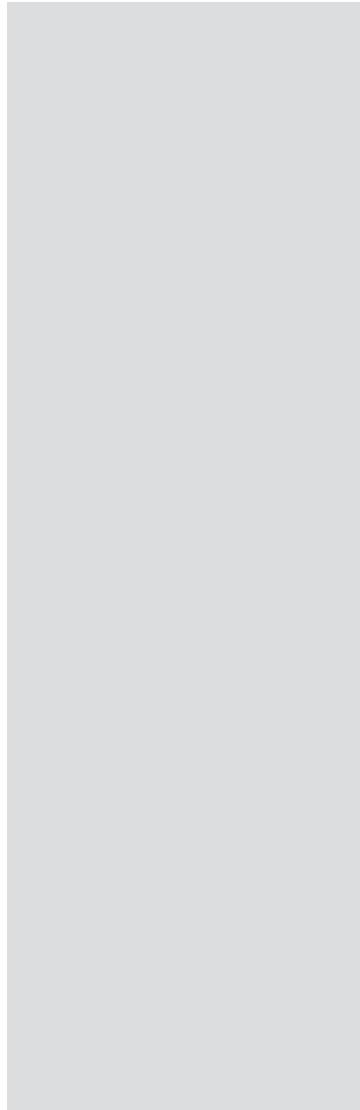
أجاب عبد الله العروي، ومالك بن نبي عن السؤال القديم المتجدد، برؤية أخرى، وهي غياب القدرة على بناء ركائز الحضارة بالإنسان والفكر والعلم.

✽ وزير خارجية ليبيا ومندوب السابق لدى الأمم المتحدة الأسبق
✽ صحيفة «الشرق الأوسط»

بأعماله صفة الفيلسوف الحقيقي؛ ففي جميع ما كتبه غاص في مكونات الإنسان، ومرتكزات فاعليته، وزوايا الوهن في المجتمعات، وروافع النهوض والحضارة.

اشتبك في أعماله مع معطيات التاريخ والدين والثقافة والتكوين الاجتماعي. قال إنّ القرن العشرين جاء بحقائق إنسانية جديدة، وواقع أكثر تعقيداً، فالعالم لم يعد يتحرك ببطء كما كان في الماضي، فقد صارت التحولات سريعة جداً، فالذي كان متخلفاً أو مدمراً بالكامل يوماً، تحول قوة اقتصادية عالمية، وهذا ما حدث مع اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ومع فيتنام وكوريا الجنوبية والصين وسنغافورة، وهنا يشخص أماننا السؤال الجديد، وهو: لماذا تتغير بعض الأمم بسرعة، في حين تبقى أمم أخرى تدور في حلقة مغلقة من الوهن والتخلف؟

كان العروي يرى أنَّ المجتمعات التي تتأخر عن الدخول في العصر الحديث لا يمكنها أن تفرض شروطها على التاريخ، ويكرر أنَّ النقاشات العربية السائدة، تدور حول مفاهيم لا علاقة لها بالعصر الذي نعيش فيه، وأننا نحاول أن نواجه مشكلات حديثة، بأفكار ومفاهيم قديمة، ويرى أنَّ الحضارة هي طريقة



www.marsaddaily.com

• بانوراما إصدارات المرصد في تموز 2026 •

